

أ.د. عقيل حسين عقيل

الهوية بين متوقع وغير متوقع

أ.د. عقيل حسين عقيل

الهوية الوطنية

بين

متوقع وغير متوقع

الفهرسة

11	1 . المقدمّة
17	الفصل الأول: الهوية الوطنية
19	1 . الهوية الوطنية
24	2 . علل الهوية الوطنية
25	3 . الجوازات المزدوجة
26	4 . الانتماءات المختلفة
28	5 . الرّايات الوطنية المختلفة
30	6 . الوان الطيف اللببي
31	7 . نحن أم أنتم
34	8 . من السجون إلى منصات الحكم
37	9 . الشرعيّات المزدوجة
41	الفصل الثاني: مبررات البديل النفعي للهوية الوطنية
43	* ضعف الانتماء
44	1 . جسور العودة
48	2 . تقليل الشّأن
49	. الغربة
51	* الإنسحابية
60	* الأنانيّة

- 63 الفصل الثالث: الشخصية الليبية في دائرة المتوقَّع**
- 65 1. المتوقَّع
- 70 2 الشخصية الليبية
- 71 3. الشخصية الليبية شَبَّت على التصديق
- 73 4. الشخصية الليبية سماعية
- 76 5. الشخصية الليبية قدوة
- 82 6. الشخصية الليبية غيورة
- 86 7. الشخصية الوطنية في دائرة المتوقَّع
- 94 8. الاختلاف في دائرة المتوقَّع بيني الدّولة
- 99 9. الخلاف في دائرة المتوقَّع يهدم الدّولة
- 105 الفصل الرابع: الشخصية الليبية في دائرة غير المتوقَّع**
- 107 1. غير المتوقَّع
- 129 2. الشخصية الليبية
- 131 3. صفات الشخصية الليبية في دائرة غير المتوقَّع
- 131 4. التبدّل
- 137 5. المعاندة
- 144 6. المناورة
- 147 7. الاصطناع
- 150 8. التمرد
- 159 9. الشخصية الوطنية في دائرة غير المتوقَّع

الفصل الخامس: الاستبدال السياسي بين متوقع وغير متوقع 165

167 - الاستبدال السياسي

168 - أوجه أفعال الاستبدال السياسي

172 - أنواع الاستبدال

172 1. الاستبدال الموجب

174 2. الاستبدال السالب

175 3. الاختيار

178 4. الإرادة

181 5. الاضطرار

183 6. القسر

186 7. أهداف الاستبدال

186 أ. التخلي

187 . البطر

188 . الرغبة

189 ب. التعويض

189 ج. المحافظة على المكاسب

190 د. الاستغناء

الفصل السادس: الفتنة الوطنية بين متوقع وغير متوقع 193

195 1. الفتنة الوطنية

200	2 . الفتنة أنفس تتلوّن
208	3 . الفتنة النائمة
209	4 . مشيرات الفتنة النائمة
209	أ . الماء
210	ب . الكالأ
211	ج . الجنس
211	د . السياسة
221	الفصل السابع: الشيطان الوطني في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع
223	1 . الشيطان الوطني
241	2 . الأوراق تتساقط على تراب الوطن
247	الفصل الثامن: المصالحة الوطنية
249	. المصالحة الوطنية
253	. صفوف الاختلاف والخلاف الوطني
253	أ . صف (مع)
253	. ثوّار غايتهم الوطن
253	. ثوّار وفي أنفسهم غاية
253	. الأنصار
253	. النفعيون
255	. أحزاب وكتل اسلامية

- 256 . أحزاب وتحالفات أخرى
- 256 ثانيا: صف (ضدّ)
- 256 . مترقبو عودة الماضي
- 257 . اللاعبون على الحبال
- 258 ثالثا: صفّ الساكنين
- 260 . مبادئ المصالحة الوطنية
- 260 . الاعتراف بالآخر
- 261 . تقبّل الآخر
- 261 . استيعاب الآخر
- 263 . اعتبار الآخر
- 264 . تفهّم ظروف الآخر
- 266 . تقدير الآخر
- 267 . احترام الآخر
- 268 . غرس الثقة في الآخر
- 270 . معايير المصالحة الوطنية
- 270 . مراعاة شريعة الوطن وأعرافه
- 271 . مراعاة ألوان الطيف الوطني
- 271 . مراعاة مكوّنات ومناطق التوتر

- 273 . الأخذ بالذاكرة اللبية
- 274 . مراعاة حقوق المواطنة
- 275 . مراعاة قيمة الإنسان
- 279 . كيفية المصالحة الوطنية
- 285 . أساليب المصالحة الوطنية
- 285 . البدء مع الناس من حيث هم
- 286 . تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة
- 287 . تفتين الغافلين عن الحقيقة
- 288 . ترسيخ قاعدة نحن معا، ونحن سوياً
- 288 . أخذ العبر
- 289 . مواقف لا تغفل عنها المصالحة الوطنية
- 297 **الفصل التاسع: العفو والتسامح من أجل الوطن**
- 299 1. العفو
- 307 2. التسامح
- 319 **الفصل العاشر: دولة التوافق الوطني**
- 320 1. التوافق الوطني
- 325 2. سيادة دولة التوافق الوطني
- 337 3. كيان دولة التوافق الوطني
- 343 **الفصل الحادي عشر: الرّعاية في دولة التوافق الوطني**

345	. الزّعامة
363	الفصل الثاني عشرة: الأمن والعدالة في دولة التوافق الوطن
365	1 . الأمن
368	2 . العدالة
372	3 . الكفالة
379	ختاماً
391	المصادر والمراجع باللغة العربية
404	المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية
407	صدر للمؤلف.

المقدمة

الهوية الوطنية هي العنوان المتطابق مع الأفراد والجماعات والمجتمعات والأمم والأوطان، وهو كالبصمة تميّز كل فرد عن غيره، وهي مثل الحامض النووي (dna) الذي به يتمّ التعرف على الذين ينتمون لأهلهم وشعوبهم وأمهم ومناطقهم حتى وإن كانوا أمواتا. فالهوية الوطنية (Identité) هي التي بها يتمّ التعرف على أصحابها (هم كما هم).

ومع أنّها الهوية المميّزة للخصائص الاجتماعية والوطنية والثقافية، لكنّها قابلة للتأثر السلبي بما يجرح الكرامة الفردية والجماعية والمجتمعية والدّينية والعرفية، ممّا يدفع البعض للهجرة والانتساب لأوطان الآخرين اضطراراً، وهذا لا يعني أنّ أصحابها قد مُسحت هويتهم الوطنية من عقولهم وذاكرتهم وقلوبهم، ولكن أنفسهم هي التي قد تأثرت بما يؤلمها من سوء خلق أو سوء سياسية. وعليه، كان اهتمامنا البحثي بالهوية الوطنية الليبية واستقراء هموم أصحابها بعد ما حدث من تغييرات في ليبيا وفقاً لدائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع، فتلك الشخصية دافئة القلب، وطيبة النفس، وهادئة الجانب، والمقتدية بالقدوة الحسنة، هل ستظل على ما هي عليه، أم أنّها ستتغيّر؟

ومع أنّ الهوية ثابتة من الثوابت القيميّة والذوقية؛ فهل ستكون
أنفس أهلها في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع مستوعبة للجديد
من أجل المأمول المحقق للنقطة؟ أم أنّها ستظل مرتبطة بالماضي
وتحن إليه؟

ولأنّ الهوية الوطنية، كما هي مرتبطة بالفضائل الخيرة والقيم
الحميدة، هي مرتبطة بتراب الوطن وسلامة أمنه؛ فهل ستكون هذه
التغييرات مؤدّية إلى التمسك بمعطيات الهوية الوطنية، أم أنّها
ستكون على حسابها؟

ومع أنّ الهوية لا تلمس مادياً، لكنّ يحسّ بها شعوراً ودفء، ويتمّ
التعرّف على أصحابها لغة، وعرفاً، وعادة، وديناً، ومنطقاً، ومنهجاً،
وأسلوباً، ولذا، فهي التي تُحمل في الأنفس والقلوب، ويتمّ التعرّف
على أصحابها عقلاً.

والعلاقة بين الهوية والوطن علاقة تاريخ متوحّد في المنتمين بها
وطنياً، وعلاقة قيم حميدة مع من أخذوا مكانتهم ورفعتهم بها،
وعلاقة دين مع من اكتسبوا فضائلهم الخيرة منه، وعلاقة أخلاق مع
من أصبحوا بها قدوة حسنة، وعلاقة حقوق مع من مارسوها عن
إرادة، وعلاقة واجبات مع من أدّوها بأمانة، وعلاقة مسؤولية مع من

حملوها وتحملوا أعباءها الجسام، وعلاقة سُلطة مع من تمرّسوا على تداولها.

للهوية الوطنية لغة واضحة مفادها، نحن سويّاً، ونحن معاً، ممّا يجعل العلاقة بين هؤلاء علاقة محبّة ومودّة مع كلّ ما يرضي ويُطمئن، وفي المقابل يجعل علاقة الألم والوجع مع كلّ ما يُؤلم ويُخيف.

والهويّة قيمة لا ينمو الاعتزاز الوطني إلّا فيها، ولا يتولّد الغضب الوطني إلّا منها، في بوتقتها ينصهر الانتماء والاعتبار والكرامة والكبرياء والألفة، وذلك بما يجعل الحنين للوطن بين ضلوع المهاجرين والمهجرين وجعا لا يُشفى إلّا بالعودة.

ومن هنا، جاء اهتمامنا البحثي منصباً على الهوية الوطنية الليبية وأهميتها الحاضرة للهويّات المتفرّعة منها، ذلك لأنّ الهوية الليبية أمّ تحضن موالدها الأربعة، (العرب، والأمازيغ، والطوارق، والتبو)، حيث الخصوصيات التي حالها كحال أي مواليد من أب وأم؛ فمهما كان الأخوة أبناء أم واحدة وأب واحد؛ فلا يمكن أن تكون بصمتهم واحدة، ولهذا؛ فالهويّة الوطنية الليبية أمّ لأبناء أربعة من أب واحد (وطن)، ومن ثمّ، وجب التساؤل:

هل سيحافظ الأخوة الأشقاء على تاريخ آبائهم الكرام، أم أنّهم سيحيدون عنه حيث كلّ خصوصية؟

ومع أنّ للأخوة الأربع خصوصيات أربع تستوجب الصّون والمحافظة عليها، لكن هل من الأولى للأخوة أن يصونها تحت مظلة الوطن الواحد، والدّين الواحد، والتّاريخ الواحد، أم أنّهم سيتقاسمونها تحت الشّمس عن غير مظلة؟

ومع أنّ الهويّة الوطنية عنوان لمواطنيها؛ لكن لكلّ ساكنٍ فيها عنوان حيث ما سكن، ولذا؛ فالفرق كبير بين الهويّة والانتماء؛ فالانتماء كما يكون للهويّة يكون للمكان والدين واللغة والعرف؛ فمن ناحية المكان أهل القرى ينتمون لقراهم، وأهل المدن ينتمون لمدينتهم، وأهل البدو ينتمون لبدواتهم، ولذلك؛ فالعرب الليبيون هويّتهم ليبية، والأمازيغ الليبيون هويّتهم ليبية، والطوارق الليبيون هويّتهم ليبية، وهكذا التبو الليبيون هويّتهم ليبية، ولكن جميع هؤلاء الأخوة الأربع ينتمون إلى الوطن العربي، والقارة الأفريقية، والدين الإسلامي. ومن ثمّ فهم عرب انتماء، ومسلمون انتماء، وأفارقة انتماء، أمّا الهويّة؛ فبالنسبة لهم هي واحدة (ليبية)؛ فهم كما هم ليبيون.

الهوية الوطنية الليبية بياض، أبسط ملمس غير نظيف يشوّهه، وهي نفس، لا تتأزّم إلا من أحوالها، وهي عقل، لا يتدبّر مستقبله بغفلة عن الذاكرة، وهي قلب، لا ينبض إلا بالدّفء، وهي روح، تحوم في سماء ليبيا من الحدود إلى الحدود، وهي النخلة، كلّما حُذفت بحجرة من أيدي أهلها، أسقطت رطباً.

ولأنّ الهوية الوطنية الليبية هي كما هي هكذا؛ فهل يليق بأبنائها أن يَخْتِطِفَ أحد منهم أحد من أبنائها؟
وإذا قبل من قبل بذلك؛ فهل يعتقد أنّ أمّ المختطف (الهوية) لم تُجرح ويدهمي قلبها؟

وإذا تجرّأ من تجرّأ فذهب مال أخيه، أو أخرج أخيه من مسكنه بغير حقّ، أو استولى على ممتلكاته، أو استفزّه في شرفه وكرامته؛ فهل يعتقد أنّ مثل هذه الأفعال هي في مرضاة أخيه وأبنائه من بعده؟ أو أنّها في مرضاة بني وطنه، وأمّه (الهوية)؟ وقبلهم جميعاً هل يعتقد أنّها في مرضاة الله تعالى؟

وإذا قَبِلَ من قَبِلَ بذلك؛ فهل مثل هؤلاء سيكونون ثائرون من أجل الوطن؟

وإذا قَبِلَ من قَبِلَ بذلك في دائرة الممكن المتوقع؛ فعليه أن لا يفاجئ بكم من الآلام والأوجاع التي ستواجهه في الزّمن غير المتوقع.

ولكن مَن اخطأ واعترف بأخطائه، واستغفر لذنبه، وطلب العفو، وقَبِلَ بالعدالة حَكَمًا؛ فلن يجد في ساعة العسرة قريباً منه سوى التسامح المتولد من عاطفة الأم (الهوية الوطنية) التي كلما رماها بحجارة رمت له في كلِّ رمية رُطْبًا جَنِيًّا.

وعليه؛ فلا مفرّ من الصّفح والعفو والتسامح والتصالح تحت مظلة الهوية الوطنية، التي بأنفاسها تُبنى دولة التوافق الوطني حيث لا إقصاء، ولا حرمان، ولا هيمنة، ولا تهميش، ولا عزل سياسي لمواطنٍ عن غير عدالة.

أ.د عقيل حسين عقيل

كلية الآداب - جامعة طرابلس

2013/11/15م

الفصل الأول

الهوية الوطنية

الهوية الوطنية

في دائرة المتوقع لا وطن إلا وله هوية، وفي دائرة غير المتوقع يصبح الوطن بلا هوية؛ فمن أراد أن تكون له هوية بها يتميز كما يتميز الآخرون بهوياتهم الوطنية؛ فعليه بالولاء للوطن، ومن يغفل عن ذلك أو يجهل، يجد نفسه مُعنونا بعناوين لا ترتقي به إلى تأسيس دولة.

فالانتماء إلى الوالدين يؤسس إلى الانتماء للأسرة، والانتماء للأسرة يؤسس إلى الانتماء للعشيرة، والانتماء للعشيرة يؤسس إلى الانتماء للقبيلة، والانتماء للقبيلة يؤسس إلى الانتماء للأمة، والانتماء للأمة يؤسس وطن بكامله.

أما الانتماء إلى الحزب فلا يؤسس إلا للمصلحة، سواء أضاقت دائرة المصلحة أم اتسعت، فعلى سبيل المثال، الانتماء للحزب الديمقراطي الأمريكي، يعني الانتماء إلى رؤية على ضوءها ترسم السياسات والخطط التي لا تتفق في رؤية الحزب الجمهوري، والانتماء للحزب الجمهوري يعني الانتماء إلى رؤية على ضوءها ترسم السياسات والخطط التي لا تتفق في رؤية الحزب الديمقراطي، ومع أنّهما الحزبان الرئيسان في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الانتماء

إيهما يتبدّل بتبدّل الرؤية، ومن هنا، يتّضح الفارق بين الانتماء للحزب الذي يتبدّل، والانتماء للوطن الذي لا يتبدّل.

أما في عالمنا المتبدّل؛ فكلّ شيء فيه يتبدّل؛ فيه الانتماء للوطن يتبدّل بالانتماء للحزب، وفيه دائرة الحزب تمتدّ على حساب حدود الوطن، كما هو الحال لدى حزب الإخوان المسلمين في مصر الذين يروا الانتماء إلى الأمة الإسلامية هو الانتماء، وما الأوطان إلّا وسيلة لتحقيق غاية الانتماء إلى الكرة الأرضية. فالجماعة "تسعى إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة والدولة الإسلامية"¹. أي: أنّهم لا يرون للدولة حدودا إلّا الدّين الإسلامي؛ فأين ما امتدّ الدّين امتدّت الدولة. فهم بهذه النظرة لا يرون أهمية لكيان وطني يقوم على التنوّع الديني، وكأنّ الخلق كلّ الخلق أمة واحدة، وهذا ما يخالف ما خلّق النّاس عليه مصداقا لقوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ خَلَقَهُمْ} ²، وقال تعالى: {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ} ³.

1 اللانحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين، ويكي مصدر والنظام العام للإخوان المسلمين

.1994

² هود 118، 119.

³ الكافرون 6.

ولأننا من سكان العالم المتبدّل؛ فمعظم الأحزاب فيه تتقاتل وتتطاحن من أجل مصالحها الخاصّة، وليس من أجل مصالح الأوطان، فالتّاس فيها يربطون مصالحهم بنجاح الحزب حتى ولو كان نجاحه على حساب سقوط الوطن. وهمّ بهذه السبيل والأساليب يدفعون البعض للانقلابات والمؤامرات والتمردات والصدامات؛ فينشغل الجميع بما يكون سائداً على حساب مصالح الوطن دون استثناء.

إذن، في دائرة المتوقّع أن تكون هويّات الشّعوب في أوطانهم، ومن غير المتوقّع أن تكون هوياتهم على حساب أوطانهم. ولأنّها الهويّة؛ فلا هويّة إلاّ بخصوصية متميّزة عن غيرها من الخصوصيات كما غيرها يتميّز عنها بخصوصياته، {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ} ⁴.

وعليه؛ فالهويّات البشريّة لا تتكوّن من مكوّن واحد؛ بل هي في دائرة المتوقّع تتكوّن من مجموعة مكوّنات، منها: اللغة، والدين، والثقافة، والعرف، والعادة، والآداب، والفنون، والأصل، والانتماء، والتّاريخ. أمّا أن يراها البعض على غير ذلك؛ فهذا إن حدث استثناء، لا يكون إلاّ في دائرة غير المتوقّع.

⁴ الحجرات 13.

ومع ذلك لا يؤخذ بالاستثناء إلا استثناء (اضطراباً)؛ فالاستثناء لا يكون إلا بعلل الضرورة المؤقتة، ولأنها الضرورة المؤقتة؛ فالضرورة لا يمكن لها أن تكون هوية وطنية، حتى وإن اتخذها بعض الأفراد موقفاً مؤقتاً.

ولأنها الهوية الوطنية؛ فهي المحتضنة لكلّ المواطنين دون أن تستثني أحد وإن اختلفت ألوان طيفهم. فهي التي تمدّهم بدفء الوطن، والإحساس بأهمية العُرف والعادة، وعظمة الدين، وحلاوة اللغة، وجمال الثقافة، ورفعة الفنون والآداب؛ فالهوية الحاضنة لجمع شمل المواطنين، تمدّهم بقوة الانتماء التي تغرس الثقة فيهم دون خوف، ممّا يدفعهم بقوة دفاها إلى ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمل مسؤولياتهم، وفي المقابل إن حاول أحد حرمانهم منها، يرفضون ويتحدّون، ويشورون من أجل وحدة الوطن، وفك القيد أو كسره.

الهوية الوطنيّة هي الرّوح التي تنبعث حياة في الوطن، فإن خرجت روحه (هويته) بأية علّة، أصبح الوطن لا يزيد عن كونه مادة (تراب)، ومع أنّ الهوية روح الوطن، لكن وحدة الوطن تضعف وتشيح بمؤثرات داخلية عندما تظهر على السطح انقسامات بين ألوان طيفه، وعندما تصبح الشهوة رأس نظامه، وعندما تسود المظالم مع الناس تهميشاً، وإقصاء، وحرماناً، وهيمنة. وفي هذا الاتجاه ناقش المؤرّخ آرثر

شيلنج مفهوم سياسات الهوية في كتابه تفرّق شامل أمريكا (The Disuniting of America) بقوله: "يؤدّي ارتكاز السياسات على التهميش الجماعي إلى تفتيت نظام الحكم المدني؛ فينبغي أن تهدف الحركات التي تدعم الحقوق المدنية إلى القبول الكامل بالمجموعات المهمّشة ودمجها داخل الثقافة السائدة، بدلاً من التكريس لفكرة التهميش عن طريق محاولات التركيز على الاختلافات"⁵.

إذن، كما أنّ التهميش والتفرقة والحرمان والهيمنة والإقصاء هي معطيات لإضعاف الدولة، فهي كذلك هي معطيات لإسقاطها، وقد تتعدّى هذه العلل بالمواطنين إلى الفرقة والخصام والافتتال الداخلي والتجزئة الوطنية وبخاصّة عندما يلحق التهميش والإقصاء خصوصيات ألوان الطيف الوطني.

فالهوية إثبات الشيء (هو كما هو)، وليس (كما ينبغي أن يكون)؛ فالوطن هو الوطن بهويته الشاملة لألوان طيفه؛ فالهوية المصرية على سبيل المثال، هي المثبتة للشخصية المصرية (هي كما هي مصرية)، شخصية لها من الحقوق ما لها، وعليها من الواجبات والمسؤوليات ما يُحمل وما يؤدّى، ولا فرق بين مسلم ومسيحي، ولا شمالي ولا جنوبي؛ فهذه هوية مصر، وطن يجمع ولا يفرّق، يسخر

⁵ M.A. Chaudhary & Gautam Chaudhary, Global Encyclopaedia of Political Geography, p.112, 2009.

طاقاته وإمكاناته الوطنية من أجل مصر. وهكذا الهوية اللببية هي المثبتة للبيبي (هو كما هو) شعب ووطن، ولذلك؛ فلكلّ شعبٍ هويّة تميّزه عن غيره من هويّات شعوب المعمورة. والمراد بلفظ الهوية (شعب ووطن) أن يكون للشبيئين وحدة من وجه⁶.

وعليه؛ ففي دائرة المتوقّع كلّ شيء بطبعه يُطبع، أمّا في دائرة غير المتوقّع؛ فإنّ الشيء بما ليس عليه يُطبع. وعندما يُطبع الشيء بما ليس عليه (ليس هو كما هو) يصبح شيئاً آخر، ولا علاقة له بلون ورائحة وشكل ذلك الشيء الأساسي.

علل الهوية الوطنية:

الهوية الوطنية لا تكون هويّة إلاّ بخاصيّة مجتمعية وأخلاقية وثقافية وافية، تجمع المتنوّع والمختلف توافقاً على وحدة الوطن، التي هي بين الناس ترسّخ اعترافاً، وتقديراً، واعتباراً، واستيعاباً، وتقبّلاً، مع وافر الثّقّة المتبادلة بين المختلف والمتنوّع.

⁶ محمد بن علي التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ،

ولكن عندما يؤدي المختلف والمتنوع إلى الخلاف؛ فالخلاف داخل الهوية علّة لكسرها؛ فالهوية شفافة كالزجاجة البيضاء؛ فإن انكسرت يصعب لمّها وإعادتها ثانية (هي كما هي).
ومن علل الهوية في دائرتي المتوقع وغير المتوقع:

1 ـ الجوازات المزدوجة

الجوازات المزدوجة انتماءات مزدوجة لهويّات وأوطان مختلفة، فمن امتلكها امتلك أكثر من مكان، وفي المقابل يصبح فاقدا للمكانة، ذلك لأنّ المكان قابل للبيع والشراء، أمّا المكانة فلا أسواق لها، ولهذا؛ فهي لا تباع ولا تشتري، المكانة يتمّ بلوغها بالقدوة الحسنة، والعمل المبدع، والعلم النافع، والرؤية المملوءة أمل، والتضحية من أجل الآخرين، مع وافر الصدق والوفاء للوطن ومكارم الأخلاق.

ومع أنّ لأصحاب الجوازات المزدوجة هويّات مزدوجة، لكن دائما لكلّ قاعدة شدّد؛ فهناك من التجأ إليها ضرورة حيث لا اختيار له إلاّ الفرار بجلدته من وطنه الذي فيه الأفواه تُكتم.

فالاختلاف بين من يمتلك هويّة وطن، ولا وطن له غيره، وبين من يمتلك جوازي سفر مختلفين لهويّتين مختلفتين، سيظل الاختلاف بينهم سائداً إلى أن يتمّ التفهّم المتبادل، وإلاّ ستكون الهوة بينهم مُتّسعة؛ فهناك من أصحاب الجوازات المزدوجة من أصبحت له

ثقافة ورؤية أجنبية، وهناك من بقيت رؤيته وطنية ولا تبديل، وهناك من ظلّ يتبدّل بين هذا وتلك، وحال هؤلاء المتبدلين كحال الغريبان التي حاولت أن تقلّد الحمامة في خطاها؛ فضيّعت خطاها وخطى الحمامة.

ومثل هؤلاء، منهم من عاد إلى ليبيا بعد القضاء على نظام القذافي، وتقلّد منصبا حكوميا؛ ففشل من الجولة الأولى، ومنهم من حاول ولم يتمكّن من النجاح بعلل خارجة عن علته، ومعظم هؤلاء عادوا إلى أوطانهم البديلة بهويّات متبدّلة، ومنهم من ينتظر العودة بعد إسقاط الحكومة التي يترأسها أو أنّه عضو من أعضائها.

وعليه، فإنّ الجوازات المزدوجة ذات الهويات المزدوجة يصعب عليها أن تقود الوطن بجوازين وهويّتين؛ فالوطن لا يقبل إلا هويّة واحدة لوجه واحد. مع فائق التقدير لأصحاب المهن والتخصصات والحرف المتقدّمة التي لا تتوّثر عليها هويّة على حساب هويّة أخرى. إذن، لا خوف ممن هويّتهم الوطن، بل الخوف ممن لهم أكثر من هويّة.

2. الانتماءات المختلفة

هناك مجموعة من الانتماءات والاتجاهات المؤثّرة سلبيا على مصلحة الوطن، وهي الانتماءات والاتجاهات المختلفة والمتخالفة

فكرياً وعقائدياً وحزبياً؛ فعندما تصير سياسات الوطن بين تجاذبات الرؤى الخاصة ببطقة، أو فئة، أو قبيلة، أو حزب، أو طائفة، لا يمكن أن تقوم للوطن قائمة؛ كما هو حال ليبيا اليوم حيث المزيد من الاستفزازات بين البعض والبعض تحت شعارات ومسميات مختلفة، كالإخوان المسلمين، والتحالف الوطني، والسلفيين بمختلف ألوان طيفهم، إلى جانب مسميات أخرى هي على الكثرة غير المحصورة بمسميات وشؤون واتجاهات مختلفة ومتخالفة.

فهذه الاختلافات والخلافات السياسية لا شك أنها ولدت بين اللبيين مشادات منظورة وغير منظورة؛ فالمنظور منها، ما يجري في المؤتمر الوطني العام الذي أصبح على أغلبية من المنتخبين المستقلين، وأمسى على غالبيتهم منحازين، وأقلية منهم تتعرض للإقصاء والتهميش. أما غير المنظور منها؛ فهي الولاءات للآخر (الداعم والراعي)، وهنا تكمن العلة المزدوجة بين تحقيق أهداف الأحزاب والجماعات والكتل، وبين مرضاة الداعم والزاعي الخارجي. وبين هذا وذاك مصلحة الوطن ومستقبل شعبه يضيع.

ولأنّ في دائرة الممكن المتوقع لكلّ انتماء ثمن؛ فلا استغراب ولا مفاجآت من أن يكون الثمن موجباً أو سالباً، ولكن في دائرة غير المتوقع يكون الاستغراب وتكون المفاجآت وعلامات الاستفهام

عندما لا يكون للانتماء ثمن. فعندما يكون النظام والحكومة والقوانين عادلة وضامنة للرعاية والعناية، يصبح الانتماء للقبيلة أو للغير ضعيفا أو منعما، ولكن عندما لا يكون للنظام ولا للدولة والحكومة والقانون شأن ولا أهمية ولا مكانة؛ فلا شكّ سيكون الانتماء للبديل سواء أكان البديل داخليا أم خارجيا.

إذن، في دائرة المتوقع متى ما فشلت الدولة، انفكّ الناس عنها، وعادوا إلى تلك الجذور التي بذرتها العصبية (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب). أمّا في دائرة غير المتوقع أن يظل البعض منتما لتلك الدولة الفاشلة التي فقدت هويتها حيث لا دولة ولا وطن، ممّا يجعل المنتمين إليها كما من الضحايا بدون ثمن. ولذلك؛ فالانتماءات المختلفة والمتخالفة هي دائما عامل شدّد حيث سعي البعض من الذين لهم انتماءات متعدّدة إلى ما يفيد الأنا على حساب ما يفيد الوطن، وهنا توكن علة.

3 - الرّايات الوطنية المختلفة

رايات ثلاث لأقاليم ثلاثة في دولة واحدة؛ فتلك الرّايات لا شكّ أنّها لا زالت ماثلة في أذهان البعض الذين يحلمون بالسيادة الخاصّة في وجه السيادة العامّة (الوطن) حيث كانت الرّاية السوداء ذات

الهلال والنجمة علما لإمارة برقة في مرحلتين: الأولى: في مرحلة الحكم الذاتي في عهد الاستعمار الإيطالي (حكومة أجدابيا)، والثانية: حينما استقلّت برقة في أكتوبر 1949م.

أمّا علم الجمهورية الطرابلسية (1918-1923)؛ فيتألف من خلفية زرقاء سماوية، وفي وسط العلم نخلة خضراء اللون، وتعلو النخلة نجمة بيضاء.

أمّا إقليم فزان؛ فلم يكن له من علمٍ مميز قبل الاستعمار الإيطالي سوى علم الدولة العثمانية (العلم الأحمر ذو الهلال والنجمة)⁷.

وإلى جانب هذه الرّيات الثلاث هناك راية رابعة وهي: راية الأمازيغ المتكوّنة من ثلاثة ألوان (الأزرق والأخضر والأصفر، ويتوسط الألوان الثلاثة حرف الزاي بالأمازيغية)

ولأنّ الدولة الليبية قد تأسست بعد الاستقلال في 24 ديسمبر 1951م؛ فسميت في البداية باسم المملكة الليبية المتحدة حتى 26 أبريل 1963م ثمّ عدل اسمها إلى (المملكة الليبية) وذلك بعد إلغاء النظام الاتحادي الذي كان يجمع بين الولايات الليبية الثلاث: طرابلس، وبرقة، وفزان.

⁷ المقالات في التصنيف "مقالات المعرفة المحتوية على معلومات من دائرة المعارف البريطانية طبعة 1911"

ولأنّ ليبيا عبر التاريخ دولة واحدة؛ فلا يمكن أن تتجزأ بسهولة كما يظن البعض؛ فالليبيون قبائل متداخلة في لحمة وطن؛ فلا يوجد في دائرة المتوقّع ما يفترقها، ولكن في دائرة غير المتوقّع كلّ شيء ممكن من خلال الهويات المزدوجة والعلاقات مع الآخر، الذي عبر التاريخ لم يترك ليبيا دولة مستقلة إلا في عام 1951م. وعليه؛ فدولة تجمع رايات أربع، ألا يكون وراء كلّ راية علة قد تحفّز الضعفاء في الداخل، والطامعين من الخارج، على ما يدور في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع من أطماع وسياسات؟

4 - ألوان الطيف الليبي:

ألوان الطيف الليبي أربعة (عرب، وأمازيغ، وطوارق، وتبو) أمّا الدّين فواحد (الإسلام)، وهذه الألوان عبر التاريخ هي جمال ليبيا، وعبر التاريخ لم تكن ليبيا إلاّ بها، ولكن في دائرة غير المتوقّع كلّ شيء متوقّع؛ فالطوارق الليبيون لا شكّ أنّهم سيكونون جذابون لإخوتهم الطوارق الذين يمتدون في دول الجوار الليبي جنوباً، وبخاصّة وأنّ الدّولة الجذابة غنية بثرواتها النفطية، وهنا تكمن علة. وكذلك التبو الليبيون هم أكثر جاذبية لبني قبائلهم الممتدّة في دول الجوار الليبي، وبخاصّة دولة تشاد، الذين لن يتأخروا عن

الإقدام على أرض الذهب الأسود، وقد يشكّلون في المستقبل القريب أكثرية سكانية في جنوب ليبيا بها يتمكّنون من صوغ القرار المُمكّن من حقّ التملك على حساب السكّان الأصليين، وهنا تكمن علة.

وهكذا لا يختلف الأمر كثيراً عن رؤية الأمازيغ الذين يأملون قيام دولة تجمع الشتات كما يقولون بين أمازيغ ليبيا وتونس والجزائر وحتى المغرب، وهنا تكمن علة.

أمّا العرب؛ فالعلاقة مع مصر إمّا أن تكون علاقة تآخي، وإمّا فالقبائل الليبية المصرية ستكون على الرّغبة المُمكّنة من العودة بالقوّة، خاصّة وأنّ الكثافة السكانية في مصر مشجّعة على الامتداد في مناطق الفراغ الشاسعة في ليبيا، وهنا تكمن علة. وعليه؛ فمع أنّ جمال ليبيا بتنوّع ألوان طيفها، لكن تعدّد الألوان في بعض الأحيان يجعل الرغبات والمطالب عبء على هويّة الوطن.

6 - نحن أم أنتم

منطق نحن أم أنتم، منطق إقصائي، في دائرة المتوقع سيدفع إلى التطرّف بين الأنا والآخر؛ فدول الغرب بمنطقهم (نحن أم أنتم) يرسمون الخطط والسياسات المُمكّنة من حفظ أمن أوطانهم، حتى

وان كان على حساب أمن الآخرين؛ فهم لا يقبلون بتنظيم القاعدة أينما كان، ولا يقبلون بالهجرة المفتوحة تجاه أراضيهم، وسيقبلون بدفع الثمن مع أنه مكلف، ولأنهم يعرفون أن الثمن مكلف؛ فهم دائماً يخضعون سياساتهم إلى التقييم والتقويم بعد مراجعات موضوعية، ولهذا؛ فهم يغيرون خططهم وسياساتهم دون أن يتغيروا عن (نحن أم أنتم) وهنا تكمن علة.

في دائرة الممكن المتوقع لا استغراب، بل الاستغراب يكمن في دائرة الممكن غير المتوقع، ففي دائرة المتوقع دول الغرب غير متحمسة لقيام الدولة الناجحة في دول ما يسمى بالربيع العربي، وكذلك الدول التي على غرارها كما هو حال الصومال والعراق وأفغانستان؛ فدول الغرب بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن هذه الدول تشكل أفضل أرضية لامتنعاض غضب الإسلاميين بمختلف ألوان طيفهم، ودون تفریق، ولذا؛ فالغرب يرى وجوب تغيير اتجاهات المعركة التي يتصدرها الإسلاميون مع الغرب لتدور رحاها على أراضي العرب والمسلمين (اقتتال داخلي مع الذات وليس مع الآخر)، ولذلك فالغرب لن يكون محققاً ولا دافعاً لتأسيس جيش وطني في ليبيا، وهو يأمل أن يتكسّر الجيش في مصر، وكذلك في تونس، ومع أنه عمل ما في وسعه تجاه الجيش المصري، لكن

الجيش المصري كان واعياً بما يحاك من مؤامرات ضدّ مصر والجيش المصري؛ فثار مع الشعب حتى لا يسقط الوطن، ذلك لأنّه وجد نفسه بين خيارين لا ثالث لهما، إمّا القبول بفقدان نظام الحكم المنتخب، وإمّا القبول بفقدان الوطن بأكمله؛ فاختار الوطن عن غير مقارنة.

لقد قبل الغرب بحكم الإخوان المسلمين في مصر لا شيء إلا ليثبت فشلهم، وبخاصّة بعد أن تأكّد للغرب شهية الإخوان المسلمين تجاه المواجهات مع الجيش، والشرطة، والقضاة، والإعلاميين، ومؤسسة الأزهر، والكنيسة، وبقية المكوّنات الشعبية غير المنتمية لتنظيم الإخوان المسلمين، وهنا كمنت العلة؛ فكيف لمن يريد أن يحكم ويأمن حكمه أن يفتح معاركه في وقت واحد مع مؤسسة الجيش، والشرطة، والقضاة، والأزهر، والكنيسة، والإعلاميين، والشعب؟ إنّه الانتحار الذي حفظ مصر من أن تصبح دولة فاشلة.

أمّا الأمر في ليبيا؛ فيدور في دائرة المتوقع وفقاً لخطط الغرب التي تسير بالبلاد في الاتجاه المرسوم لها؛ فالثورة في ليبيا بعد أن نجحت وبدأت خُطّوها تخطو تجاه ممارسة الديمقراطية بانتخابات نزيهة، أصابها ما أصابها وهنا، تكمن علة.

فليبيا أصبحت بلا جيش وطني، ولا شرطة وطنية، ولا مؤسسات فاعلة، وهذه العلة إن لم ينتبه الشعب لخطورتها على وحدة الوطن وسلامة أمنه وأراضيه؛ فستكون هي العلامات الدالة على ظهور الدولة الفاشلة التي لا تكون إلا نتيجة لذلك الاشتراط (نحن أم أنتم؟).

7 - من السجون إلى منصات الحكم

مع أن السجن واحد (هو كما هو سجن)، لكن السجن لم يكن واحداً، وهنا تكمن علة؛ فهناك من سجن باقترافه جريمة تستوجب سجنه قضائياً، وهناك من حكم عليه بإعدام بعلّة الجريمة، وفي المقابل هناك من سجن بغير ذنب سوى قوله كلمة الحقّ ومحاولته العمل على إحقاقه؛ فسُجِنَ وعُذِّبَ، بل هناك من قُتِلَ تحت التعذيب، ومع ذلك مثل هؤلاء قبلوا دفع الثمن من أجل الوطن وحرية شعبه.

ومن أجل الوطن في ليبيا هناك من قَبِلَ بالمناورة السياسية؛ فقبل التفاوض أو التفاوض مع النظام من أجل غاية في نفسه (يخرج ليمارس نشاطه النضالي بالطريقة التي يراها)، كما هو حال الإخوان المسلمين في ليبيا، والجماعة الليبية المقاتلة، الذين كان منهم القادة مع غيرهم من القادة الثائرين في 17 فبراير 2011، حتى انتصرت

الثورة، وتمكّن القادة من تولي مسؤوليات ميدانية، ومناصب سياسية؛ فأصبحوا يصدرون الأوامر بعد أن كانوا سجناء يتلقونها كرها، وهنا تكمن علة في نفس من كان سجيناً.

إنّ الذي كان سجيناً مهما حاول أن يتحرّر من آلام السجن؛ فالآلام السجن قد لا تتحرر منه، ممّا جعله بين آلام السجن وكرهية السجن، وبين فرحة الانتصار وتولي المسؤولية وامتلاك عصا السجن الذي أصبح مقتولا، أو أصبح فارا بجلدته، أو أنّه سجين بين الجدران، وهنا، تكمن علة الازدواجية النفسية (آلام السجن وامتلاك عصا السجن، والجلوس على القمم السلطانية).

فالذين كانوا بالأمس سجناء في الزنانات والمخابئ المظلمة، يصعب عليهم اليوم أن ينسوا تلك العذابات، وتلك الإهانات، التي تلقونها من أناس هم اليوم بين أيديهم سجناء، أو أنّهم من قبلهم مطاردون.

ولأنّ لردود الأفعال علة، فكلّ سجين لا يرى على رأس علة إلا علة من كان سببا في سجنه وإقصائه؛ ففي مصر على سبيل المثال، تمّ تحرير الدكتور محمّد مرسي من سجنه أثناء ثورة 25 يناير 2011، ومن بعدها تمّ انتخابه رئيساً لمصر، وبعد سنة من انتخابه تمّ إسقاطه بثورة 30 يونيو 2013، من قمة السلطان في مصر، وأصبح

سجينا كغيره من السجناء، وعلى رأس السجناء، الرئيس الأسبق
محمد حسني مبارك، إنها دائرة غير المتوقع؛ فلا استغراب (رئيسان
لدولة واحدة في سجن واحد) وأمام العدالة.

وقبل ثورة الشعب الليبي والشعب المصري ثورة الشعب التونسي،
التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي وحررت السجناء ومكنت
الشعب من حرية الانتخاب الحر؛ فتم انتخاب الرئيس محمد
المنصف المرزوقي رئيساً لتونس بعد أن كان سجينا ومهاجراً. وكذلك
مكنت الثورة التونسية السيد راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة من
العودة إلى تونس بعد أن كان مهاجراً ومن قبلها كان سجينا في
بلادهم.

ومع أنّ الوطن ملك للجميع دون استثناء، لكن دائماً لردّة الفعل
علتها، فمن كان سجينا، وأصبح حرّاً طليقاً، ومن بعده أصبح
مسؤولاً، يصعب عليه أن يفكر برؤية من لم يمرّ بتجربة السجن
ويتذوق آلامه المريرة. ومع ذلك هناك من لهم من الأخلاق الحميدة
ما لهم، فذات مرّة التقيت بالسيد مفتاح الدواوي الذي سجن أعواماً
طويلة في بلاده ليبيا؛ فقال لي: معظم السجناء السابقين الذين تولّوا
عذابنا هم الآن بين أيدينا مساجين، وأقسم لك أنني قد تجنّبت أن

أرى أيًا منهم، لا لشيء، إلا مخافة ربي، ومخافة نفسي، ولهذا لن أشتكي أيًا منهم والأمر لله وحده.

هذا بالنسبة لمن يخافون الله ويخافون إثارة أنفسهم أو استفزازها بتلك الذكريات المؤلمة عند مقابلة بعض السجناء. ولكن مع الذين تضعف أنفسهم تكون العلة في أنفسهم كامنة.

إذن، إذا بلغ الحال برود الأفعال أن تؤثر في أنفس البعض الذين أصبحوا على القمم السلطانية بعد أن كانوا سجناء؛ فهل سيكون للعدالة دلالة ومعنى؟ أم أنّ العدالة هي الأخرى ستكون في خير كان؟ وإذا أصبحت العدالة في خير كان؛ فهل يا ترى، ستقوم للوطن قائمة؟ أم ستكون النتيجة على غير ذلك ويصبح في الوطن علة؟

وعليه؛ فالمسؤول الوطني هو من يحمل المسؤولية، ويتحمّل ما يترتب عليها من أعباء جسام؛ فيحذف وراء ظهره كلّ ردود الأفعال، وإلا في دائرة المتوقع سيدفع عجلة الوطن في منحدرٍ بين تأزّم وآلم، ومن ثمّ يجد نفسه في مواجهة بين رفض وتمرد وثورة، وهكذا في دائرة غير المتوقع كلّ شيء ممكن.

8 . الشرعيات المزدوجة:

عندما تصبح الثورة الشعبية على الظلم مشرّعة، تسقط كلّ المبررات من أيدي المتحكّمين في رقاب الشعب كرها، ولكن بعد أن تنجح الثورة؛ فلا قانون ولا شرعية إلا من الشعب الذي ثار على المفاسد والمظالم، وثار على الذين احتكروا السلطة وعملوا على توريثها لأبنائهم أو ذويهم.

فمعمّر القذافي الذي انقلب على النظام الملكي 1969، بقي يحكم باسم الثورة مستمرة 42 عاماً، يقرر وينفّذ بأدوات لا يتمّ تكليفها من أحد إلا بتوجيه منه، وهذا لا يعني أنّه دائماً يكلف من يحب، بل في بعض من الأحيان يكلف من يكره، لا لشيء إلا لحرق أوراقه أمام الشعب بعد أن يعوقه ويقيدّه بإجراءات وأوامر تحول بينه وبين تحقيق النجاح، ثم بعد ذلك يعزله ويتركه أمام الشعب وكأنّه قد وُلد توأم فاشل.

ولسائل أن يسأل:

بعد أن حكم القذافي ليبيا 42 عاماً تحت عنوان (الثورة مستمرة) هل ستتقل ليبيا إلى دولة ذات سيادة، الحكم فيها للشعب، من خلال ممثلين منتخبين بكل شفافية، ودستور مصدره الشعب، ولا

تتولّد القوانين إلّا منه، أم أنّ عنوان (الثورة مستمرة) عنوان سيكون مستمرا مع الليبيين إلى حيث ما استمروا⁸؟

وعليه؛ فإنّ الشرعيات المزدوجة تحت أية علة هي علة، أي: كيف يمكن للشعب أن يقبل استمرار الثورة، وفي الوقت ذاته يستطيع أن يحكم من خلال أدوات منتخبة؟ ألا يكون التسليم بذلك قبول بالمغالبة؟ أي: ألا يكون ذلك استسلام للعصا الطويلة التي يومئ بها على الرؤوس؟

فالثورة مستمرة في ليبيا يراها البعض هي الشرعية على كلّ شرعية، وهذا ما كان يراه القذافي، وبالتمام اليوم هذا ما يراها البعض من الذين يمتلكون السلاح، ويتحكّمون في حركة الشارع الليبي، وبخاصّة العاصمة طرابلس؛ فعوض أن تكون الكلمة النهائية لمن تم انتخابهم ديمقراطيا، فلا زالت الكلمة النهائية لمن يمتلك السلاح تحت عنوان الثورة مستمرة، ولأنّ الواقع الليبي هذا حاله؛ فكيف يمكن للمواطن تحت هذه الازدواجية أن يمارس حريّة المواطنة (حقوق تمارس، وواجبات تؤدّى، ومسؤوليات تُحمّل؟).

⁸ عقيل حسين عقيل، وماذا بعد القذافي؟، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،

الفصل الثاني

مبررات البديل النفعي للهوية الوطنية

ضعف الانتماء

الانتماء علاقة وثيقة بما هو موثوق فيه دينا وخلقاً وثقافة وعرفاً وعادة وذوقاً، ومن هنا، يكمن البعد الاجتماعي للحياة في الانتماء المرسخ للهوية الوطنية؛ ولذلك؛ فالتنشئة الأسرية تؤسس لاتصال الإنسان بالآخرين على نحو ما وفقاً للاختيارات الإنسانية للفرد والجماعة. فينشأ الإنسان على مفهوم الانتماء إلى الجماعة والمجتمع ومن ثمّ للوطن، ممّا يجعله قادراً على معرفة الآخر المُغاير والمتنوّع والمختلف، وفي دائرة المتوقّع وغير المتوقّع يصبح في حالة تبعية له أو مشترك معه، أو مندمج فيه أو منفصل؛ فينمو حسّ الانتماء إلى المجتمع كتأسيس قيمي تحت مظلة الوطن.

ولمتسائل أن يتساءل:

ما هي مبررات ضعف انتماء المواطن لوطنه؟

نقول:

كثيرة ومنها:

1 ■ جسور العودة

إنَّ الذين يعيشون في أوطانهم زمن السلم، وزمن الحرب، ينتجون ويبدعون، ويقاومون حسب معطيات وظروف كلِّ زمن؛ فهؤلاء هم الذين يعرفون أنَّ تراب الوطن مسك ولو وضعت عليه الزبالة في الزّمن الذي لا وجود فيه للتقدير، وهؤلاء لا بديل لديهم إلا أن يربطوا معه جسور التمسك بتلك القيم الحميدة التي رسّخت في ذاكرتهم حبّ الآباء والأجداد والتاريخ الذي ينتمون إليه.

أمّا أولئك الذين ضعفت نفوسهم وكثرت أطماعهم؛ فالأمر بالنسبة لهم يقدر بمدى ما يتحصّلون عليه من منفعة، حتى ولو كانت هذه المنفعة على حساب الآخرين، ولذلك يسعون إلى ربط جسور العلاقات مع الغير بغض النظر عمّن يكون هذا الغير (مستعمراً، أم حاكماً ظالماً).

وفي المقابل عندما يتحرّر الوطن من جميع الظلمة، تتغيّر أحوال الوطن، وتتغيّر معه وجهة أطماع التّفعيين تجاه ما يُبقي حصولهم على المنفعة وإن كانت على حساب القيم الحميدة والفضائل الخيرة، وفي مقابل ذلك إذا شعر النّفعيون أنّ أمراً ما قد تغيّر تجاه تصفية الحسابات معهم بأسباب ما أقدموا عليه أيّام الشدائد؛ فإنّهم يسارعون إلى ربط تلك الجسور مع الآخر الذي استغلّهم أيّام احتلال الوطن إن كان الوطن قد استعمر، أو أيّام الفساد بأسباب احتكار

السلطة، إن كان الوطن محكوماً بظالم؛ فيقدّمون أنفسهم إليه لتوظيفهم فيما يشاء، وكيفما يشاء، ولكن ليس إلى النهاية، بل إلى حدود حصولهم على المنفعة.

وهكذا حال من له ازدواجية معيارية للشيء الواحد؛ فمثل هؤلاء لا ينظرون بأعينهم الاثنتين للشيء الواحد في وقت واحد، بل ينظرون لكل شيء بعين واحدة كي لا تغفل العين الأخرى عن النظر إلى الشيء الآخر حتى وإن كان سراياً، وهم في مثل هذه الحالة وكأنّ كلّ عينٍ من العينين هي ذات وظيفة مستقلة عن وظيفة العين الأخرى بالتّمام.

وإذا نظرنا إلى الذين سبق لهم أن هاجروا إلى أوطان الآخرين واختاروها بدائل لهم بالتقادم الزّمني والمعطيات القانونية لذلك الوطن تحت أية مبررات موضوعية أو غير موضوعية؛ فهؤلاء بعضهم من يمدّ جسور علاقاته مع وطنه الأساس بعد أن عاد هذا الوطن إلى استقراره الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يأمن فيه كلّ مواطن، وبعضهم من رجع إلى وطنه الأب ونسف كلّ الجسور مع ذلك الوطن البديل، وبعضهم من عاد ولم ينسف الجسور مع البديل خوفاً من أن تُعاد الكثرة التي بسببها كان في ذلك الزّمان وتلك الظروف مهاجراً إلى أوطان الآخرين.

ولذا؛ فإنَّ البعض بعد أن عاد إلى وطنه الأب وجد الأحوال قد
تغيّرت إلى صالح أقاربه (عصبيته)، ممّا جعله يمتدّ على سلّم التفضيل
السلطاني إلى مراتب إصدار الأوامر والنواهي للآخرين من أبناء
الوطن الذين لم يسبق لهم أن ربطوا جسراً واحداً مع أوطان الآخرين
على حساب الانتماء إلى وطنهم وهويتهم، فَحَكَمَ واستنفع أكثر
منهم، وتخلّص من بعضهم بمكائد ومؤامرات مصطنعة، وعندما تعرّض
النظام الذي استنفع منه كثيراً إلى ثورة شعبية عارمة مستهدفة الإطاحة
به رحل قبل أن يرحل رأس النظام من على قمّة السلطان.
ولمتسائل أن يتساءل:

ولمّ لم يتماسك حاله مع أحوال الآخرين المناصرين للنظام لتكون
المدافعة مشتركة مقابل أخذ منافع؟
نقول:

الأمر ليس هيئاً كما يظن البعض؛ ففي أيّام الشدائد لم تبق في
الميدان إلاّ الموافق؛ فالذين سبق لهم أن ربطوا جسور العودة مع
الآخرين على حساب مصلحة الوطن في يوم من الأيام، لا يمكن
لوطني أن يربط معهم جسور التحالف وبخاصّة أيّام الشدائد؛ فمثل
هؤلاء هم متأهبون للرحيل، ولذا؛ فالمواطن الذي يعرف هذه
(الحقيقة) وهو لن يرضى بوطن بديلاً لوطنه، لا يقبل أن يتحالف مع

وأولئك المتبدلين النفعيين في أيام الشدائد والتأزمات؛ فهو لم يعد مضطراً كما كان مضطراً لذلك أمام الضغوط القسرية في تلك الأيام التي لا ترحم، ذلك لأنه يعرف أنهم سيرحلون في الزمن المتوقع وغير المتوقع، ومن هنا، لن يقبل أحد التحالف معهم حتى وإن أظهروا ما أظهروا من حُسن النوايا التي لا تعبر عن حقيقة ما تخفه صدورهم مصداقاً لقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لِقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَصَوْا عَالِيَكُمْ الْأُنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلِ مُؤْتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنْ أَلَّ اللَّهُ عَلَيْهِمِ بَدَاتِ الصُّدُورِ إِنْ تَمَسَسْتُمْ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ }⁹.

2 ■ تقليل الشأن:

تقليل الشأن هو وضع منزلة ووضع مكانة البعض من المواطنين في أدنى درجة من درجات السلم القيمي، ولكن عندما يستشعر المواطن أنه منظور إليه بهذه النظرة الدونية في الوطن الذي ينتمي إليه

⁹ آل عمران 118 . 120 .

لا يمكن أن يستشعر بدفء الوطن، حيث يجد المواطن نفسه أمام إجراءات تمييزية بينه وبين الآخرين، الذين لهم من المميزات والتفضيلات ما ليس له، حيث أصبح مواطناً من الدرجة الثانية أو الثالثة كما هو حال البدون في الكويت؛ فمثل هؤلاء المواطنون ليس لهم بدّ إلا البحث عن بدائل يحتمون بها، ممّا يجعل انتماءهم للوطن الذي يُنظر لهم فيه بنظرة الدونية انتماءً هافناً لا يولّد في نفوسهم روح الحماس والمدافعة إذا ما تعرّض الوطن إلى المخاطر سواء من الداخل أم الخارج، بل في دائرة المتوقع وغير المتوقع يكون مثل هؤلاء جسوراً للآخرين من أجل قهر البعض، وأخذ الثأر منهم من أجل الوطن الذي حُرّموا من العيش تحت مظلته بدفء المواطنة المتساوية في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات.

وعليه: عندما يسري هذا الإحساس في نفوس الناس ويغزو مشاعرهم؛ فلا يمكن لهم أن ينظروا لقمّة سلّم السلطان بعين الاعتبار والتقدير والاحترام، بل ينظرون إليه بذات النظرة التي نظر بها قمّة سلّم السلطان إليهم بأنّهم قليلو شأن ولا رفعة لهم، ولذا تماثل هذه النظرة الدونية مع النظرة ذاتها التي كانوا يوجّهونها إلى ذلك السلطان، بأنّه بلا رفعة وطنية. وهم في هذه الحالة لا ينظرون للوطن الذي فيه ما يفرّق بين أبنائه بأنّه وطن للجميع، بل ينظرون إليه على

أنه وطن للمنافع التي يمكن لهم الحصول عليها، وبأية طريقة وأي أسلوب، ولا داعي للتمسك تجاه هذا الأمر بأية قيمة أخلاقية. إن مثل هؤلاء المقلل من شأنهم ظلماً سيكونون بلا شك رواداً للثورة، وسيقبلون دفع الثمن حتى ينالوا الاعتراف والتقدير ويسترجعوا هويتهم الوطنية الضائعة.

3 ■ الغربة:

الغربة شعور ينتاب الذين لم تغرس الثقة فيهم، فلا يستشعرون بأهميتهم بين الآخرين سواء أكانوا أقارب أم أبعاد، ولذا فالذين يفقدون الأبوين يفقدون عاطفة وحنان الأبوة والأمومة، وهنا فهم يعيشون غربة عاطفية، وكذلك عندما يفقد المواطن وطنه، يفقد عاطفة الولاء للوطن مما يجعله في غربة عاطفية وغربة مكانية.

ولهذا، يتولد الشعور بالغربة عند الذين هاجر أجدادهم أو آباؤهم، ثم عادوا مؤخراً إلى الوطن وبخاصة إذا لم يجدوا علاقات دافئة مع المحيط الاجتماعي، وقد يشار إليهم أو يقال لهم من قبل البعض بين الحين والحين بأنهم عائدون، مما يجعلهم يستشعرون أحوالهم وكأنهم ليسوا بمواطنين أصليين؛ فهذا الأمر بدون شك يولد لديهم الإحساس بالغربة؛ مما يجعل البعض منهم يبالغون في إظهار ولاءاتهم للحاكم أو

حتى للموالين إليه أو أقرابه لإبعاد الظن والشكّ عنهم أو من حولهم. ولكن إن فعلوا ذلك تنازلاً من أجل المنفعة فسيجدون أنفسهم مجتدين من قبل الحاكم وأعوانه ليكونوا عيوناً على بقيّة المواطنين؛ فيتجهون بدوافع الإحساس بالغرابة تجاه المكائد للذين أحسّوهم بها؛ من خلال ولائهم للحاكم الذي جنّدهم وجعلهم عيوناً على الذين يظنون أنّهم مواطنون من الدرجة الأولى.

وهكذا، سيكون حال الذين يولدون ويعيشون في وطنهم والقيود تكبّلهم من كلّ زاوية من الزوايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ فمع أنّهم يعيشون في وطنهم، إلا أنّهم إن لم يمارسوا حقوقهم، وي{دوّن واجباتهم، ويحملوا مسؤولياتهم بكلّ حرية وإرادة؛ فسيكونوا مستشعرون بالغرابة ولا دفء يمدّهم من وطنهم.

الانسحابية

يتوقع المجتمع من أفرادهِ وجماعته الالتزام بأوامره ونواهيه، كما يتوقع أن تكون شخصياتهم منطبعة بقيمه وأخلاقه وتاريخه، لتصبح شخصيات متطلعة إلى مستقبل أفضل، وفي الوقت ذاته يودُّ أن يكونوا حريصين على التمسك بهويتهم التي بها يتميّزون، ولا يودُّ لهم الإقدام على ما ينهي خصوصياتهم العقائدية والثقافية والقيمية، وهو كذلك لا يودُّ لهم الانسحاب عنها، ومن يتخلى وينسحب عنها توصف شخصيته بالانسحابية، ومن هنا، تبدأ عند الإنسان ولادة مبررات البديل النفعي.

إنَّ ميل الشخصية عن التمرکز على الذات الاجتماعية العامة إلى الاستحسان لما تودُّ أن تقدّم عليه الأنا، أو ترغب في فعله والقيام به، يجعلها على حالة من التراجع إلى ما هو أدنى من وجهة المنظور الاجتماعي، وعندما تظلّ الشخصية على حالة انسحاب من القيم والأخلاق الاجتماعية العامة، تصبح على درجة من درجات السلم القيمي وهي على حالة من التنازل عن بعض القيم والفضائل التي كانت تشكل هويتها، وهذا الأمر يجعلها تميل عن الأخذ بتفضيلات الذات الاجتماعية إلى الأخذ بالتفضيلات الشخصية، ممّا يؤدي

بالضرورة إلى مغالبة معايير الأنا ورؤاها على معايير الذات الاجتماعية ورؤاها.

فالشخصية التي ترتكب أو تسلك الأفعال غير المقبولة أو غير المفضّلة اجتماعياً، ثم تكفّر عن ذاتها، وتعود مرّة ثانية وثالثة قد تندم بين الحين والحين، ثمّ تعود إلى ما فعلت، وهكذا تتكرّر الأمور، تُوصف هذه الشخصية بالشخصية المتردّدة والمتبدّلة، وذلك لمغالبتها القيم المتبدّلة على القيم المفضّلة. وعندما يصل الحال بالشخصية إلى أن تقطع علاقتها مع الموجب، ومع ما بُني على القيم الضميرية، فإنّها تصل إلى حالة الاتصاف والانطباع بالخصائص الأناية والأفعال الشخصية.

ولذا؛ فالانسحابيّة ليست الأناية، بل هي مستوى قيمي للشخصية التي لم تعدّ متمسكة بما يجب أن تتمسك به الشخصية المسؤولة وطنياً وإنسانياً، وهذا المستوى القيمي في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع يكون بأسباب مرضية ويكون بأسباب عمدية كما هو حال أولئك الذين مُكّنوا من بلوغ قمة سلّم السلطان وفقاً لعقدٍ عُرفي أو دستوري، ثمّ بعد أن تمكّنوا بالتحكّم في مقاليد القوّة تخلّوا منسحبين مرّة بعد مرّة عمّا تمّ الاتفاق عليه، وهم في كلّ مرّة

ينسحبون متخلين عن تلك القيم الحميدة والفضائل الخيرة حتى مالت كفة الفساد على كفة الإصلاح وبلوغ الحل.

ومن يبلغ الحال به إلى هذا المستوى الانسحابي، يبلغ الأمر به إلى درجة من التوتّر الذي يؤدي به إلى فعل السوء لمن يتعارض مع تلك المنافع المنسحب إليها عن بعض القيم الحميدة، وسيكون معرضاً للخطر كلّ من يسخر من هذا الانسحاب النفعي الذي قمته قمة السلطان¹⁰.

وعليه؛ فعندما يحدث الانسحاب من العلائق القيمية الاجتماعية والإنسانية الضابطة للسلوك، سواء أكان هذا الانسحاب على مستوى الأسرة أم الجماعة أم المجتمع بكامله أو قمة سلطانه، تحدث الانحرافات والميول التي تُغيّر سلوكيات وأفعال الأفراد من مكانة اجتماعية مرموقة إلى مكانة أخرى غير مرموقة، ومن موقف إلى موقف، مع اختلاف درجة تأثيرها من شخص لآخر؛ فنلاحظ الانسحاب النسبي في حالة ميل من كفة المستوى القيمي الاجتماعي إلى المستوى القيمي الأناني؛ فنجد المتردد، والمصمّم على الاختراق، والمُقدّم على المخاطرة، والمتطرّف، والنفعي والمحافظ على السلامة الشخصية، والمصلحي الخانع، ومسلوب الإرادة، وغير

¹⁰ عقيل حسين عقيل، خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، ص 56.

المبالي؛ فكلّ هذه الصّفات تحتويها صفة الشّخصيّة الانسحابية التي تنمو فيها مغالبة الرّغبات الخاصّة على الرّغبات الوطنية والرّغبات العامّة، ومغالبة ما لا يجب على ما يجب، والميل إلى السلوك المتعارض مع القيم والفضائل الضميرية، والإقبال على المطالبة بالحقوق والابتعاد عن أداء الواجبات وحمل المسؤوليات.

إنّ الانسحاب ممّا يجب والتوجّه إلى البديل الذي لا يجب، لا يكون إلّا بعد تقديم التنازلات، والتخلّي عن القيم الحميدة والفضائل الخيرة واحدة بعد الأخرى، في مقابل الأخذ بالقيم النفعيّة بمنظور غير موضوعي ولا أخلاقي؛ فالحاكم عندما يتولّى الجلوس على سدّة الحكم وبخاصّة في الأيام الأولى لتوليّه، ومن قبلها أيّام الدّعاية الانتخابية غير المسؤولّة، نراه متمسّكا بمبدأ العدل وكلّ أساليب ممارسة الحرّيّة مع تعهدات إصلاحية تفوق ما تغطيه ميزانية الدّولة، ممّا يجعل التأييد والمناصرة له في حالة مستمرة من الغالبية الشعبيّة، وهكذا يستمرّ في عرض القضايا الوطنيّة والإنسانيّة وكأنّه الحاكم الوحيد للنّاس ولا غيره في العالم، يبدأ باحتضان النّاس كلّ النّاس، ولكن سرعان ما تشرق الشمس؛ فيبدأ بالتخلّي عن النّاس جماعة بعد جماعة وفرد بعد آخر، في مقابل تقديمه لبطانته وأزلامه ليكونوا محيطين به دون غيرهم، ثمّ تزداد الدائرة ضيقاً بتقديم أفراد أسرته

على ما قدّم من بطانة وأزلام، ثم تضيق الدائرة أكثر فيقدّم أبناءه على أقاربه ليكون التنظيم السياسي مؤسساً على أولويّات وفقاً للنظرة الشخصية والأمنية التي ترى أنّ (الأقربين هم الأولى بتولّي المناصب)، وليس الوطنيون القادرون هم الأولى على تولّيها؛ فترسم بهذه النظرة الدونية الدائرة الحكومية التي مركزها قمة السلم السلطاني، فتكون الدائرة الأولى الأبناء والزوجة، ثم تليها دائرة الأقارب، ومن بعدهم البطانة، ثم الدائرة الكبرى التي لا تكتمل إلا بالنفيعين، أمّا بقية المواطنين فموظفون تحت الأمر والنهي، وبطالة منتشرة على الرصيف.

وهكذا، هي سياسة الانسحاب من القيم الحميدة والفضائل الخيرة التي لا تزيد عن كونها تحلّي وتنازل عن الواحدة تلو أخرى، ولذا؛ فإنّ المستوى القيمي الانسحابي للحاكم يماثله مستوى قيمي انسحابي من قبل المواطن، أي: كلّما انسحب الحاكم عن مبدأ أو قيمة حميدة متفق عليها في العقد الاجتماعي، انسحب المواطنون عنه بحسب مبررات وضع الثقة فيه، وتستمر هذه الحالة انسحاباً بانسحابٍ إلى أن تحدث المواجهة المطالبة بالإصلاح، ولكن الحاكم الذي يستمر في انسحابه سيكون على هذه الحالة إلى أن يبلغ الأناية التي هي المرحلة التي لا يتق الحاكم فيها بأحدٍ حتّى ولو كان

من أبنائه، ممّا يجعله يحكم بالقوّة والإكراه وفقاً لقاعدة (أنا كلّ شيء ولا شيء غيري)، وحينها تقول النّاس كلّ النّاس كلمتها له مباشرة (ارحل).

إنّ تغيّر حالة الفرد وانسحابه من التمركز على القيم الحميدة والفضائل الخيرة إلى حالة اللا تمركز على أيّ شيء لا يمكن أن يتمّ مرّة واحدة، بل يحتاج إلى زمن:

1. زمن الاستيعاب: الفترة التي تُمكن المنسحب من استيعاب المتغيّرات المنسحب إليها.

2. زمن الانفكاك النسبي: الفترة التي تُمكن المنسحب من التخلّص من بعض الارتباطات القيّميّة المكوّنة للهوية، وبعض العلائق التي انتظمت على مستوى الذات الاجتماعيّة.

3. زمن الارتباط: الفترة التي يكوّن فيها المنسحب علائق مع الوسط القيمي الجديد.

4. زمن الفعل: فترة التبدّل التي تُمكن المنسحب من الإقدام على الأفعال التي كانت محرّمة أو محذوفة من قاموسه الاجتماعي.

5. زمن العادة: فترة التكرار السلوكي مع الديمومة بما يشكّل الخصوصية الجديدة والسلوك الجديد¹¹.

¹¹ المصدر السابق، ص 57. 63.

إذن، لا يمكن أن يتمّ التغيّر والانسحاب من الفضائل والقيم مرّة واحدة، بل لابدّ من مسافة تسمح بالامتداد للممتدّ، وتسمح بالانكماش للمنكماش، وكذلك لابدّ من زمن لكلّ امتداد أو انكماش؛ فعندما ينسحب الفرد من موقف لموقف، أو من موضوع لموضوع، بالضرورة أن يتخلّى عن موقف أو موضوع وينحاز لآخر يقابله، وهذا لا يعني أنّ كلّ انحياز هو ذو عائد سالب، بل بعض من الانحيازات ذات مردود موجب، كالانحياز للحقّ والعدل، أمّا الانحياز للعبودية والظلم؛ فهي انحيازات سالبة، وهذا النوع من الانحيازات هو الذي تمتدّ فيه الشخصية الانسحابية سلباً.

إنّ الذي يحدّد المواقف الموجبة من السالبة هو الموضوع المنسحب منه والموضوع المتّجه إليه، وهي ذات مواقف ثلاثة، هي:
أ. مواقف التجنّب: قد يؤدّي التجنّب إلى الابتعاد عن أفعال الخير، وقد يؤدّي إلى الابتعاد عن أفعال الشرّ. وفي كلتا الحالتين تعرف الشخصية ما هو خير وما هو شرّ وتمتّع عن القيام بهما.
والشخصية التي لا تفعل الخير، هي التي توصف بالانسحابية، حيث أنّها تنسحب عن القيام بالأفعال المفضّلة اجتماعياً وإنسانياً، وهكذا الشخصية التي لا تفعل الخير تنسحب من ميادين الفضيلة.

ب . مواقف الانسحاب: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة؛ فعندما تنسحب الشخصية من مواقف سالبة؛ فليس بالضرورة أن تكون الشخصية المنسحبة موجبة. وهكذا، عندما تنسحب الشخصية من مواقف موجبة فليس بالضرورة أن تكون سالبة.

ج . مواقف الإقدام: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة وفقاً للآتي:

. عندما تنسحب الشخصية من مواقف وأفعال سالبة، وتُقدّم على أفعال أخرى سالبة، فإنّ إقدامها هذا يُعدّ سالباً. وعندما تنسحب من سالب إلى موجب تصبح أفعالها موجبة.

. عندما تنسحب الشخصية من موجب إلى موجب؛ فهي لا زالت ذات المواقف الموجبة، وإذا انسحبت من الموجب إلى السالب تصبح أفعالها سالبة.

وعليه؛ فالذين لديهم النية والعزيمة الاستبدالية لا يمكن الاعتماد عليهم، فهؤلاء كلّما توافر أمامهم بديل نفعي يؤدّي إلى الانسحاب اتجهوا إليه وهم يقدّمون التنازل وراء التنازل، والتخلّي عن أصحابهم الأوّل ثمّ الآخر ثمّ من يكون من بعدهم، فهم يعتبرون المنفعة الطريق الأقصر الذي يمكنهم من الانسحاب النفعي الذي لا يكون إلّا على

حساب أولئك الذين كانوا يعتقدون أنّهم سندهم وحزام ظهورهم، ولأنّهم نفعيون؛ فلا يتردّدون عن التخلي، بل والتفريج وربما حتى الشماتة على من انسحبوا منهم عن غير قيم.

ومع ذلك، وحيث لا مبادئ لهم؛ فإنّ حدث نصر لمن تخلّوا عنه؛ فلا استغراب في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، فقد يراوغون ويتبدّلون من أجل العودة وهم يدّعون ما يدّعون وفقاً لألوانهم المتبدّلة.

أمّا من لا يمتلك البديل؛ فلا جسور له مع الغير، ولذا؛ فهو المهيأ للمواجهة من أجل الوصول إلى الحلّ، ومثل هؤلاء يمكن التفاهم والحوار والتحالف معهم والدفع بهم والتدافع معهم إلى ترسيخ ما يقتنعون به أنّه حقّ، ومن هنا، تظهر تحالفات جديدة من أجل المواجهة للخطر المشترك.

الأناية

الأنا ضمير يعود على من ينطق به، فأنا يشير إلى، وأنت تشير إليك، وهم تشير إلى من لم يكن أنا وأنت، ونحن تحتونا، وتستثنى غيرنا. وترتبط الأنا بالأناية عندما تخرج عن الذات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بأنها في حالة ميل أو انحراف سلوكي يؤديان بها إلى الأناية، حيث إظهار السلوك الأناني على حساب الآخرين الذين لهم الحقّ في الوجود أو الظهور المماثل.

فالأناية مرحلة من مراحل تكوين الشخصية الفاقدة للقيم، والثقافة، والسلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرغبات والأهواء والأطماع الخاصة، التي تسود سلوك الفرد وأفعاله، حيث ينعلم عندها الإحساس بالخوة والغيرة والشرف والوفاء، وذلك لفقدانها لكل ما هو عاطفي أو منطقي أو موضوعي، ولهذا لا معيارية لديها إلا أنايتها¹².

وترتبط الأنا بالآخر والموضوع عندما تكون العلاقة موجبة، وتنفصل عن الآخر والموضوع عندما تكون العلاقة سالبة، وكلما ظهرت الأنا مع الآخر في الموضوع الواحد وهما في حالة تساوٍ وفق

¹² المصدر السابق، ص 68.

الحاجة والجهد قويت العلاقة بينهما، وكلّما ظهرت الأنا على حساب الآخر ضعفت العلاقة بينهما، وقد يحدث الصدام وتسود الفرقة إلى حين الالتزام بحق الآخر في الموضوع دون منّة؛ فالأنا الموجبة هي التي تتمسك بما لها من الموضوع دون أن تمسّ حق الآخر فيه.

وعندما تكون الأنا ذات أهميّة في وعي الآخر، ويكون الآخر ذا أهميّة في وعي الأنا، تتكون الذات المشتركة التي تعترف بحق الجميع في الموضوع الوطني، وعندما تعم الجهالة بأهمية الأنا والآخر في الموضوع المشترك يُطمس أحدهما على حساب الآخر؛ فيسود السلوك الأناني الذي تترتب عليه الأفعال السالبة، وهذه معطية من معطيات تأسيس البديل النفعي عند الأنانيين.

وبما أنّ لكل فرد خصوصية تميزه عن غيره وفقاً لقدراته واستعداداته وميوله وثقافته واتجاهاته، إذن؛ فلكلّ أنا خصوصية، وبما أنّ لكلّ أنا خصوصية؛ فلا داعي لطمسها، بل من الواجب إظهارها بما يمكنها من أداء مهامها الخاصّة بموضوعية واعتبار؛ فأنا كفرد أعرف أنّ ليّ حقوق وعليّ واجبات، ولذا، أتحمّل المسؤولية مع الآخرين الذين لهم علاقة بالمواضيع المشتركة بيننا، وبخاصّة المواضيع التي تكوّن مجالات للعلائق القيمة على مستوى ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمل المسؤوليات.

والفرق كبير بين الأنا الموجبة التي تتمسك بكرامتها وأخلاقها
وتقف عند حدّها؛ فلا تمتدّ على حساب امتداد الآخرين، وبين
الشخصانية التي لا تكون إلا أنانيّة تامّة حيث منطقتها الخاص أنا كلّ
شيء ولا شيء غيري؛ فالشخصية عندما تنسحب من كلّ موجب،
فلن تبقى لها صفة تتصف بها سوى السلبية. ولذا؛ فمن يبلغ الحال
به إلى هذا المستوى؛ ستظل شخصيته أنانية الطبع والتطبع، وكلّ
شيء بالنسبة لها لا يساوي شيئاً؛ فيتبدّل وفقاً لما يفيد الأنا، ولو كان
على حساب غيرها حتى وإن كانوا من ذوي القربى الذين هم من
رحمها.

الفصل الثالث^٣
الشخصية اليبية
في
دائرة المتوقع

المتوقَّع

الاختلاف لا تضاد فيه، بل هو الاعتراف بالخصوصية، فاللون الأسود لا يكون ضدّ اللون الأبيض، بل هو المغاير له، ممّا جعل الجمال في كليهما، وهكذا الاختلاف بين الألوان لا يزيد الحياة إلّا جمالاً، فمع أنّ الورد الواحدة جميلة، فإنّ باقة الورد متعدّدة الألوان أكثر جمالاً.

المتوقَّع هو الذي بحدوثه، أو ظهوره، أو وجوده لا تحدث المفاجأة، ولا الاستغراب، ولهذا فمعطيات حدوث المتوقَّع أو ظهوره متوقَّرة بين أيدي المفكرين والباحثين وأهل السياسة والإعلام، ممّا يجعل صحّة إثباته (هو كما هو) متوقَّع، وإذا ما وقع فلا تحدث المفاجأة، ولا الاستغراب، ولا توضع علامات التعجّب.

وعليه؛ ففي دائرة المتوقَّع ستفجّر الثورات الشعبية في كلّ وطن إن لم يكن الإصلاح إصلاحاً من أجل بلوغ الحلّ، أي: عندما تكون الغاية هي بلوغ الحلّ، الذي من بعده يصبح الإصلاح ظهيراً يسنده (الإصلاح المساند) فلن تقبل الشعوب التوقّف عند حدود الإصلاح الذي يُبقي أحوال المواطنين على ما هي عليه من تأزّمت وآلام

وأوجع بأسباب الحاجة وفقدان الأمن وعدم وضوح رؤية لمستقبل أفضل.

ولأنّ الأمر (كلّ أمر) هو في دائرة الممكن بين متوقّع وغير متوقّع؛ فهل سيجد الاستغراب مكاناً له ليحلّ فيه، أي: بما أنّ كلّ شيء ممكن؛ فلماذا الاستغراب إن وقع ما وقع وهو غير متوقّع؟
فبعد ثورات ما يسمّى: (الرّبيع العربي) لن يعد في دائرة المتوقّع من يستطيع أن يتحكّم في الثورات الآتية من بعدها، ولهذا ينبغي التفكير أكثر من مرّة إذا من ظنّ أنّه قادر على مواجهتها.

ومن المتوقّع أن يكون الإصلاح المساند فعّالاً في الدّول العربية التي مرّت بانتخابات رئاسيّة كما هو حال السودان والجزائر، ولبنان إن لم تشتعل نيران فتن الطائفية فيه، أمّا موريتانيا؛ فيجتمع في أمره المتوقّع وغير المتوقّع من الإصلاح المساند إلى انقلابات العسكري. أي: إنّ هذه الدّول هي بحقّ جميع رؤسائها هم منتخبون شعبياً، ولكن إن كان هناك فساد، أو عدم تطوّر وتأخّر عن مواكبة المأمول؛ فالإصلاح المساند كفيل ببناء الدّولة، ولكن التأخير عن المأمول يوّلد الملل في نفوس الشّعب؛ ممّا يوّلد الرّفص والنظرف والتمرد ثمّ الثورة، وهكذا هي الدائرة تدور؛ فالعراق والبحرين والكويت والأردن الشعوب فيها بين تأهب واستعداد وتهيؤ.

. أمّا بقية دول الخليج؛ فسيكون حالها كما هو حال تونس ومصر وليبيا، متى ما تفجّرت ثورة في أحدها ونجحت انتقلت بيسر إلى الأخرى، وكلّما تأخّرت في أحدها تأخّرت، مع العلم أنّ أحوال الأنظمة في دول الخليج العربي لم تكن على السوء كما كانت عليه أحوال الأنظمة في دول ما سمّي الرّبيع العربي؛ فالمظالم كلّما ازدادت شدّة عجّلت بالثورة، وأينما خفّت واختفت أخّرتها، ومع ذلك لن تقضي عليها.

أمّا المملكة المغربية؛ فقد قبلت بالإصلاح الذي سيجعل الصراع على السّلطة وتداولها بين الأحزاب، وليس الصراع على قمّة النّظام، ومع ذلك؛ فإنّ الجيوش تشكّل مركزاً للانقلابات في دول الأنظمة الملكية وخاصّة في دول ما كان يسمى بالعالم الثالث، أمّا في الدّول الديمقراطية فالجيوش لحماية الوطن وحدة واحدة.

ولذا؛ فالوطن هو مكان الدّفء العاطفي والثّقافي لأصحاب المصالح المشتركة أصلاً وانتماءً، فيه تنشأ القيم المُقدّرة بين النّاس، وفيه أرزاق الشّعب تُقسّم بينهم وفقاً لقاعدة مجموع الدّخل العام على عدد المواطنين، حيث لا إقصاء، ولا تهميش، ولا عزل سياسي، ولا حرمان، ولا هيمنة. فيه الكلّ المتنوّع يُمارس حقوقه، ويؤدّي واجباته،

ويحمل مسؤولياته. وفيه الناس يتداولون السلطة ولا يتوارثونها إلا استخلاف جيل بعد جيل.

المواطنون في أوطانهم عناوين ثابتة، أسرة، قرية، ومدينة، ينتقلون بحرية تامة بين الحدود متى ما أرادوا وأينما يريدون، ويسافرون من خلالها متى ما شاءوا وإلى أين ما يشاؤون، نفوسهم ليّنة، وشدّتهم قاسية، وحزنهم حزن وطن، وفرحتهم فرحة وطن، وبين هذا وذاك يتأزّمون ويتألّمون.

فالمواطنون في دائرة المتوقّع إذا ما خيّروا بين التمسك بالنظام السائد والتمسك بالوطن؛ فلا شكّ أنّهم يقبلون بفقدان النظام ولا يقبلون بفقدان الوطن؛ فالحكم بالنسبة لهم يستبدل، أمّا الوطن فلا بديل له، وبالنسبة لهم النظام يدخل دائرة الرؤية الخاصّة، أمّا الوطن فلا يكون إلا ملك عام برؤية عامّة من أجل الجميع.

في دائرة المتوقّع الوطنيون هم الذين يُقدّمون مصلحة الوطن على مصالحهم الخاصّة؛ فالوطنيون يقبلون بفقدان المكان، ولكنّهم لا يابون أن تُفقد مكانتهم؛ فالمكان بالنسبة لهم (منصب أو وظيفة) يأتي ويذهب، وهو في حاجة إليهم، وليسوا هم في حاجة إليه، أمّا المكانة؛ فإنّ فُقدت لن تعود ثانية، ذلك لأنّ المكانة مرتبطة بالهبة، أمّا شغل المكان لا يزيد عن كونه فقدان مصلحة أو وظيفة.

في دائرة المتوقع الوطن لا يُختزل في أحدٍ، فإن أختزل في أحدٍ أصبح مصيره (بيع وشراء)، ومن هنا؛ فالدولة الفاشلة دولة سقوط وطن، والدولة الناجحة دولة بناء وطن. فالدولة الفاشلة، والنظام الفاشل، والحكومة الفاشلة، جميعها لا تزيد عن كونها دكاكين بلا تراخيص؛ فيجب إغلاق مداخلها وإغلاق مخارجها، ثم يجب إعادة تأسيسها وتأهيل شعبها وطنياً.

الشخصية الليبية

شَبَّت الشخصية الليبية الوطنية على مجموعة القيم الحميدة التي استمدتها من الأسرة والجامع والمدرسة، التي هي الأخرى استمدتها واستنبطتها من فضائل القرآن الكريم، وعادات المجتمع وأعرافه وتقاليد الخيرة؛ فكانت القدوة الحسنة هي المثل الذي يحتذى به في القول والفعل والعمل والسلوك، ولهذا كان للأبوة والأمومة دلالة التقدير والاعتبار، وكان للأخوة والعمومة والمخولة وكذلك الجيرة دلالة الاعتراف والتقدير، وكان للشيخ والمقرب بالجامع، والمدرس بالمدرسة، والأستاذ بالجامعة دلالة الاحترام والتقدير والاعتراف والاعتبار، وهكذا بالتمام كان الاعتراف والاعتبار والتقدير والاحترام على رأس القيم السائدة بين الليبيين في التعامل مع الآخرين، سواء أكانوا من الأقارب أم من الأبعد؛ فالتقدير يعدّ رأسمال المجتمع الليبي الذي به استنارة الأخلاق، وترسّخت الفضائل الخيرة والقيم الحميدة.

الشخصية اللببية شبت على التصديق:

شبت الشخصية اللببية على التصديق؛ فهي لا تصدق أن الأب والأم يكذبان، ولا تصدق أن شيخ الجامع (المرشد والواعظ والمقرئ) يمكن أن يكذب، ولا تصدق أن الرجل الكبير يكذب، ولا تصدق أن شيخ القبيلة يكذب، ولا المدرس والأستاذ يكذبان.

ولأن الشخصية اللببية قد تربت على الصدق؛ فهي لا تعقل أن الرجل يكذب، ولا من يتولى أمراً سيادياً يكذب، ولهذا؛ فالقذافي في زمنه قد استغل ذاكرة الشخصية اللببية، التي لا تعتقد أن من يتولى أمر سياسياً قد يكذب؛ فصدّقه فيما قال إلى أن بلغ الحال بهم إلى كره تصديقه جملة وتفصيلاً.

وعليه:

الشخصية اللببية بمختلف ألوان طيفها دينها الإسلام، وعاداتها وأعرافها عربية إسلامية، ولهذا؛ فالصدق والتصديق على رأس القيم الحميدة والفضائل الخيرة المكوّنة للشخصية اللببية، ومع أن الدين الإسلامي قوّة تجعل الشخصية المؤمنة به على القوّة، إلا أن المسلمين في ليبيا كلّما ازدادوا إيماناً ازدادوا ليناً وطيبة ومودة ومحبة، ولهذا كانت العلاقات بينهم ومع الآخرين على الصدق والوفاء قويّة جداً.

فتلك الشخصية اللببية التي تعودت على تصديق ما تسمعه، أصبح من الصّعب عليها أن تغتير أحوالها من الصدق والتصديق، إلى

الكذب والتكذيب، الذي كانت تكرهه وتجرم مقترفيه، ومع أن الصّدق قيمة حميدة، إلا أن اتّباع ما يقال ويسمع تسليماً مطلقاً يقود إلى التهلكة، ومن هنا، كانت التهلكة، حيث كان القذافي في زمنه يُظهر للبيين ما لا يبطنه، كان يظهر لهم قول الصدق، ويخفي لهم ما ليس بصدق، ولأنّه كذلك انكشف اللثام عن وجهه عند الواعين مبكراً، وتأخر كثيراً عند العامّة التي عندما كشفته ثارت على نظامه دون تردّد.

فالشخصية اللببية التي كانت تصدّق ما يُسمع من الآباء والأمهات، والأخوة والأعمام والجيران، والمشايخ والمسؤولين دون أن تخضعه للشكّ والاختبار، جعل قراراتها في غير محلّها، وذلك من خلال الإداعات المزوّرة للحقائق التي قادت الشخصية اللببية في زمن تفجّر الثورة الشعبية اللببية إلى مكامن الغرق.

إذن، مع أن الصّدق قيمة حميدة، لكن استغلال أصحاب هذه القيم ممن يعتقدون الصّدق فيهم، يجعل المصدّقين لهم بلا مصادق، وهنا تكمن علّة التصديق في من لا يتبيّنون.

ومع أنّ الشخصية اللببية شبّت على التصديق، لكنّها في دائرة المتوقّع بعد ثورة 17 فبراير التي كشفت ما كان مخبأ، ستتقلب على نفسها ألماً ووجعاً، حتى تبلغ التكذيب لكثير ممّا يقال حتى وإن كان ما يقال على الصواب والصّدق التام، ومن هنا، تصبح الشخصية

الليبية استبدالية، فمن كان بصفته (التي كان يعتقد أنّها حميدة) يمتلك تصديق الناس وعواطفهم، لن ينال عواطفهم ثانية إلا عن عُسرٍ.

ولأنّ العاطفة تستبدل؛ فمن يسبق عليها يفوز بولائها، حتى وإن تم تغليل صاحبها بما ليس فيه مصادق؛ ولهذا، دول العالم تبث أفكارها وسياساتها من خلال وسائل الإعلام الموجهة لتكسب عواطف الناس أولاً، ثمّ تكسب عقولهم وقلوبهم ثانياً. وهكذا هي الحقائق في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع بين تصديق وتكذيب.

الشخصية الليبية سماعية:

كان الليبي الأمي يعتمد على الاستماع لما يقال؛ فيصدّقه إلى أن يُثبت صاحبه غير ذلك؛ فالليبي لا يفترض الكذب في أحد، بل الليبي من طبعه التصديق؛ فهو لا يرى في احدٍ إلا الصدق، ولهذا يفترض الصدق في من يستمع إليهم، ولا يعترف بالكذب إلا استثناءً. فالليبي كان متلقٍ للمعرفة استماعاً، ومن ثمّ صار ناقلاً لها وفقاً لما يقال من رواياتها (هي كما هي)، فإن كانت فاسدة؛ فالعهدة على الرّاوي، وإن كانت صالحة صادقة؛ فالعهدة أيضاً على الرّاوي.

ولأنّ الشخصية الليبية شَبِّت على الصّدق لما يقال؛ فهي لا تعرف الكذب إلّا من باب الإدانة والتحقير وتقليل الشأن. ولأنّها كذلك، فقد صدّقت القذافي في بيانه الأوّل 1969/9/1م حتى أثبت أمامهم أنّه على غير ذلك.

ومع أنّ الواعين هم السبّاقون معرفة وفهماً، إلّا أنّ عامّة الشعب الليبي لم تكن هي السبّاق؛ ولذا؛ فبالعودة إلى بدايات حكم القذافي نجد له في ذلك الوقت ما نجد من المصدّقين والمؤيدين، وعندما بدأت توجّهاته تظهر عن ذلك البيان الذي أعلنه في ذات التاريخ، بدأ الانشقاق عنه أولاً بأوّل، ولكن الواعين هم دائماً السبّاقون.

فالليبيون الذين آمنوا أنّ الله واحد، والإسلام واحد، وأنّ المسلم هو الصّادق، فلا يقبلوا بتكذيب مسلماً، ولا يصدّقوا أنّ المسلم يكذب، ولا العلامّة يكذب، ولا الأستاذ يكذب، ولا المسؤول يكذب، ولهذا، عندما خاطبهم الملك إدريس ملك المملكة الليبية المتحدّة، صدّقه فيما قال، وعندما أعلن لهم القذافي بيانه في 1969/9/1، صدّقه فيما قال، وهذا لا يعني أنّ الليبيين على درجة من الغباء بما يجعل البعض أن يجعلهم أضحوكة من أضحوكاته، ولكن ذلك يثبت أنّ الليبيين يصدّقون القائل فيما يقول، وإن كذب فلا يكذب إلّا على نفسه.

ولذا؛ فعندما يكذب عليك من يكذب عقوداً من الزّمن؛ فإن لم تبلغ الوعي بحقيقة أمره؛ فقد يبلغ بك تصديقه كما يقولون إلى أنّ تقبل الصّلاة على طرفه.

ومع أنّ من مكارم الأخلاق أنّ تُصدّق القائل في قوله، لكن الأخذ بما يقال عن غير دراية، قد يضع عبء من الذّنوب على ظهر المستمع إليه، {الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ} ¹³. أي: لا ينبغي أخذ ما يقال إلا بعد فرزه وتصنيفه عقلياً ومعرفياً وموضوعياً، حتى يتمكن المستمع من المعرفة الواعية الممكنة من الأخذ بأحسن ما يقال، وفي المقابل ترك القول الذي لا حُسن فيه.

ولأنّ للتّاريخ رواته؛ فعلم التّاريخ لا يقبل كلّ رواية على علّتها حتى وإن كانوا أصحابها على قمة السلطان والمسؤولية، أمّا عامة النّاس كما هو حال الشخصية اللبّية التي شبت على تصديق ما تستمع إليه من أصحاب المكانات الرّفيعة، من أبوة وأخوة وقيادات وزعامات دينية واجتماعية وسياسية، يصعب عليها بداية أن تكذب أحدا منهم، ولذا؛ فحيثما تكمن العلة في الشخصية اللبّية تكمن ميزها الأخلاقية.

¹³ الزمر 18.

فبعد ثورة 17 فبراير، أصبحت الدهشة والحيرة ظاهرتين على الشخصية الليبية؛ وذلك بعلم ما كان يقال، وما كان يفعل، وبعلم ما يقال الآن، وما يجري على أرض الواقع؛ فأصبحت الأنفوس ممتلئة شكوكاً والعقول يصعب عليها التصديق لما يُسمع، وهنا تكمن العلة التي تستوجب أن تُصحَّح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة، تمكّن من المعرفة عن وعي ودراية.

وعليه، كانت الشخصية الليبية عندما تسمع قول علامة من علمائها، أو مدرس من مدرسيها، أو شيخ من مشايخها، أو زعيم من زعمائها، أو بطل من أبطالها؛ فليس لها بدّ إلا التصديق. أمّا الآن، وبعد أن انكشف الأمر، ولم يعد هناك شيء مخفي، أصبح التصديق في دائرة المتوقع على الصعوبة بما لا يصدّق.

الشخصية الليبية قدوة:

الليبيون من خلال القيم التي تشربوها كان عندهم للقدوة الحسنة دلالة التقدير، ومعنى التربية الفاضلة؛ فالليبيون لا يقتدون إلا بمن هو مثال في الأخلاق قولاً وسلوكاً وعملاً، ممّا يجعل المقتدى به مطاعاً طاعة أبوية في غير معصية الله تعالى. فالليبيون من أخلاقهم التربوية لا يقبلون التدخين بشكل عام، ومع ذلك يجيزونه للكبار الذين بلغوا سن الرشد والمقدرة على التمييز بين ما يجب لِيُتَّبَع، وبين ما لا يجب

فِيُجْتَنَبُ وَيُنْتَهَى عَنْهُ، وَلِهَذَا نَجِدُ عَلَى السُّلْمِ الْقِيَمِي الْأَخْلَاقِي تَجْرِيمَ
تَدْخِينِ الصَّغَارِ أَمَامَ الْكِبَارِ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنَ الْأَقْرَابِ.
فَكَانَ لِلْمُعَلِّمِ أَحْتِرَامَهُ وَتَقْدِيرَهُ الْعَالِيَيْنِ مِنَ الْجَمِيعِ، وَبِخَاصَّةِ
الدَّارِسِينَ وَالمُتَعَلِّمِينَ عَلَى يَدَيْهِ؛ فَكَانَ الْمُعَلِّمُ قَدْوَةً حَسَنَةً أَمَامَ
تَلَامِيذِهِ وَمُتَعَلِّمِيهِ؛ فَهُوَ مِثَالُ الْخُلُقِ الْحَسَنِ، وَالمُظْهَرِ الْحَسَنِ،
وَالمُقَدَّرَةِ الْجَادَةِ عَلَى الْعِطَاءِ الْعِلْمِيِّ، وَالتَّعَاوُنِ مَعَ الْآخَرِينَ سَكَانِ
الْقَرْيَةِ وَالمَدِينَةِ وَمَنْ نَزَلَ ضَيْفًا عَلَيْهِمْ.

كَانَ الْمُعَلِّمُ لَا يَشْرَبُ مَسْكَرًا، وَلَا يَقْدِمُ عَلَى مُحْرَمًا، وَلَا مَجْرَمًا،
وَلَا مَنَهِي عَنْهُ، كَانَ صَادِقَ الْقَوْلِ، وَمِثَالًا لِسُلُوكِ الْحَسَنِ، وَالعَمَلِ
الْمُخْلِصِ؛ فَلَا يَتَشَاوَرُ مَعَ الْغَيْرِ، بَلْ كَانَ مِنَ الَّذِينَ يَفْكَوْنُ النِّزَاعَاتِ
إِنْ حَدِثَتْ بَيْنَ مَنْ حَدِثَتْ، كَانَ الْمُعَلِّمُ مُوَظَّبًا عَلَى آدَاءِ الصَّلَاةِ،
وَمُتَّقَفًا، وَلَيْسَ الْجَانِبُ، يَقُولُ الْحَقَّ مَعَ وَافِرِ الاحْتِرَامِ وَحَسَنِ الْأَدَبِ.
سُلُوكُهُ مِثَالُ فِي الْقَوْلِ وَالعَمَلِ وَفِي تَكْوِينِ الْعِلَاقَاتِ الْحَسَنَةِ مَعَ
الْآخَرِينَ، وَلِهَذَا كَانَ التَّلَامِيذُ يَتَّخِذُونَهُ مِثَالًا وَقَدْوَةً حَسَنَةً لَهُمْ فِي
الْحَيَاةِ الْعَامَّةِ اجْتِمَاعِيًّا وَأَخْلَاقِيًّا وَإِنْسَانِيًّا. وَمَنْ هُنَا كَانَتْ الْأَسْرُ اللَّيْبِيَّةُ
تَشِيدُ بِأَبْنَائِهَا الَّذِينَ يَقْتَدُونَ بِمُعَلِّمِيهِمْ فِي الْخُلُقِ وَالعِلْمِ، وَالمَهَارَةِ
وَالمَسْلُوكِ.

وَهَكَذَا كَانَ حَفِظَةُ كِتَابِ اللَّهِ وَالمَقْرُؤُونَ قَدْوَةً حَسَنَةً لِلْقُرَاءِ،
وَلِسَكَانِ الْقَرْيَةِ وَالمَدَنِ اللَّيْبِيَّةِ؛ فَهَمْ لَا مَرْجِعِيَّةَ لَهُمْ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ

تعالى وسنة نبيه محمد عليه الصلاة والسلام، ولا انحياز لهم إلا للوطن. يقولون الحق ولا شيء غيره، يرشدون الناس في خطبهم ودروسهم بالتي هي أحسن للتي هي أحسن وأقوم، وكأن الناس كل الناس عندهم هم أبناء أم واحدة وأب واحد؛ فهم لا يفرقون بين الناس إلا بما يتم الإقدام عليه من بعضهم إفساداً أو إصلاحاً، ومن هنا؛ فهم المرشدون والمصلحون والواعظون والناهون بما أمر الله به ونهى عنه.

ولهذا، كان خطيب الجمعة مثلاً في القول والسلوك، وكان الإمام الذي يؤم المصلين في بقية الأوقات مثال في القول والسلوك، وكان المقرئ بالجامع مثلاً في القول والسلوك؛ إنهم المثال المصلح بين المرء وزوجه، وبين الأخ وأخيه، وبين الأقارب والأباعد، ولأنهم كذلك اتخذوهم الناس قدوة حسنة لهم.

شيخ القبيلة كان كريماً يكرم الضيف، ويمثل القبيلة قولاً وسلوكاً وحسن مظهر، يحفظ الشعر، ويروي القصص، ويأخذ بالأمثال، ويتخذ الحجة معطية له في حواراته ومفاوضاته وحديثه، يسند المظلوم والمحتاج، ويذود عن القبيلة بعد أن يجمعها ويستشيرها ويأخذ بآراء أكابرها (أعيانها ووجهائها). ولأنه كذلك يُحتذى بآرائه، ولهذا تطاع قيادته ويقتدى به في مجالس القبيلة، ومع الآخرين من حيث تقديمه

للحُجَّة مع حسن الحديث، وحسن الأدب، مع وافر الاحترام
والتقدير.
وعليه:

الليبيون في أيام وأعوام التصديق كان الاقتداء الحسن عندهم
قيمة سائدة بينهم؛ فالآباء يأملون من أبنائهم الاقتداء بمعلميهم
ليكونوا من بعدهم معلمين، ويقتدوا بخطباء الجوامع ليكونوا من
بعدهم حملة كتاب الله وحفظته، وهكذا، يقتدون بالفقهاء حتى
يصبحوا من بعدهم فقهاء، وهم كذلك يقتدون بالمحترمين والمؤدبين
ليكونوا محترمين ومؤدبين، ويقتدون بالمتفوقين في المدارس
والجامعات ليصبحوا مثلهم متفوقين: أساتذة وأطباء وعلماء وسادة
كرام، أو يصبحوا ساسة إذا ما حكموا بين الناس عدلوا. يحقون الحق
ويزهقون الباطل، وإن جادلوا الناس جادلوهم بالحجة التي هي
الأحسن، وذلك طاعة منهم لأمر الله تعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ
بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} ¹⁴. وقال
تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا
الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ} ¹⁵.

¹⁴ النحل 125.

¹⁵ فصلت 34.

ولأنّ الليبيين يأخذون بالسُّبُل التي تؤدِّي إلى القدوة الحسنة؛ فهم أخوة متنافسون من أجل التقدّم دون أيّ صدام ولا خصام، ممّا يجعل الفرحة بينهم مشتركة لمن يفوز أو يتفوّق من أبنائهم في المدارس، أو من يحفظ كتاب الله تعالى، ولهذا، كان الآباء مع محدوديّة إمكاناتهم يكرّمون من يتفوّق من أبنائهم ليحفّزوه على المزيد، وهكذا، غيره يُحفّز على المنافسة التي تمكّن من اتخاذ القدوة الحسنة علماً واجتهاداً.

وفي مقابل ذلك، لا يقبل الآباء أن يتخذ أحد من أبنائهم قدوة سيئة، وإن حدث ذلك لا يحدث إلّا استثناءً؛ فالآباء يأملون من أبنائهم أن يقتدوا بأصحاب الخُلق الكريمه والعلم النافع، ولهذا، كان للأستاذ الجامعي معنى يستوجب الاقتداء، وكان للعالم معنى يستوجب الاقتداء أيضاً.

ومن هنا، كان عند الليبيين الغشّ في الامتحانات عيباً كبيراً، ومن يقدم عليه ولو خلسة لا يقدر ولا يحترم، وكذلك كانت عندهم السرقة والكذب من أكبر المعيبات بين الناس، وهكذا كان النفاق عيباً يلعن أصحابه سرّاً وعلانيةً. كانت في ليبيا رعاية الأبناء لا تقتصر على الأسرة والجامع والمدرسة، بل تنعدها إلى الجيران في القرية

والمدينة على السواء، فالأبناء هم دائماً تحت الرقابة الأخلاقية للكبار، الذين يمثلون القدوة الحسنة لأبناء المجتمع الليبي. ولأنّ القدوة الحسنة تستمدّ قيمها من مكارم الأخلاق؛ فتاريخ الشخصية الليبية على علاقة مباشرة بالدين الإسلامي والعرف، كونهما المصدران الرئيسان للفضائل الخيرة والقيم الحميدة، ولهذا، سُدس الشعب الليبي هم اليوم يحفظون كتاب الله تعالى، ومعظم أسرهم ممتدة (أبناء وآباء وأجداد).

فالشعب الليبي المتميّز بالكرم، علاقات أفراده علاقات دم ومصاهرة (آل وأهل)؛ ولذا؛ فلا أحد غريب بين أبناء الشعب، ألوان طيفه فيها من الجمال والرّوعة ما يجعل السياحة في فنونه وآدابه ولهجاته لغة، لا تفكّ شفرتها إلاّ اللغة العربية، ممّا جعل اللغة العربية هي المستوعبة لتلك اللهجات واللغات الجماعية لألوان طيفه من عرب وأمازيغ وطوارق وتبو؛ ومن هنا، فاللغة العربية ملك للجميع، والوطن ملك للجميع، تتعدد ألوان الطيف، وليبيا قدوة واحدة، تتعدد أساليب الحياة، وليبيا قدوة واحدة، تتعدد المناهج وليبيا قدوة واحدة، ولهذا، ليبيا بالنسبة لشعبها قدوة حسنة (هوية وعنوان ثابت لا يتغيّر).

ومع أنّ ليبيا قدوة حسنة (هوية وعنوان لا يتغيّر)، إلا أنّ البعض استثناءً يتغيرون عن العناوين، وإن كانت ليبيا هي القدوة الحسنة؛ فالاستثناء لا بدّ أن يكون ملازماً لكلّ قاعدة، ولهذا، كلّ من يخرج عن هذه الفضائل الخيرة والقيم الحميدة خرج من الذاكرة الليبية؛ فليبيا كونها القدوة الحسنة لجميع الوان طيفها، وهي القيمة المُقدّرة لدى الجميع، ولا خلاف بين أبنائها إلا مع من جعل من نفسه استثناءً¹⁶.

الشخصية الليبية فيورة:

الشخصية الغيورة هي التي لا تقبل بالاستبدال، بل هي الشخصية المتمسّكة بالقيم المرسّخة للكرامة، وهي الشخصية التي تعتدل عندها كفتا الغضب والفرح؛ فلا تفرح بما هو زائل، وفي المقابل تغضب إذا فُقدَ ثابت من ثوابتها القيمة، التي على رأسها معتقد الدّين، والحرّية، والوطن، والشرف؛ فأيّ مساس بأيّ منها، هو مساس بالكرامة؛ فالشّعب الليبي في سبيل تحرير تراب وطنه قدّم نصف عدد سكانه شهداء؛ فبعد أن كان تعداده مليون ونصف مواطن قبل غزو

¹⁶ عقيل حسين عقيل، وماذا بعد القذافي؟ المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،

جيوش إيطاليا التراب الليبي، أصبح تعداده سبعمائة وخمسين ألف مواطن، أي: لو لم يكن الشعب الليبي غيوراً على وطنه ما قدّم نصف عدده شهداء في سبيل تحرير الوطن¹⁷.

ولأنّ ممارسة الحرّية رأس مال الشعب الليبي، ثار الشعب الليبي على نظام معمر القذافي بعد أن تأكّد له أنّ القذافي عازم على اختزال الوطن في شخصه، ثمّ من بعده يورث لأبنائه. وهكذا، سيكون الشعب الليبي رافضاً وثائراً على كلّ من تسوّّل له نفسه بأنّ تسود شخصيته أو حزبه أو قبيلته على حساب الليبيين؛ فالوطن بالنسبة لليبيين إمّا أن يكون ملكاً لهم جميعاً دون تمييز، وإمّا لن يقوم لأيّ نظام قائمة فيه.

وعليه؛ فإنّ نار الغضب تزداد اشتعالاً في الشخصية الليبية إذا تعمّد أحد تغييبها عن المشاركة فيما يتعلّق بها من أمر وطني، وبالتالي فإنّ إقصاء أيّ مواطن أو تغييبه عن المشاركة (أيّ كانت هذه المشاركة) يدفعه إلى قبول التحدي وإعلان المواجهة، ولذا؛ فمن يستهدف الآخرين بالتغييب والإقصاء، والعزل السياسي، سيجد نفسه

¹⁷ محمد مصطفى بازامة العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا. مكتبة

الفرجاني، طرابلس، ص 137، 1965

أكثر الناس على إثبات وجودهم طرفاً من أطراف المعادلة التي لا يكون الحلّ إلّا بمشاركتهم استيعاباً، وإلّا؛ فالثورة كقيلة بإعادة الأمر إلى توازنه¹⁸.

ولأنّ الشّخصية الليبية غيورة؛ فهي لا تقبل أن تُمسّ في معتقدها الدّيني (الإسلام)؛ فالليبيون حفظة كتاب الله، ولذلك، سمّيت ليبيا بلد المليون حافظ للقرآن، وهو ما يساوي سدس عدد الليبيين.

ومع أنّها الشخصية الغيورة، لكن في دائرة غير المتوقع كلّ شيء متوقّع؛ فإذا لم تكن التربية الأسرية على مكارم الأخلاق؛ فكلّ شيء يتبدّل، وإذا لم يقدّم الجامع برسائله المستقلّة عن الرّؤى الشخصية والحزبية؛ فكلّ شيء يتبدّل، وإذا لم تؤدّ المدرسة رسالتها تعليمية وتربوية قيمية؛ فكلّ شيء يتبدّل، وإذا لم يقدّم الإعلام برسائله المعرفية الممكنة من المعرفة والدراية التامة؛ فكلّ شيء يتبدّل، وإذا لم يسدّ النظام العام على احترام كرامة المواطن؛ فكلّ شيء يتبدّل. وإذا تبدّل كلّ شيء؛ فكلّ شيء متوقّع.

¹⁸ عقيل حسين عقيل، سنن الندافع، الدار الدولية، القاهرة، ص 114،

الشخصية الوطنية

في

دائرة المتوقّع:

شعوب العالم وأممّه عبر التاريخ تناضل من أجل استقرار أمنها وسلامة دولها وأوطانها، ذلك لأنّ الحياة بين الشعوب والأمم بين مدّ وجزر؛ فمن يمتلك القوّة لا يرى لحدود الأوطان أهمية، ولا لكرامة الشعوب حرمة؛ فيقتل، وينهب، ويستعمر احتلالاً، وفي المقابل الشعوب تنفض الغبار عن ظهورها؛ فتثور، وتنهض، وتحرّر أوطانها، ومن ثمّ تحكم؛ فتسعى لاسترداد قوّتها بين اختلاف داخلي وخلاف مع الخارجي.

ومع ذلك، كتّب التاريخ شهادته لمن أراد حرّية من أجل الدّين، والأمة، والوطن، وكرامة الإنسان، وكذلك كتّب شهادته لمن أراد أن تقوم الدّولة الدينية، كما أنّه كتّب شهادته لمن يريد أن تقوم الدّولة القومية، وهكذا هو يكتب لمن يريد دولة وطنية.

فالدّولة الدّينية، تؤسّس على وحدة الدّين، والدّولة القومية تؤسّس على وحدة الأصل (الدّم) والانتماء، والدّولة الوطنية تؤسّس على وحدة تراب الوطن، وسيادة الشّعب بمختلف أديانه، وأعرافه،

وأعرافه، وانتماءاته، ولغاته، واتجاهاته؛ فلا أحد في الوطن أفضل من الآخر. وطن فيه الحقوق تمارس بكلّ حرّية، والواجبات تؤدّى عن إرادة، والمسؤوليات تُحمل بوافر الودّ.

ومع أنّنا مع الاختلاف من أجل الوطن؛ فنحن كذلك مع الخلاف من أجله، ولكن علينا أن نميّز بين (الاختلاف) من أجله، وبين (الخلاف) من أجله؛ فالاختلاف من أجل الوطن، هو اختلاف مستظل تحت مظلة ممارسة الحرّية، بأسلوب ديمقراطي؛ فأنا لا نختلف عنك أنت في شيء كوننا أبناء الوطن الواحد، ولهذا، من حقّي كما هو من حقك أن تكون حريصاً على وحدة تراه، وسلامة أمنه، وسيادة شعبه، ولكن أنا لن أكون أنت إن قرّرت التفريط في هذه أو تلك، وهنا، سأكون مختلفاً معك، وإن أقدمت على فعلٍ يسيء للوطن سأكون مخالفاً لك بالتمام، ولذا، يكمن الفارق بين الاختلاف والخلاف من أجل الوطن.

وكما أنّ الاختلاف مجاز من أجل الحرّية، وممارسة الديمقراطية، وبكلّ شفافية؛ فكذلك الخلاف مجاز من أجلها جميعاً؛ فمن يختلف معك في الوطن، له الحقّ في الاختلاف، ولا ينبغي معه الخلاف بما أنّه يختلف معك من أجل الوطن، ولكن إن خالفك في شيء يكون على حساب الوطن؛ فمن حقّ الوطن عليك أن تخالفه فيه، ومع ذلك

لا ينبغي أن تأس من عودته إليك من أجل الوطن، ولذلك، أعمل على تصحيح المعلومات الخاطئة لديه، بالمعلومات الصائبة لديك. فالاختلاف من أجل سلامة وسيادة الوطن هو الصواب بعينه، وكذلك الخلاف على الوطن هو الصواب بعينه، ولكن ينبغي أن نميّز بين أمرين من أجل الوطن:

. الأمر الأوّل: داخل الوطن لكلّ مواطن حقوق تمارس، وواجبات تؤدّى، ومسؤوليات تُحمل، ولذلك فمن حقّ أيّ مواطن أن يختلف معك من أجل أن يمارس حقوقه، أو يؤدّي واجباته، أو يحمل مسؤولياته، ولا حقّ لك من هذه الزاوية أن تخالفه في شيء منها، مع تقدير الجميع للقدرات، والمهارات، والاستعدادات، والتخصص، والخبرة، والتجربة؛ فلكلّ حسب ما يستطيع من أجل مصلحة الوطن، وليس من أجل مصلحة مواطنٍ على حسابه.

. الأمر الثاني: الخلاف على الوطن، خلاف شرعي، فمن يخالفك عليه ليجعله وطناً تابعا لأوطان الآخرين؛ فعليك بالخلاف معه، أي: عليك بالخلاف على الوطن؛ فالخلاف على الوطن لا يجاز إلا من أجل الوطن، أمّا الاختلاف في الوطن؛ فهو المجاز لكلّ مواطن.

وكما أن الاختلاف في الوطن حقّ تجيزه حقوق وواجبات ومسؤوليات المواطنة؛ فكذلك الخلاف على الوطن حقّ مجاز بالمعطيات ذاتها، ودون إكراه، { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ }¹⁹.

ومع أن الدولة الوطنية بين اختلاف وخلاف، لكنها هي الدولة العصرية التي فيها تختفي التفرقة بين المواطنين إن كان شعب الدولة الوطنية ليس على دين واحد، أو أنهم ليسوا من دم واحد؛ ولذا؛ فإن كان المواطنون على دين واحد؛ فالتطابق بين الوطن والمواطنين يكون تطابقاً تاماً، ولا استغراب أن تكون الدولة دينية، وكذلك تقوم الدولة القومية إن كان التطابق بين الوطن والمواطنين الذين جميعهم من أصل واحد (وحدة الدم).

أما إذا كان التنوع والاختلاف الديني والعِرقي والثقافي هي السائدة بين بني الوطن؛ فلا شك أن الدولة الوطنية هي الحل. ومن

¹⁹ الممتحنة 8، 9.

هنا، يصبح الاختلاف في الوطن مشرّعاً ومدستراً، ويصبح الخلاف عليه هو الآخر مشرّعاً ومدستراً.

ولأنّ في الاختلاف تنوعاً معرفياً؛ فإنّ خطوطه غير متوازية بالتّمام؛ فكلّ ما هو مشكوك في أمره، أو تلحقه الظنون؛ فهو موضع اختلاف إلى أن يتمّ التبيّن الذي من بعده تُتخذ المواقف؛ فتصدر القرارات عن وعي ودراية تامّة، ويتمّ تحمّل المسؤولية المتربّبة عليها.

ومع أنّ الاختلاف في الوطن يجب أن يؤدّي إلى اللقاء والتحاوّر والتفاهم، لكنّه في الأنظمة الدكتاتورية على غير ذلك؛ فهي أنظمة ذات رأي واحدٍ، ولونٍ واحدٍ، ورئيس واحدٍ، وقائدٍ واحدٍ، ومفكر لا مفكّر معه، ومملك لا مملك معه، وشيخ قبيلة لا شيخ معه، لهذا كان الخلاف معهم عبر التاريخ على أشدّه، ذلك لأنّ رؤوس النُظم الدكتاتورية لا تقبل بوجود مساحة للاختلاف إلّا وأن تكون مساحة تسمح للبعض أن يمتدّ فيها على حساب البعض الآخر.

أمّا في الأوطان ذات الأنظمة الديمقراطية؛ فالاختلاف بين بني الوطن حقّ تكفله الشرائع والدساتير؛ فهو اختلاف لا يؤدّي إلّا إلى الالتقاء والتحاوّر والتفاهم ورسم السياسات الوطنية.

وفي المقابل الخلاف في تلك الأوطان لا يكون إلّا بين المخالفين للشرائع والدساتير؛ ممّا يجعل خلافهم خلافاً مع سيادة الوطن، ومثل هذا الخلاف لا يكون إلّا من قِبَل أعداء الوطن؛ ولذلك

يسود الخلاف بين الأعداء، وفي المقابل يسود الاختلاف بين من تجمعهم المعطيات العرقية والدينية والقيمية والأخلاقية والوطنية. أي: من أجل الدين يلتقي المختلفون، ومن أجل وحدة الدّم يلتقي المختلفون، ومن أجل القيم الحميدة يلتقي المختلفون، ومن أجل الأخلاق الكريمة يلتقي المختلفون، وهكذا من أجل الوطن يجتمع المواطنون المختلفون ويلتقون من أجله وطن للجميع.

إذن، الخلاف هو مُضادّة بين الأطراف التي لم تصل بعد إلى حلّ تآزّماتها وصداماتها وخصوماتها ونزاعاتها.

ومن هنا؛ فالاختلاف يمكن أن يؤدّي إلى الخلاف؛ أمّا الخلاف؛ فلا شيء من بعده إلّا القتال إن لم يكن للعفو والصفح والتسامح والتصالح مساحة للامتداد.

وعليه، عندما تصبح الأمور بين الناس مُمارسة حرّية، وسيادة عدالة، وأمنًا، ورخاء؛ فلا يفرض في الوطن رأي، ولا تقاد الدولة من قبل أحدٍ وفقًا لرؤية خاصّة، كما كانت بعض الدول لا تقاد إلّا بفرض رأي، أو اتجاه، أو فكر لا يخرج عن رؤية فرد لم يبلغ الكمال ولن.

ولأنّ وراء فرض الرّأي احتكاراً، وتهميشاً، وإقصاء وظلماً من قبل البعض للبعض؛ فهو بالضرورة لا يقود إلّا لخلاف؛ كما كان خلافاً مع الفراعنة والدكتاتوريين، وسيظل الخلاف سائداً كلّما حاول أن يسود ظالم أو متجبر.

الخلاف قطيعة، أما الاختلاف؛ فمجالات الاتصال والتلاقي فيه أبوابه مفتحة، من أجل التفاهم على المصالح المشتركة والمستقبل الوطني العام.

فالاختلاف، لا يزيد عن كونه عدم اتفاق يستوجب اتفاقاً، فإن تمّ الاتفاق خرج المختلفون برؤية مشتركة وبدون مغالبة، وإن لم يتفقوا سيكون السعي مستمرًا من أجل معرفة علل الاختلاف. ولذلك كلما وُجد اختلاف، وجب الاتفاق، وكلّ ما وُجد خلاف كانت المصادمات على أشدها ممّا يستوجب تدخلاً وحلاً. { وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ }²⁰.

في هذه الآية الكريمة قال شعيب عليه الصلّاة والسّلام: (وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ) ولم يقل: (وما أريد أن اختلف معكم)؛ فالأولى: لا تستوجب خلافاً مع ما بُعث شعيب من أجله؛ فشعيب يدعو لما أمر به وهو الحقّ، ولأنّه على الحقّ؛ فلا يمكن له أن يخالفه، وفي المقابل سيختلف مع الكافرين حتى يؤمنوا بالحقّ الذي جاء به شعيب نبياً لله تعالى.

²⁰ هود 88.

فلاختلاف، لا يكون عائقاً أمام تحقيق الأهداف المشتركة واجبة البلوغ، لكنّه عائق أمام من لا يريد تحقيقها؛ فالناس مع أنّهم في الأصل أمة واحدة، لكنّهم بعد الرّسالات السماوية اختلفوا، ومن ثمّ، تخالفوا، بعد أن أصبح البعض مؤمناً، والبعض الآخر كافراً، {وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا} ²¹.

²¹ يونس 19.

الاختلاف في دائرة المتوقع

يبني

الدولة الوطنية:

الاختلاف إن ساد بين الناس من أجل سيادتهم، سادوا في أوطانهم سادة، وإن تخالفوا على سيادتهم وهنوا، وساد على حساب سيادتهم سادة؛ فالاختلاف بين الأنا والآخر يجمع شملهم، علماً ومعرفة وثقافة وسياسة وأخلاقاً، أما الخلاف؛ فنتاجه تصادم، وتنازع، وفراق؛ فالفرد لا يساوي آخر في خلقه، ولا طبعه، ولا علمه، ولا لونه، ولا الأرزاق. فهو لوحده لا يشبع حاجاته، ومع الآخرين يفتح آفاق. ولأنهم متنوعون طبيعة؛ فيها الجمال يشبع الأذواق، فهم الخليفة في أرضه سادوا عبّاداً وعشّاقاً.

ومع أنّ التنوّع لا يُخضع لإرادة؛ فالاختلاف بين الناس تجمعه الإرادة؛ فمن أراد أن يكون سيّداً في وطنه؛ فلّم الشّمل يمنحه السّعادة، والرأي مع الرأي يُجمع ثقة، والرأي ضدّ الرأي يجعلها افتراقاً.

وعليه؛ فالاختلاف تنوع تمنحه الفروق الفردية، والجماعية، والمجتمعية بُعداً جمالياً، متكوّناً من نسيج الأعراف، والأديان، واللغات، والثقافات، والفنون، والأذواق، في بيئة لا يقبل فيها أحد أن يلوّث ما يرغبه الآخر، ممّا يجعل الآمال بين المختلفين مشتركة، والطموحات مشتركة، والود مشترك، والحاجات المتطورة مشتركة في كلّ ما من شأنه أن يشبعها، وبهذه ينصهر الرّأي والرّأي الآخر في بوتقة الوطن، من أجل عيش رغيد، ومستقبل آمن.

إذن، الشعوب لا تتقدّم إلاّ باستيعابها للمختلف والمتنوّع؛ فالدّولة الإسلامية في زمن الرّسالة وصدر الإسلام، نجحت وتقدّمت باستيعابها للمختلف المتنوّع؛ فكانت اللغة العربية سيّدة سائدة ورائدة بين اللغات المختلفة، والرّسالة الإسلامية والفكر الإسلامي هما المستوعبان للمختلف المتنوّع (ثقافات، وفنون، وآداب، ولغات) من فارسية وهندية وصينية، وأوربية، وأفريقية؛ فكانت الصدارة علماً وفكراً ومعرفةً وثقافةً، وأدباً وذوقاً، ولكن عندما تمّ غض النظر عن استيعاب المتنوّع وعدم احترامه، بدأ الخلاف سوقاً رائج على حساب سيادة الاختلاف والتنوّع الوطني. فظهرت حضارات أوربية، أخذت من الفلسفة الإسلامية منهجها الاستيعابي؛ فاستوعبت المختلف المتنوّع، حتّى نهضت تقدّماً علمياً ومعرفياً، وهكذا من بعدها نهضت

أمم ودول أخرى، بعد أن عملت هي الأخرى بالمنهج الاستيعابي الذي جاء به الإسلام، بالرغم من أنّ غالبية شعوبها تدين بالمسيحية؛ فأصبحت دول موصوفة بالتهضة والتقدم العلمي والاقتصادي والثقافي والمعرفي؛ فالولايات المتحدة الأمريكية المستوعبة لثقافات الآخرين، وأعراف الآخرين، ولغات الآخرين، وديانات الآخرين، أصبحت دولة وطنية متصدّرة العالم باستيعابها للمتوّع والمختلف، وهكذا نهضت استيعابا ماليزيا المتكونة من ثلاثة أعراق (60% مسلمين، 30% بوزيين، 10% هنود)؛ ولكن اتفق الشعب الماليزي على استيعاب المختلف، ووضع الخلافات جانبا من أجل الوصول إلى نهضة وطنية؛ فتوحّد الشعب الماليزي حول هدف النهوض ببلاده؛ فنهضت²².

إذن، الاختلاف معطية من معطيات قيام دولة ممارسة الحريّة عن إرادة، الدّولة التي لا مكان فيها للحرمان، ولا مجال فيها للإقصاء، ولا مبرر فيها للعزل السياسي، ولا وجود للهيمنة ليتخذها البعض مشجبا، إنّها الدّولة التي فيها الحقوق تمارس، والواجبات تؤدّى، والمسؤولية تُحمل، والسلطة يتمّ تداولها بين النّاس دستورا.

²² الشرق، 29 مايو 2013م.

وعندما يصبح الاختلاف من أجل تحقيق الأجدود هو المتصدّر
للمشهد الوطني سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأخلاقياً؛ فلا
خلاف، وفي المقابل عندما يُرفض الاختلاف بالمغالبة القهرية، تُقهر
الإرادة، ومن ثم تُفرض النظرة الأحادية، فتقفل أبواب الاستيعاب
الآخر، وتفتح أبواب ونوافذ الخلاف التي من خلالها يُقصى الغير؛
فتأزم الأحوال وتشتد؛ فلا ديمقراطية ليحتكم بها، ولا آراء وطنية
متلاقحة من أجل بلوغ الحل.

ولأنَّ الاختلاف بين النَّاسِ سُنَّةٌ من سُننِ الحياة؛ فهو قاعدة، ولأنَّه
قاعدة؛ فهو الحلّ، ولذا، وجب الأخذ به، وإلا سيحلَّ الخلاف محلّه
استثناءً، قال تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا
وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا
أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ} ²³، أي: بأسباب الاختلاف، يجب أن يتم الالتقاء
على كلمة تستوعب الجميع، ولا تقصي أحداً، ولهذا وجب الالتقاء
والحوار والجدل، والاحتكام فيما يختلف فيه؛ لا مرد له إلا الله، {وَمَا
اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ
وَإِلَيْهِ أُنِيبُ} ²⁴.

²³ آل عمران، 64.

²⁴ الشورى 10.

وبناء على ما تقدّم؛ فإنّ الخلاف هو الاستثناء، الذي يصاحب كلّ قاعدة، لا لشيءٍ إلّا ليحلّ محلّها في حالة حدوث غير المتوقع الذي يحتوي على المفاجآت المذيّلة بعلامات الاستغراب والاستفهام والتعجّب، ولذا؛ فإن لم يتمّ استيعاب المختلف، سيكون الخلاف سيد الميدان، وله الكلمة بقوة المغالبة، ولكن عندما تسود المغالبة، تسود المظالم معها، ويصبح الاستقرار في حالة اهتزاز، ممّا يجعل المواطنين ضحية الصراع بين السّاسة، وسياسات المغالبة، ومع ذلك لن يكون للحلّ زعيم إلّا (المواطنين) الذين إذا ما قرّروا النهوض نهضوا جملة واحدة، وهنا يكمن الحلّ.

الخلاف في دائرة المتوقع

يهدم

الدولة الوطنية

ولأنّ الدّولة مكّونٌ وطني؛ فسيادتها واستقرار أمنها لا يكونان إلّا باستيعاب أبناء الوطن على مختلف ألوانهم، وأديانهم، وثقافتهم، وأعراقهم، ولكن إن تمّ الاستثناء، كان الخلف على أشده باشتداد المظالم. وإن اشتدّت المظالم، يصبح الخلف بين البعض والبعض في قمّته إن لم يتمّ التخلّي عن ارتكاب المفساد والمظالم، التي من بعدها وجب الاستغفار عمّا أرتكب منها، ثمّ التوبة التي لن يكون من بعدها عودة، ولكن إن عاد من عاد عنها، عاد الخلف معه، وإن عادت الخلفات وظهرت حتى سادت بين الناس، ساد في مؤسّسات الدّولة الفساد والخراب، ممّا يجعل المكائد تنخر في أركان الوطن؛ فيتداعى سقوطاً إلى الهاوية.

ومع أنّ استيعاب المختلف يسهم في بناء الدّولة الوطنية ونهضتها، لكن الخلف سيظل كفيلاً بهدّ أركانها؛ فعند ابن خلدون،

تسقط الدّولة بالخلاف حيث مظالم الحكّام، ولهوهم، وترفهم، وانسلاخهم عن الفضائل والقيم الحميدة. ولذلك، لا يرى ابن خلدون هيبة للدّولة إلاّ بقوّة سلطانتها وسلطتها، ولا سبيل إلى سياسة المُلْك الناجحة إلاّ إذا كان السائس قاهراً بالعدل (القوّة العادلة)، وليس بالقوّة الظالمة²⁵، ذلك لأنّ القوّة العادلة هي التي بها يكون استيعاب المختلف من أجل الرُقّيّ والتّهوض، وبخلافه يكون الانحطاط والهبوط، ولا أخطر على الدّولة من الظلم بأسباب الإقصاء، وما يزرعه البعض من بذور الانقسام والفرقة والصراع، التي هي علامة من علامات خراب الأمصار، وسقوط الدّول، وغياب الحضارة، وفشل المُلْك؛ الذي من بعده تبدأ دورة جديدة بثورة المظلومين (المقصرين والمهمّشين والمحرومين) حتى بلوغ الحلّ الذي يكون مرضياً لجميع أبناء الوطن وبمختلف ألوان طيفهم.

وكلّما ساد الخلاف على حساب سيادة الاختلاف والتنوع، سقطت الدّولة؛ كما سقطت دول عبر التاريخ، كما هو حال الدّولة الفرعونية، والدّولة الآثينية، والرّومانية، والفارسية، والاتحاد السوفييتي، الذي من قبله سقطت دول إسلامية، من عباسية، وأموية، وأندلسية،

²⁵ عبد الرحمن ابن خلدون، المقدّمة، ص 146.

وذلك بعد أن انصرف حكامها إلى اللهو، والأخذ بنظام توريث الحكم وتولية العهد، والافتتال على السّلطة من أجل احتكارها. وخير مثال على تولية الحكم، ما جرى أيام الدّولة الأموية، التي بعد أن تولى الخلافة فيها عبد الملك بن مروان أراد خلع أخيه عبد العزيز وتولية ابنه الوليد، لولا أن توفي عبد العزيز قبل الإقدام على خلعه، وعندئذ تقدّم عمرو الأشدق وطلب من عبد الملك تجديد العهد له بالخلافة من بعده كما أوصى أبوه، فما كان من عبد الملك إلّا أن قتله، وعهد بالخلافة لولديه، الوليد، ثمّ سليمان. ولما تولى الوليد الخلافة أراد عزل أخيه سليمان من ولاية العهد، ليعهد بها إلى ابنه عبد العزيز، وطلب من أخيه أن يعزل نفسه فأبى، وأبى أن يجعل الخلافة من بعده لعبد العزيز²⁶.

هذه من مصادر الخطر على الأوطان عندما تُصد أبواب الاختلاف والتنوّع، التي بأسباب صدّها تُفتح أبواب الخلاف والفساد وتعمّ المظالم، ويسود الإقصاء والعزل السياسي، ممّا يجعل المناخ مهيباً للاقتتال، والتخلّف بدلا من النهوض وبلوغ الحلّ المُمكن من الوحدة والقوّة والتقدّم.

²⁶ يوسف العث، الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداءً من فتنة عثمان، دار الفكر الطبعة الثانية، ص 68.

وهكذا، سادت دول وحضارات بسيادة العدالة، واستيعاب
المختلف والمتنوع، ثم بادت بأسباب الخلاف، وانتشار المظالم،
وحرمان البعض وإقصائه، والهيمنة على الثروات العامة، وتسخيرها عن
غير عدالة، خدمة للخاصة، وهكذا هي الأيام تداول بين الناس؛ فمن
عمل وأصلح كسب خيراً، ومن أفسد وظلم، وسفك دماً بغير حق،
أو هتك عرضاً، أو سرق مالا؛ فقد كسب إثماً، وخسر قيماً حميدة
وفضائل خيرة، ومن ثم، لن يفلت من العقاب ديناً، ولا عرفاً، ولا
قانوناً.

ولأننا نبحت في موضوع (الخلاف يُسقط الدولة الوطنية)، وجب
علينا أن لا نغفل عن متابعة ما تشهده مصر من حراك شعبي في دائرة
الاختلاف والخلاف على ممارسة السلطة، بين قمة السلطان والحزب
الذي قدمه منتخباً للرئاسة (حزب الحرية والعدالة)، وبين من هم من
الشعب المصري غير المنتمين، ولا المناصرين، ولا المنتخبين لتلك
القمة؛ فأصبح هناك من يرى نفسه قد اعتلى قمة السلطان من خلال
صناديق الانتخابات؛ فله ما له، وعليه ما عليه، وفي المقابل هناك من
يرى وطنه (مصر) لم يعد قادراً على التهوؤ، بتلك السياسات
المعتمدة من قبل من أصبح قمة للسلطان في مصر؛ فثار من جديد
في 30 يونيو 2013م، ساحبا ثقته من قمة السلم السلطاني، الذي
كما يرونه أصبح غير قادر على جمع شمل المختلفين من الشعب

المصري، ولا مستوعبا لهم، ولا لرؤاهم في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

ولذا؛ فمن يعتقد نفسه قد أصبح قوة، أمام إرادة الشعب وغضبه، أو أمام غالبية؛ فعليه أن لا يتحدّى؛ فإن تحدّى سقط، وإن سالت الدماء سقط، وإن اتسع نظامه في بناء المزيد من السجون سقط، وإن ورث النظام الذي تمّ انتخابه إليه سقط، وإن خالف طموحات الشعب سقط، وإن استغول بالخارجي سقط، وإن انحاز لمن انحاز قد سقط، ولهذا؛ فلا حلّ إلاّ العدل، والقبول بقاعدة الاختلاف، واستيعاب الآخرين الذين لهم حقّ وطني، وعليهم واجبات وطنية، مع مسؤوليات ينبغي أن تُحمّل، ويتمّ تحمّل ما يترتب عليها من أعباء جسام.

وعليه؛ فالدولة القويّة تنال الاحترام من مواطنيها كونهم أسباب قوتها، وتنال الاعتبار من الخارجي كونها اكتسبت القوة بتأكيدها لكرامة مواطنيها.

أما الدولة الضعيفة؛ فهي الفاقدة للحمّة الوطنية، وفاقدة للشرعية سياسة واقتصاداً واجتماعاً، شعبها متفرّق بين ظالم ومظلوم، وحاكم ومحكوم، وغني وفقير، والحرمان فيها عنوان رئيس قَبَل من قَبَل ورفض من رفض، وكذلك السجون ممتلئة حيث لا عدالة، والإدارة

فيها أسوأ من التعليم، والتعليم أسوأ من الرّعاية الصحية، ولا شيء
فيها أفضل من شيء إلا الموت أفضل من الحياة.
ومن هنا؛ فالتاريخ يوّلّد الثّورة، ويُفجّرُها في وجوه القمم السّلطانية
الظالمة، التي تعتقد أنّها قد سيطرت، وهي في حقيقة أمرها منغمسة
في اللّهُو والعبث، والفساد، أي: إنّها منغمسة في ما لا يجب، وغير
منتهية عنه، وغافلة عمّا يجب، وغير قادرة على الإقدام عليه.

الفصل الرَّابِع
الشخصية اللببية
في
دائرة غير المتوقع

غير المتوقع

هو الذي لا تتوافر معطيات أو شروط حدوثه أو ظهوره بين أيدي النَّاس ومع ذلك يقع، ممَّا يجعله في حالة تساوٍ نسبي مع المتوقع في دائرة الممكن، ولهذا، إذا ما حدث غير المتوقع حدثت المفاجأة أو التعجّب والاستغراب.

ولذا، يقع (غير المتوقع) أو يحدث دون قراءات أو حسابات سابقة، أو نتيجة قصور في القراءات والحسابات السابقة على وقوعه، ممَّا يجعله يقع (هو كما هو) إثباتاً.

وعليه، ينبغي أن يتمَّ التعرّف على غير المتوقع وعلى علله ومسبباته لاحقاً ليتَمَّ التعرّف على نقاط الغفلة، أو القصور التي لم تؤخذ في الحسبان المسبق.

فعلى سبيل المثال: ما حدث من ثورات شعبية في تونس ومصر وليبيا كانت نتائجها غير متوقّعة لدى رؤساء تلك الدّول وغيرهم من الآخرين، ولكنّها كانت في دائرة الممكن نتائج متوقّعة، ولهذا، لا استغراب فيما وصلت إليه تلك الثورات من نتائج لمن كان لها

متوقّعا، وفي المقابل كان الاستغراب الكبير عند من لم يكن متوقّعا لتلك النتائج على المستوى المحلي والمستوى الدّولي.

ولذلك، في دائرة غير المتوقّع لو قيل لمن يقال له: إنّ ثورات ستأتي وستطّيح في وقت واحد بنظام زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، ومعمّر القذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن، فهذا القول في دائرة المتوقّع قد لا يجد مؤيدا له، وكذلك في دائرة المتوقّع قد لا نجد أحدا يُصدّق إنّ ثورات ستفجّر في الوطن العربي دون أن يكون لها قادة، أو زعماء، أو أبطال مرشدون، ولم يكن من ورائها تنظيم لتكون هويته وأهدافه هي المسعى المستهدف.

ومن ثمّ، في دائرة الممكن غير المتوقّع كان التنظيم (وهميّا افتراضيا) لا وجود له على أرض الواقع في دوائر التنظيمات المسجّلة في دواوين الدّول التي تفجّرت الثورات فيها، سواء أكانت تلك التنظيمات معترف بها من قبل الدّولة في عهدها السابق، أم غير معترف بها؟ أي: إنّ التنظيم كان تنظيما غير متوقّع، ذلك لأنّه التنظيم الافتراضي الوهمي القائم على النداءات المبتوثة في وسائل شبكة المعلومات المتطوّرة والمتنوّعة (الإنترنت) وصفحات (اليوتيوب والفيس بوك).

ولأنّ الممكن هو المتوقّر والقابل للتوقّر، إذن؛ فهو ليس
بمستحيل؛ فالمستحيل، هو الذي لا إمكانية لوصوله أو بلوغه عبر
الزّمن. إنّه بيد الخالق (كن فيكون). أمّا الممكن؛ فهو بعقل من خُلق
في أحسن تقويم.

ولأنّ الممكن ليس مستحيلاً.

إذن، على الإنسان أن:

- . يفكّر في نفسه وفيما حوله، حتى يتبيّن ما يجب ويقدم عليه دون
تردّد، وما لا يجب ويتجنّب عن دراية.
- . أن ينظر إلى الكيفية التي عليها الأشياء وعليها المخلوقات حتّى
يعرف العلل والأسباب التي وراءها ليزداد تعمّقاً في تفكيره.
- . أن يخطّط لمستقبل أفضل.
- . أن يعمل بلا تردّد.
- . أن يتأكّد قطعاً للشكّ فإنّ كلّ شيء ممكن.
- . أن لا يبيس إن فشل في المحاولة الأولى أو التي تليها.
- . أن يقيّم ما قام به من جهد.
- . أن يكرّر المحاولة باجتياز ما وقع فيه من أخطاء.
- . أن يقبل بتحدّي الصّعاب.
- . أن يتأكّد بأنّ الصّعاب تُدلل أمام إصراره وإقدامه على ما يجب.

. أن يتأكد أنه لا وجود للمستحيل في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع.

ولذا؛ فالمتوقع استقراء وفق حسابات أو معطيات أو مؤشرات. أما غير المتوقع هو المتاح لمن لم يضعه في خانة الاستثناء. وعليه:

لو لم يكن المتوقع وغير المتوقع في دائرة الممكن، ما كان لأحد أن يتوقع ما كان متوقعاً وما غفل عما كان غير متوقع. وبما أن في دائرة النسبية كل شيء ممكن، إذن؛ فلماذا البعض بين الحين والحين يجد نفسه في مواجهة مع الاستغراب؟

الاستغراب حدوث أو ظهور غير المتوقع (المفاجئ)، بدلاً مما هو متوقع؛ أي ظهور ما لم يكن في الحساب، وبالتالي من يرسم الخطط والاستراتيجيات وبعده البرامج وفقاً لما هو متوقع، عليه أن يعرف أن ما يخطط له أو يرسم له الاستراتيجيات البعيدة معرض لمواجهة غير المتوقع، فإن عرف ذلك ليس له بد إلا أن يرسم الخطط والاستراتيجيات البديلة لمواجهة ما يمكن مواجهته من مواقف أو أضرار أو مخاطر، ولا داعي للاستهانة بالآخرين الذين يتعلق الأمر بهم.

فعلى سبيل المثال: البحث عن العمل، لو لم يكن ممكناً، ما كان البحث عنه، ولهذا؛ البحث عن العمل ممكن، والحصول عليه ممكن، وعدم الحصول عليه أيضاً ممكن، هذا الأمر هو المتوقع (ما يوضع في الحسبان). لكن إذا قُدِّمت لك الإهانات التي لم تكن في الحسبان، وأنت تبحث عن فرصة عمل كما قُدِّمت إلى محمّد البوعزيزي بمدينة سيدي أبو زيد بتونس؛ فهذا الأمر بالنسبة له كان غير متوقَّع، وفي المقابل ما اتخذه من قرار وأقدم عليه من فعل (الاحتراق) كان غير متوقَّع من قبل الذين قدّموا له الإهانات، ممّا ترتّب على الفعلين غير المتوقَّعين فعل ثالث هو الآخر (غير متوقَّع) ألا وهو (الثورة) التي اشتعلت نارها ولم تطفئ إلا بسقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي من قمة سلّم السلطان، ممّا جعل مترتّب رابع متحقّقاً على أرض الواقع ألا وهو تخليد ذكرى محمّد البوعزيزي، ومحو ذكرى الاحتفال باعتلاء زين العابدين الحكم من ذاكرة الشعب التونسي الثائر.

وعليه

. فبعد انتصار الثورات التي لم تكن متوقَّعة لن يعدّ غير المتوقع غير متوقَّع، والمسألة لا تزيد عن كونها مسألة وقت في دائرة الممكن.

. الثورات غير المتوقّعة بطبيعة الحال هي التي تحقّقت في تونس
ومصر وليبيا واليمن، أمّا الثورات المتوقّعة؛ فهي الثورات الآتية من
بعدها على جميع النظم غير الديمقراطية.

. بعد ثورات ما أطلق عليه (الرّبيع العربي) لن يعدّ مفيداً سجن
القيادات المعارضة للأنظمة؛ فهي لم تكن ذات فعالية في تلك
الثورات، ولن تكون كذلك في الثورات المتوقّعة في دائرة
الممكن. لكن إن أراد من أراد أن يقضي على الثورات الآتية قبل
أن تأتي على نظامه ليس له بدّ إلاّ اختيار أحد الأمرين في دائرة
الممكن وهما:

. الرّحيل عن إرادة وطيب خاطر وهذه بدون شكّ مرّة الطّعم.
. سجنُ الشّعب دون استثناء ومعه الحكومات، وهذه كونها صعبة؛
فهي أكثر مرارة.

ولهذا، في دائرة الممكن المتوقّع قد تقال كلمة الطلاق (ارحل)
علانية، وقد تقال كلمة الطلاق (ارحل) سرّاً، وفي كلا الحالتين قد
وقع الطلاق. أمّا الفعل المترتب على كلمة ارحل هي في دائرة
الممكن بين استجابة ورفض؛ ففي حالة الاستجابة وكفى الله المؤمنين
القتال، وفي حالة الرفض تكون دائرة غير المتوقّع هي الأكثر قرباً من
دائرة المتوقّع.

- . إذا تخلّقت الثورات الشعبية في الميادين والسّاحات العامّة، وتمّت مواجهتها بالقوّة السّفّاقة للدّماء، فإنّ سفك الدّماء سيكون هو الرّيت الذي يزيدّها اشتعالاً، وهو الطّاقة المُمكنة من النصر.
- . عندما تتفجّر الثورات في بقية بلدان النظم الدكتاتورية بعد نجاح ثورات تونس ومصر وليبيا؛ فلا داعي للاستغراب؛ فكلّ شيء ممكن؛ ففي دائرة غير المتوقّع عند البعض ليس بالضرورة أن يصل إلى القمّة من يسعى إليها نضالاً، بل في زمن المفاجأة سيصل إليها من لم يضعها في حساباته.
- . بعد ثورات تونس ومصر وليبيا لن يعدّ رفع الأجر ومنح القروض حائلاً بين الثورة وتحقيق أهدافها؛ فالشعوب اليوم تريد ممارسة الحرّية وبكلّ شفافية وديمقراطية؛ أمّا رفع الأجر ومنح القروض؛ فلا يزيد عن كونه حقاً، ومع أنّه حقّ وضرورة إلاّ أنّه لم يرتق إلى الحاجة الدافعة إلى التمركز في صفوف ممارسة الحرّية؛ فالحرّية أولاً ولا مقارنة. ومن يقف بين الشعب وتمكّنه من ممارسة الحرّية؛ فإنّ المتوقّع سيكون حاسماً للأمر في الوقت غير المتوقّع.
- . في دائرة الممكن المتوقّع لن يعدّ لديمومة الأنظمة مكاناً مستقرّاً على سُدد الحكم؛ فعصر الثورات الشعبية أحدث نُقلة في عقول الشّعوب وتفكيرها وبخاصّة الشّعوب العربية التي كان ينظر إليها

وكأنّها الهامش ولا هامش غيرها؛ فالיום أصبحت شعوب مركز،
تمتلك قرارها، وتقبل الموت في سبيل أن تمارس الحرّية.
. الثورات الشعبية الآتية لن تكون شعوبها نائرة من أجل الإصلاح، بل
ستكون نائرة بغاية بلوغ الحلّ.

. أمة بكاملها تُورث من الأجداد إلى الأحفاد، وتُقمع كلّما ارتفع
صوت من أصواتها، ويُعذّب بعض أبنائها في مراكز الشرطة ويُدفع
بهم إلى الزنزانات، هل يعقل في دائرة المتوقّع أنّها لن تثور وتقلب
قمم السلطان في بلدانها!

ولأنّ كلّ شيء في دائرة الممكن بين متوقّع وغير متوقّع؛ فكلّ
هذه المعطيات وغيرها كثير هي وقود الثورة التي بها يُصنع المستقبل
الأفضل، ولذا؛ فكلّ ما دُكر هو من معطيات الثورات الشعبيّة التي إن
اشتعلت نيرانها لن يكون أحد قادراً على إطفائها إلّا بحلّ تلك
التأزّمات المتراكمة عبر التاريخ.

وعليه؛ فإنّ لأيّ أمة عظيمة ذاكرة تختزن فيها دوافع صناعة
التاريخ؛ ممّا يجعلها قادرة على استدعائها من اللاوعي إلى المدركات
الجمعية الواعية نتيجة علاقات الحضور بالغياب، ممّا يجعل الحدث

التاريخي حاضراً في الزمن الآن، ومستوعباً للمعطيات التي استجوبتها اللحظة الآتية.

ومن ثم؛ فلا استغراب في دائرة غير المتوقع أن تكون استنارة الأمة بكاملها بمعطيات صناعة المستقبل متحققة لإحداث النقلة التي كانت شرارتها الأولى واحداً من أبنائها المنتمين لمدينة سيدي أبو زيد التونسية.

ولأنّ الدّفع في دائرة الممكن قوّة؛ فهوى القوّة التي تؤدّي في دائرة المتوقع إلى الإصلاح والإعمار والفلاح، ولهذا {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ} ²⁷.

إذن، الأمة العربية التي ساهمت في صناعة التاريخ الإنساني فكراً وحضارة؛ فهي في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع قادرة على إحداث المفاجآت كلّما تحدّت الصّعاب وتحملت الألم، ومن هنا؛ فهي تعود إلى التاريخ في صنّع الحضارة، وإلا هل هناك من ينكر القيم الحميدة التي تمركزت عليها الثورات الشعبيّة أثناء تفجّرها حيث الشعب يتظاهر ويعتصم في الميادين ويقبل بأن يفتش الأرض

²⁷ البقرة 251.

ويلتحف السماء، ويتحدّى (البلطجيّة) بما تمثله من ظلم الدكتاتورية؛ فيقبل الموت في سبيل قضية وطنية دعفاً إلى إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل؛ فكانت النتيجة النصر درساً من دروس التاريخ ومادة لصناعته، وهكذا بالتمام سيكون لاحقاً في بلدان التكميم والإقصاء والتغيب وتقليل شأن الشعوب.

إنّ قدرة الأمة العربية على التّهوض، وأخذ مكانتها بين الأمم في دائرة الممكن أمر ليس صعب المنال، وهو لا يحتاج لأكثر من الشروع بإعادة حساباتها مع دوافعها والأخذ بهذه السنّة التي تأخذ بها جميع الأمم، وهي سنّة التدافع إلى بلوغ الأفضل، وحظوظ الأمة في تحقيق أهدافها والوصول إلى الغاية أمر يسير لما تمتلكه من إمكانيات وقدرات ماديّة وبشريّة ومعنويّة، مع وجود الكفاءات العلمية، والإدارية، والاقتصادية، التي من شأنها أن ترسم بداية الطريق أمر ليس مستحيلاً، وما عليها إلا أن تأخذ بالتدافع المشروع الذي لا يستوجب تقديم طلب للأنظمة حتى توافق على إعطاء رخصة بشأنه.

ولأنّ الدفع والتدافع من سنن الحياة؛ فسيظل إلى النهاية، وسيظل قوّة من أجل الحقّ وإحقاقه والخير وتعميمه، ولهذا؛ فهو تدافع قوّة وقدرة؛ فمن يمتلك القوّة الحقّ، والقدرة الحقّ يستطيع أن يُحقّق الحقّ، ومن يمتلك القوّة بغير حقّ فالزمن كفيل بترويضه، والقوّة

الحقّ كفيّلة به، ولذا؛ فإنّ قهر الشّعوب ظلم لا يدّ أن يقهر بإرادة الشّعوب متى ما قرّرت الشّعوب التدافع لإحقاق الحقّ وزهق الباطل. وعليه، في دائرة المتوقّع أنّ الحكّام الذين يظنّوا أنّهم قادرون على البقاء، هم واهمون؛ فلا باقٍ إلّا الله، ولا حول ولا قوّة إلّا به؛ فمن يتّقي الله يجد له مخرجاً، ومن يضلّ فلا مخرج له؛ فالله جلّ جلاله يؤتي الملك لمن يشاء وينزعه منه متى ما شاء وكيفما يشاء مصداقاً لقوله تعالى: {قَالَ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} ²⁸. فالله عزّ وجلّ يعزّ الحقّ بدفعه لمعرّزه، ويُبطل الباطل؛ فهو الذي يؤتي الملك لمن يشاء ليكون محقّقاً للحقّ في الأرض مصلحاً فيها غير مُفسد، فإن انقلب فيها مفسداً، ليس له بدّ إلّا أن يُنزع الملك منه بقوّة الدّفع إلى الحقّ وإحقاقه، كرهاً لمن أفسد فيها وسفك الدّماء بغير حقّ.

. ولأنّ في دائرة المتوقّع التملُّك حقّ؛ فلم لا يُمكنّ النَّاس ويدفعوا إلى العمل الحقّ الذي به تعمّر البلاد وتحسّن الأحوال المعيشية حتى يصبح حقّ المواطنة تاجاً على رؤوس المواطنين؟ ولكن إن لم يُمكنّ النَّاس من حقّهم في التملك الوطني؛ فلا بدّ وأن يثوروا

²⁸ آل عمران 26.

- بسلام، أو يتوروا من أجله وهم في شوق يقدمون أرواحهم على أكفهم.
- . ولأنّ التعليم حقّ؛ فلا شكّ أنّ الجميع سيجمع أمره من أجله،
وحينها تصبح الأهداف محقّقة لأهداف التعليم المحدث للتغيير،
والمحدث للثقلة، والمحدث للانعتاق من القيد والطوق معاً.
- . ولأنّ الصّحة حقّ؛ فلم لا يهتمّ الحكّام بصحة المواطن، وتيسّر سُبُل
التأمين له حتى تصبح الرّعاية الصحيّة له ميسّرة، وتصبح البيئة
التي يعيش فيها خالية من التلوث، ليكون قادراً على العمل
والعطاء والبناء؟ ولذا؛ فإن لم يتمّ الالتفات إلى أهميّة ذلك
وخطورته؛ فلا شكّ أنّ التدافع حقّ سيكون قادماً في الوقت
المتوقّع وغير المتوقّع ليدهم قمّة سلّم السلطان المعيقة للتقدّم
وممارسة الحرية بأسلوب ديمقراطي.
- . ولأنّ ممارسة الحقوق حقّ؛ فلم لا يُمكنّ المواطن من ممارستها في
بلاده مع غيره من المتماثلين معه في ممارسة الحقوق؟ أي: لماذا
يحرّم المواطن من ممارسة حقوقه مواطناً؟ فالحرمان كفيل بتوليد
الدّفع في الاتجاه الذي يُمكنّ من التغيير السريع من خلال
استخدام (الفيس بوك) وسيلة للتجمّع والتدافع الشعبي تجاه
ممارسة الحرّيّة عن إرادة وبأسلوب ديمقراطي.

. ولأنّ أداء الواجبات حقّ؛ فلم لا يُمكن المواطن من أداء واجباته في وطنه ليكون مواطناً بحقّ من الدرجة الأولى؟ أي: بما أنّ الوطن واحد فلماذا المواطن يغيب؟

ولأنّ التغييب؛ فلا بدّ وأن يحفّز على الرفض ويدفع تجاهه دفعاً، وحينها لا مفرّ من المواجهة التي لا تقبل بالإصلاح حتى وإن ارتضاه قمة السلطان المستهدف بالعزل أو بالترحيل.

. ولأنّ حمل المسؤوليات حقّ؛ فلم لا تُحمّل من الجميع لتكون مسؤولية الوطن سلماً وحرباً هي مسؤولية عامّة يتحمّل أعباءها جميع مواطنيه؟ فالحكّام الذين يسارعون بالفرار عن الوطن إذا ما تعرّض الوطن للتدافع هل هم بحقّ على مستوى حمل المسؤولية وتحمل ما يترتّب عليها من أعباء جسام؟ أم أنّهم في السّلم وكأنّهم أسود غابة، وفي الشدّة وكأنّهم النّعام والرّمّل؟

ولذا؛ فالذين حكموا وأفسدوا وحولوا ما حولوه من حسابات الميزانيات العامّة للدولة التي حكموها وفيها أفسدوا، فإنّ دائرة الممكن المتوقّع ستواجههم بقرارات دوليّة تمكّن من وضع اليد عليها وإعادةتها لأصحابها الطبيعيين، وإن فكّر أحد للهروب والترحيل سيكون في دائرة الممكن بين مرفوض، وبين مرّحل دون أن يجد أحد ليتأسف على أحواله وما ألمّ به تأزّمات.

. ولأنّ الدين حقّ؛ فلماذا يُمنهج بمشيئة السلطة مرضاة لآخرين الذين لا علاقة لهم بالدين الذي آمن به المواطنون الكرام إرادة، كما هو حال الدين الإسلامي الذي يُقرّ فضيلتي الجهاد والفداء في أوجههما، وفي مقابل ذلك أصبح البعض من حكومات الشعوب يحذفون كلّ ما من شأنه أن يُحرّض على الجهاد أو الفداء؟ وبنظرة المتوقّع، ألا يكون هذا الأمر مثيراً لغضب الكثيرين، ممّا يدعوهم إلى كشف الزيف وتمزيق أوراقه في وجه من اتخذ هذه القرارات.

. ولأنّ المساجد لله؛ فلماذا تقفل أبواب بيوت الله بقرارات من السلطة الحاكمة بين كلّ فريضة وفريضة؟ نعم: إنّ الصّلاة مواقيت، ولكن الحياة بين مستقرّ وراحلٍ ومضطرّ وغير مضطرّ وعاملين وباطلين عن العمل؛ فكيف يتم ذلك والمؤمنون يرون في بيوت الله منابر لا ينبغي أن تغلق أبوابها ورسالتها عظيمة؟ أقول: هذا الأمر لا بدّ وأن يجعل المسافة بين غضب الشعب وقبوله دفع الثمن ليس لها بدّ إلا الطي وبأيّ ثمن.

. ولأنّ الأمن حقّ؛ فلم لا يستشعر المواطن الآمن في بلاده ليكون حرّاً في منامه وصحوته؟

. لماذا الاهتمام بأمن الحاكم وعدم الاهتمام بأمن المواطن؟ ألا يكون ذلك سبباً للدفع ضدّ الحكومة والنظام الذي تأتمر بأمره؟

إذن، لا يمكن أن يتحقق الأمن الوطني ما لم يتمكن الشعب من ممارسة حرّيته بأسلوب ديمقراطي، ويتحقق له الأمن الغذائي، والأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الصحي، والأمن المعرفي، وإلا لن ينال الحاكم تحت أيّة مظلة من مظلات الحكم هائناً ولا مطمئناً.

. ولأنّ الأقارب كلّ الأقارب كلّما قُربوا من ممارسة السلطة عجلوا بإسقاط النظام؛ فهم مع أنّهم أقارب إلا أنّهم لا ينظرون لحاكمهم بمنظور الحاكم كما ينظر إليه الآخرون من الأبعد؛ فهم ينظرون إليه أولاً: أنّه ابن فلان من أقاربهم، ثمّ بعد ذلك لعلّهم ينظرون إليه حاكماً موقراً، ومن هنا، يتمّ النفاق بأسباب بقائه مصلحةً وليس بقاؤه حاكماً موقراً ومعتبراً لديهم، ولكن عندما ترتبط العلاقات الاجتماعية بالمصلحة؛ فحيز الثقة يمتدّ ويضيق حتى يشكّل خطراً في دائرة غير المتوقّع.

فالأقارب بدون شكّ عندما يحسّون بالخطورة تلاحقهم؛ فلا يأملون التغيير، ولكن في مقابل ذلك إذا ما حدثت المواجهة مع الغير؛ فسيكون تفكيرهم مسيراً بقوانين الطواري من أجل الأسرع في التعرّف على أساليب وسبل الرّحيل قبل أن يعمّ الخطر المدفوع بالقوّة المحقّقة للحقّ في الزّمن غير المتوقّع.

وهكذا حال من يُجنّد ويشهد على الكبيرة والصغيرة؛ فإنّ لم يستنفع؛ فلن يكون مواجهاً عند ما يشتدّ الأمر على الحاكم حتى وإن

كان حارسه الشخصي، ومع ذلك لا نغفل أن لكل قاعدة شذوً وبخاصة إذا ما أصبح الولاء مجرد عنوان قابل للتبدل.

. أما بالنسبة للمجتمعات القبليّة؛ فالمولاة فيها لا تكون للدولة ولا للوظيفة بقدر ما تكون للعصبيّة، ولكن إن جُنّدت القبيلة لتكون الأداة الرئيّسة للنّظام، تفقد مكانتها عند الآخرين الذين لا تربطهم بها علاقات قبلية، وما التحالفات مع القبائل الأخرى إلا مصالح متبادلة ومنافع يتمّ بلوغها، ويشتدّ الأمر خطورة إن قَدِمت القبيلة الحاكمة على قتل أحد من أبناء القبائل الأخرى تحت أيّة مظلة أو ذريعة، والرّمن دائماً كفيل برد الاعتبار القبلي؛ فالنّار بين القبائل قضية لا تموت، والصراع من أجل الحكم قضية لا تموت؛ فالتدافع بينهما في دائرة الممكن يؤدّي إلى قبول الموت ثمناً من أجل نيل التقدير والاعتبار وإثبات الذات، ومهما تعاضدت لحمة القبائل مع القبيلة الحاكمة؛ فهي لا تقبل بطغيان حاكمها إلا مؤقتاً من أجل بلوغ الفرصة التي كلّما أتاحت تحقّق الانقلاب بفعل الرّفص والتمرد والثورة مع الآخرين الذين لهم ذات المطالب.

وهنا، يصبح الفرق كبيراً بين من تأهّب للإقدام على الفعل وتحقيقه، وبين من أُجبرَ على أداء الفعل وتحقيقه؛ فالذي كان متأهباً عن إرادة لأداء الفعل سيكون أكثر فاعلية من الذي لم يتأهّب له عن إرادة؛ فالذين يتأهبون لأداء الفعل كرهاً أو لمصلحة ومنفعة مؤقتة لن

يكونوا فعّالين في ميادين المواجهة الحرّة؛ فما جرى في ميدان التحرير بمصر في ذلك اليوم البلطجي الذي فيه دفع نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك بعددٍ كبير من البلطجيين على ظهور البهائم (خيلٍ وإبل) لمداهمة جماهير الشعب الثائرة والمتدافعة إرادة إلى ميدان التحرير بهدف الإطاحة بالرئيس ونظامه من أجل نيل الحرّية؛ فكان ذلك اليوم هو بحقّ يوم مهزلة تبيّن فيه حقد ووهن وضعف وسوء تفكير النظام والموالين له، ذلك بما أقدموا عليه من مهاجمة للمواطنين المصريين الثائرين والمتدافعين سلماً في ميدان التحرير.

أمّا أولئك البلطجيّة فبعضهم تربطه منفعة، وبعضهم تربطه مصلحة، وقليل يربطهم المصير، وبعضهم يؤدّي وظيفة، وبعضهم الآخر كان يظن أنّ الرئيس ونظامه باقٍ وسيكون راضياً عنهم وعن الذين دفعوا بهم إلى التهلكة. ولكن الخسارة دائماً هي النتيجة لمثل هؤلاء الذين لا يضعون الحسابات لغير المتوقّع؛ فيفاجؤون ويندمون يوم لا ينفع التّدم، ويا ليتهم يتّعظوا.

ولذلك، الفرق كبير بين أن يقاتل الإنسان عن نفسه وكرامته ووطنه ودينه وعرضه، وبين أن يدافع أو يقاتل عن نظام متهاك مقابل وظيفة أو مقابل أجر، ممّا يجعل المواجهة تُحسم لصالح المتأهبين عن إرادة، وليس لصالح المأجورين والمدفوع بهم دفعاً.

إذن؛ فمن يعتقد أنه قد ضبط أمور أمنه، أو أمن نظامه ستواجهه دائرة المتوقع لتقول له لن يعدّ بعد اليوم غير المتوقع غير متوقع.

ومن خلال تشخيصنا لحالة الأجهزة الموائية لتلك الأنظمة، التي سقطت بثورات الشعوب؛ فإننا ندرك أهمية التهيؤ والتأهب من أجل المواجهة الفعالة من خلال ما قيل عن عدد الأجهزة الأمنية وأعداد الأفراد الأمنيين الذين أعدادهم بعشرات الآلاف وما يزيد عن ذلك ويتجاوزه؛ فنلاحظ أنّ تلك الأجهزة بما تمتلكه من عدّة وعتاد سقطت في ميادين المواجهة بأسباب عدم تهيؤها للمواجهة الحرّة؛ فالمواجهة الحرّة تستوجب إرادة وتهيؤ واستعداد ثم تأهب، وهذه لا يمكن أن تكون إلا لمن يمتلك قراره بيده، أمّا أولئك الذين قراراتهم بأيدي الآخرين (حكّاماً ورؤساء أجهزة)؛ فهم لا ينفذون أمراً تكون أرواحهم ثمناً له إلا عن غفلة، ولهذا فالمتأهبون الثائرون وحدهم هم الذين يستطيعون حسم الصراع وصناعة التاريخ؛ وصنّاع التاريخ هم الذين تتساوى عندهم كفتا الحياة والموت من أجل نبيل الحرية، وترسيخ الكرامة، واعتبار الدين، وجمع شمل الوطن تحت مظلة (نحن سوياً) نمارس حقوقنا، ونؤدّي واجباتنا، ونحمّل مسؤولياتنا ونتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جسام.

ولهذا؛ فالتأهب في دائرة الممكن المتوقع يُوجِّح في النفس حرارة الانقضاض والاندفاع تجاه الهدف، دون دُلٍّ ولا جُبِنٍ ولا تردّد مع بلاءٍ واستماتة على الإنجاز في الوقت المحدّد للتنفيذ خوفاً من التأخير الذي فيه تكمن المفاجآت في دائرة غير المتوقع، ولذلك دائماً من أجل صناعة المستقبل وإحداث الثّقلة (لا للاستعجال، نعم للإسراع دون التسرّع).

أمّا أولئك العسكر المجبرون على المواجهة بأمر الحاكم مع الذين هم متأهبون ثائرون لمواجهتهم، في مُعظم الأحيان أولئك ليس لهم بدٌّ إلاّ الدخول في ميادين المواجهة، وإلاّ ستكون أرواحهم وأعراضهم وما يمتلكون عرضة للتهلكة من قبل من أصدر لهم الأوامر، ولكن كيف يمكن أن تكون النتيجة؟
نقول:

الأمر يقرّره ذلك المتأهب المتعطّش للنصر أو الاستشهاد، أمّا المدفوع بهم دفعاً فلن يقروا الموت ولا يهتمهم تحقيق النصر؛ فهم يدركون أنّ الحاكم الذي دفع بهم إلى المواجهة هو ذلك الحاكم الذي شوّه كرامتهم ولم يُقدّر حرّماتهم، ولم يغفل عن سلب ثرواتهم، وعمل كلّ ما في وسعه على عدم تمكّنهم من ممارسة الحرّية، وفرّق بينهم؛ فجعلهم شيعاً وأحزاباً، وجعل الجهل سائداً بين أبنائهم،

والمرض لا علاج له في البلاد، ومن يرفع صوته، لسانه يُقطع، كلّ هذا في الوطن سائد ومنتشر وغيره أكثر، ولذا كيف يمكن أن يحفّز المدفوع به للمواجهة ليكون متأهباً لها، ومُقدِّماً عليها، وفعالاً في ميادينها!

فذلك الصحفي العراقي الذي رمى الرّئيس الأمريكي جورج بوش بنعله في بغداد لو لم يكن متأهباً للرّمي عن إرادة ما رماه أمام أعين النّاس من خلال شاشات التلفاز، وأمام حرّاسه وحرّاس حرّاسه والمدجّجين والصحفيين، الذين هم في محيطه يتساءلون مع الرّئيس الأمريكي عمّا حدث في العراق، وعمّا يحدث من رمي الرّامي في المؤتمر الصحفي الذي من بعد رمي النعل أصبح مؤتمراً موقّراً. وعليه، فإنّ التأهب تنفيذاً للأمر لا تنفيذاً للإرادة؛ فأمره في دائرة الممكن غير المتوقع مليء بالمفاجآت غير السّارة، ولهذا؛ فإنّ تأهب الجبر تأهب إكراه، وتأهب الإرادة تأهب رغبة، ولكلّ نتائجه المؤدّية للإقدام والمؤدّية للإحجام.

فمن يتأهب للشيء بعد تهيؤ وإرادة واستعداد، يستطيع أن يُنفذ ما يشاء كيفما يشاء بحذاء أم بعكاز، دون أن ينتظر رأياً أو توجيهاً من أحدٍ.

ولذا؛ فالنصر لا تُحقّقه المعدّات الحربيّة مهما تطوّرت، بل النصر عبر التاريخ يحقّقه من يقرّر مع التنفيذ أنّ قبول الموت في الميدان

هو المطلب الرئيس، ولهذا الشعوب التي حرّرت أراضيها حرّرتها بهذا القرار حتى ولو اتخذت سلاحها الحجارة كما جرى في فلسطين التي اتخذ شعبها الحجارة سلاحاً وشعاراً حتى خضع الإسرائيليون بها إلى الجلوس على طاولة التفاوض المباشر مع الذين تمكّنوا بالحجارة من نيل الاعتراف والجلوس المتساوي على طاولة التفاوض.

ومن ثمّ؛ فمن يقوم بدور المخيف يعدّ بهذا النمط من السلوك قد أفرز جبهة من الخائفين الذين يتربّصون بدرء الإخافة، وهذا دليل أنّه أوجد على أرضية الواقع عدداً من الأعداء الذين يتربّصون به من أجل منع مظاهر التخويف من النيل منهم، ولكن لو فكّر المخيف في غير ذلك، ألا تكون الطمأنينة هي البديل الأنسب والأفضل الذي يبعد عن الأذهان التفكير العدواني الظالم؟

ولأنّ الدكتاتوريين لا يفكرون في هذا الأمر؛ فهم لن يتمكنوا من التعرّف على تلك الدائرة غير المتوقّعة مع أنّها تحيط بهم من كلّ جانب.

وعليه؛ فإنّ مقولة: (الخوف دائماً يجعل من الخائف مستسلماً للمخيف) مقولة باطلة، ومن يظن غير ذلك سيجد الزمن كفيلاً بإظهار الحقيقة، ولهذا، لن يؤكل دين مادام وراءه مطالبين؛ فالخوف في دائرة الممكن غير المتوقع هو الذي يجعل المخيف يقبل الإقدام على فعل أيّ شيء حتى ولو كان انتحاراً أو فداءً، كما فعل محمّد

البو عزيزي في تونس بمدينة سيدي بوزيد الذي حرق نفسه بأسباب قمع غير مبرّر من السلطات الحكومية التونسية، ممّا جعل عربية الخضار اليدويّة تقلب النظام برمته بثورة جعلت الجميع يتدافعون لأخذ ثأر كرامة قد جُرحت؛ فكان الحرق رسالة مفتوحة لكلّ الأنظمة الطاغية في العالم بأنّ مصيرها سيؤول إلى ما آل إليه مصير النظام التونسي الذي هُزّت أركانه وهُدّت بدفع الحقّ للباطل وزهقه.

إذن، العلاقة بين الخائف والمخيف علاقة لا ثقة تسندها، بل الذي يسندها بوضوح هو العمل على كسب الوقت؛ فالزّمن بالنسبة للخائف كفيل بترويض الطغاة، وكفيل برمي الجبن في زباله التاريخ، وكفيل بامتلاك القوّة لمن يسعى لاملاكها، وكفيل بتغيير الأحوال من الغفلة إلى الفطنة والصحوّة، وكفيل باسترجاع الحقوق، وكفيل بإلحاق الانتقام من الذين يظلمون، {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ} ²⁹.

ولأنّ الخائف يعلم جيداً أنّ الخوف مؤقّت؛ فهو لم يكن متسرّعاً ولا مستعجلاً، بل لثقته بأنّ اليد التي امتدّت عليه ولا يستطيع قطعها ليس له من بدّ إلاّ أن يقبلها إلى أن يستطيع، وعندما يستطيع عُدة وقدرة واستعداداً سيكون الإعلان عن ذلك بالنسبة له ضرورة،

²⁹ إبراهيم 42.

وستكون المعادلة الجديدة مؤسّسة على ردّ الاعتبار ونيل الاعتراف
من الآخر الذي كان غافلاً عن حقيقة من أخافه ظلماً، وإن لم تكن
الاستجابة المرضية ستكون المواجهة معه حتمية، ولذا؛ فعندما يعرف
المخيف أنّ الخائف لا يخاف الموت، فيماذا سيخفه؟

الشخصية اللببية

تلك الشخصية اللببية التي كانت متميزة بالصدق والاحترام وحسن الخلق، والتي كانت تقتدي بمن هم مثال وقدوة حسنة، تغيرت أحوالها مع شدة الألم؛ فأصبحت شخصية بلا قدوة حسنة، ممّا جعل بوصولها منفلة حيث لا مركز يجذبها لتدور حوله؛ فذلك الأب، وتلك الأم، القدوتان الحسنتان من شدة الخوف لم يعدا كذلك، وذلك المعلم والطبيب، وحتى إمام الجامع لم يعد أحد منهم كذلك، أصبح بعض المعلمين يغيظون أبصارهم عن الغش في الامتحانات، وذلك بعد أن قيل بعض الآباء المشاركة في تحفيز أبنائهم على الغش في الامتحانات، وأصبح بعض المشايخ والفقهاء يغيظون أبصارهم عمّا يجري من مظالم، وتشويهات، وتسفيهات للحديث والسنة النبوية، تمشياً مع رغبة القذافي الذي بلغ الحال به إلى أن قال: لا داعي لقوله تعالى: (قل هو الله أحد)، بل يكفي أن يقول المرء (هو الله أحد)؛ ومع ذلك بعض الفقهاء والعلماء قالوا: لا ينبغي الخروج عن أمر ولي الأمر، ونسوا أنه لا طاعة لأحد في معصية الله تعالى. ولهذا تلونت الشخصية اللببية بمجموعة من الصفات.

صفات الشخصية اللببية

في

دائرة غير المتوقع

للشخصية اللببية مجموعة من الصفات في دائرة غير المتوقع

منها:

التبدل:

بعد أن كانت شخصية اللبيين ذات هوية وطنية وأخلاقية ودينية متميزة بجمالها الطبيعي، أصبح للبعض من الألوان ما كان محرماً ومجرماً ومنهياً عنه؛ فتلك الشخصية الصادقة لم تعد كذلك؛ فالكذب أصبح سيّداً محترماً لدى البعض، وبخاصة بعد أن عرفوا أنّ حاكمهم ليس بصادق فيما يقوله؛ فصدّقوه حتى ظن أنه بحق من الصادقين، ثمّ ظنّ أنّ اللبيين غير واعين بأبعاد ما يقوله، ولذلك أصبح مشاع بين الجميع أنّ الجالس في قلب الدار ليس له بدّ إلا أن يكذب على من هو واقف على بابها.

ولسائل أن يسأل:

لماذا بلغ الحال بكثيرٍ من اللبيين إلى هذه الدرجة؟

أقول:

الخوف ممّن لا يخاف الله ولا يتّقيه.

وعليه:

أصبح الخيار لأبناء الشّعب الليبي وفقاً للضرورة بلا حرّية اختيار؛ فلم يعد هناك بدّ إلاّ التخلّي عن الصّدق، ممّا جعل البعض مؤيدين للقذافي وهم في حقيقة أمرهم ليس كذلك.

وهكذا كان التخلّي عن قيمة الوفاء بأسباب الخوف على الرّوجة والبنات والأبناء والأخوة والأخوات، حتى حلّت قيمة التقصير (التخلي عمّا لا يجب التخلي عنه) محلّ قيمة الوفاء (التمسك بما يجب الأخذ به واتباعه)، فأصبحت الهوية الليبية تتصدّع، وهذا ما كان مستهدفاً في ذلك الزمن الذي فيه قوّضت القيم الحميدة.

وكما تمّ التخلّي عن قيمة الوفاء، كان التخلّي عن قيمة التقدير الذي حلّت محله قيمة الاستهانة، (الاستهانة بكلّ شيء، وبأيّ أحد من أبناء الشّعب الليبي)؛ فسادّ تقليل شأن النّاس مع وافر السخرية والاستهزاء بمن يتمكن من بلوغ فوز علمي، أو رياضي، أو نيل مكانة اجتماعية بين النّاس، ولهذا، لم يهدأ للقذافي بال كلّما سمع أنّ شخص ما، قد فاز بجائزة أو مكانة اجتماعية؛ فيتوجّه إليه ببثّ الإشاعات حتى ينهيه قولاً وعملاً، ممّا جعل البعض بأسباب الضرورة لاجئين مهاجرين خارج الحدود، أو صامتين من شدّة الألم.

وهكذا كان التخلّي عن قيمة الكسب الحلال، وحلّ محلّها قيمة الأخذ الحرام (الأخذ بغير حقّ)؛ فالليبيون قبل حكم القذافي كانوا يتّقون الله في كلّ كبيرة وصغيرة، إلى أن جاءهم بما يفسد القيم الحميدة والفضائل الخيرة، وجعل من المفسدين سائدين في الوطن، ومن وراء أولئك المفسدين ظهر على سطح الوطن التّفيعين، من المتاجرين والمتاجرات، الذين استظلوا ببعض الأقارب، كما استظل غيرهم بأبناء قمة السلطان، حتى غنموا ما غنموه بغير حقّ؛ فأصبح أولئك هم المقرّبون للحاكم وأبنائه، صهراً ونسباً وسوء مُنقلب. فكانت العطاءات والعقود الكبيرة لا ترسى إلا بعد إعطاء نسبة عالية لمن له علاقة مباشرة، أو حتى شبه مباشرة مع الأبناء الذين تمكنوا من مفاصل الدولة، أو مع أحد المقرّبين منهم.

ولهذا، استغنى من استغنى على حساب قوت الليبيين، وذلك بأسباب تضاعف الأسعار الناتجة عن ارتفاع التّسب المطلوبة من الشركات المتعاقد معها، سواء أكانت شركات أجنبية، أم أنّ أصحابها لبييون؟ المهم أن يكون العطاء حقّاً لذوي العلاقة المباشرة أو شبه المباشرة مع من فسّد وأفسد، ممّا جعل السّاعين للكسب الحلال لا مكان لهم في أسواق المنافسة الموجهة توجيهاً مباشراً من رؤوس الفساد.

وهكذا، كان التخلّي بأسباب الضرورة عن قيمة التسامح؛ فالقذافي يعرف أنّ الشعب الليبي من طبعه هو شعب متسامح، ولهذا فالليبيون أخوة متحابّون، ولأنّهم كذلك قصد تعمّدا إفساد هذه القيمة، وذلك لأنّه كان لا يرى في التسامح إلاّ قوّة ألفة، ووحدة وطنية بين الليبيين، ولهذا، كان يرى أنّ هذه القيمة تشكّل خطراً على نظامه؛ فأشعل مجموعة من الفتن التي لم تطفأ نيرانها إلاّ بتدخله، ممّا جعل الجميع يتخوّف من الجميع، وبخاصّة وأنّه كان يمدّد المختلفين والمتخاصمين والمتصادمين والمتنازعين من أبناء القبائل الليبية بالسّلاح الذي جعل منهم أطرافاً خائفة ومخيفة، وهذا الأمر جعل القبيلة الخائفة أو الطرف الخائف يشتكي من اعتداءات المُخيف، وما يرتكبه من مظالم، ومثل هذه الشكاوى يعتبرها القذافي إعلان اعترافي لتقديم المزيد من التنازلات، ولكن تلك التنازلات لم تكن لذلك الطرف المتنازع معه أو تلك القبيلة التي مدّها بالسّلاح، بل من أجل المزيد من إعطاء التنازلات للقذافي، الذي كان مصراً على تمرير برنامجه المستهدف حكم الليبيين إلى ما لا نهاية.

وعليه، لم يتمّ تصالح، ولا تسامح بين القبائل الليبية التي حدثت أو أُحدثت بينها صدامات دامية، إلاّ بتدخل من القذافي بعد طلب من أحد الأطراف المتنازعة؛ ولهذا، لم تحدث صراعات ونزاعات

دامية بين قبيلتين في ليبيا، إلا والقذافي كان خامداً وراء إيقاد نيرانها؛ ومن هنا، لا يمكن أن يتمّ الصلح، إلا إذا خضعت الأطراف القبلية إليه عن طريق الذين جعلهم متخصصين في إيقاد نيران الفتن بين الليبيين، أي: لا يجوز أن يتسامح طرف مع طرف أو قبيلة مع قبيلة، إلا بعد أخذ رأيه، وفي المقابل إن حاول من حاول عن حسن نية، واستجابت له الأطراف المتنازعة بالتسامح والتصالح تدخل القذافي وأزَمَّها على رؤوس الجميع (المتصادمين والذين تدخلوا بغير علمه)، وهكذا لن ينتهي الأمر إلا بعلمه وتدخله، وفقاً لرؤية هو يراها.

. وهكذا كان التخلّي بأسباب الضرورة عن قيمة الاعتراف بالآخر، الذي يجب أن يُقدَّر ويُحترم، وحلّ محلّها قيمة تقليل الشأن، التي تجعل من إقصاء الآخرين وتغييبهم وتحقيرهم ما يسرّ شخص القذافي؛ فالمعلم، والشيخ الواعظ والمرشد، والطبيب المحترم، ووجهاء البلد وأعيانها الذين يجب أن يُقدِّروا ويُحترموا، لم يعدّ لهم شأن في ذلك الزّمن؛ فهم من وجهة نظره لا يزيدون عن كونهم موظّفين؛ فإن أحسنوا الطّاعة فهم لا يزيدون عن كونهم أسماء ليس إلا، وإلا لن يكونوا إلا عدداً يمكن الاستغناء عنهم في أيّ حساب من الحسابات، وحينها يصبحوا من الأعداد المفقودة.

ولهذا، ولّد معتمّر القذافي سؤاله: (من أنتم؟) وبثّه بين الجار وجاره، والطالب وأستاذه، والموظف ومسؤوليه، والجندي وقادته، والمرؤوس ومرؤوسيه، والصغير والكبير، وكذلك بين البائع والمشتري، ومن هنا، كان القذافي مناصراً لكلّ فعل، ولكلّ فرد يخرج عن حدود الأخلاق المعتمدة بين أبناء الشعب الليبي، أو يخرج عن الأخلاق الإدارية المعتمدة في السّلم الوظيفي، أو يخرج عن القانون ولوائحه المعتمدة؛ ممّا جعل المسؤول في زمنه غير مسؤول، وذلك لتبنيّه كلّ من يخرج عن طوره في وجوه الآخرين، وذلك من أجل أن ينتهي كلّ ما يُمكن أن يؤدّي إلى الاعتراف بالآخر، من أجل أن يقتصر الاعتراف عليه وحده؛ ومن ثمّ، انتشرت المفاسد والمظالم؛ فعمّت الشّارع الليبي ومؤسسات الدّولة التي فقدت هويّتها الشرعية، وكأنّها لم تكن دولة.

إذن، حقيقة السؤال (من أنتم؟) كانت هي مرتكز سياسة من لا يقبل رأياً آخر؛ ولأنّه كذلك؛ فلا يمكن له أن يقبل الآخر صاحب الرأي.

هكذا في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع القيم تتبدّل والأفراد يتبدّلون، ولكن دائماً إن عدنا لتلك القيم المقدّرة والمعتبرة، عدنا لذاتنا وهويّتنا التي بها نعتز، وإلا سيُدفع الثمن مرتين؛ ممّا يجعل

البعض يعود للمقارنة بين المرّ والأمر منه، وفي كلتا الحالتين لا منقذ إلا العودة للقيم الحميدة المستمدّة من أعراف المجتمع وعاداته، والعودة إلى الفضائل الخيرة المستمدّة من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله محمد عليه الصلاة والسلام؛ فإنّ عدنا كان الاعتراف بالآخر حقاً يمارس، وواجباً يؤدّى، ومسؤولية يتمّ حملها وتحمل ما يترتب عليها من أعباء، وإن لم نعد ستطول السنة نيران الفتنة الجميع دون أيّ استثناء.

المعاندة:

هي تلك الشخصية اللببية التي كانت متميّزة بلبين جانبها، وسداد رأيها، وحسم أمرها، ورفعة ذوقها، وجمال هويتها، وعدل شريعتها، وحسن قُدوتها، وحُسن أخلاقها، إنّها الشخصية التي أدخلت عليها مجموعة من القيم المنحرفة عمّا ذكرناه من قيم حميدة؛ حتى أنّها قوّضت من كلّ جانب، ومع ذلك؛ فإنّ عناد تلك القيم الرفيعة والجميلة لم يفارقها، ولهذا، ستكون عصيّة على من يواجهها عناداً بعد عناد.

ففي زمن القذافي كان العناد عنواناً رئيساً لنظامه؛ فقد كان على العناد المستمرّ مع الليبيين الذين هم الآخرون قبلوا عناداً أن يكونوا في مواجهة مع عناده، ولهذا، قبلوا الاشتراك في تلك الجمعيات

الاستهلاكية التي أرادها القذافي عنواناً لترخيصهم، فقبلوا الاصطفاف في طواويرها بأسباب الضرورة وتعبئة الشعب غضب على من جاء بهذه الجمعيات الفقيرة.

كانت تلك الجمعيات تباع كل ما لديها دون أن تمنح لأعضائها فرصة اختيار لما يشبع رغباتهم واختياراتهم وأذواقهم المتنوعة، ومع ذلك قبلوا عناداً الاصطفاف في طواوير، وكأنهم مصطفىون أمام صناديق انتخابية، وعندما يصل المشترك في الجمعية الاستهلاكية إلى بوابة البيع وقابض الحسابات بالطريقة البدائية، يستلم ما حُدد له وفقاً لعدد أفراد أسرته، ثم يسدّد القيمة المطلوبة منه، ولكن بعد أن يعود لمنزله يجد ما جاء به لأسرته على غير رغباتهم، ومع ذلك لا بديل له إلا تقبّل الأمر الواقع عناداً.

كانت الجمعيات الاستهلاكية تباع ما يحال إليها من الأسواق العامة الموجهة (الحكومية)، ولهذا، لا مجال لأن يختار المواطن ما يرغبه، وما يحتاج إليه، ومن هنا، دخل عناد القذافي كل المنازل؛ فازداد عنادهم له عناداً.

ولأنّ الشخصية الليبية بأسباب ما، مرّت به من قولبة ممنهجة، اعتادت العناد سلوكاً معبراً عن روح التحدي للآخر، حتى ولو كان الآخر من بني جلدتها، جاءت الأحداث المحفزة على الثورة على

نظام القذافي؛ فثار بركان من لم يكن متوقَّع منه أن يثور، وخمد بركان بعض الذين كان متوقَّع منهم أن يكونوا أكثر حرصاً على الالتحاق بالثوار؛ فياله من عناد؛ فانقلب بعض المنتقدين للقذافي ونظامه من التذافع الثوري إلى التذافع الرجعي نكاية في بعض أولئك الذين أعلنوا الثورة على ذلك النظام المثار عليه.

ولسائل أن يسأل:

لماذا هذا العناد المعكوس؟

أقول:

. في دائرة المتوقَّع وغير المتوقَّع كلّ شيء ممكن، ولكن لكلّ أسبابه، وعلمه ومبرراته؛ فهناك من كان من المنتقدين لأنّه كان يؤدّي رسالة عضو الأمن السريّ، الذي بعض جنوده من مهنتهم أن يظهر ما لا يبطنون، وهذه من معطيات مهن المجنّدين في سلك المباحث والأمن السريّ.

. هناك من تمّ شراؤه في الوقت الميّت (الزّمن الذي لم يعد فيه القذافي مسيطراً على زمام الأمر)؛ فأصبح ذلك المدفوع له ثمنه على غير الذي كان عليه، ممّا جعله غير قادر على البقاء في موقف العناد أمام عناد ما دُفع أو أُعطي له، ولهذا كونه ضعيفاً استسلم طمعاً ليس إلّا، وهذه المواقف لا يمكن أن تكون من

الواعين، بل مثل هذه المواقف تحدث بدون شك من الذين لم يرتق وعيهم بأهمية الوطن وحرية المواطنين.
. هناك من لا يفرق بين تحية العلم (الراية) وتحية الحكومة، أي: لم يفرق بين الوطن وبين المتحكّم في أمر الوطن بغير حقّ.
وعليه:

قد يتساءل البعض:

من أجل من تؤسّس أجهزة الأمن الوطني؟ هل تؤسّس من أجل الذين يميّزون بين تحية (الراية) وبين تحية الحكومة؟ أم تؤسّس للذين لا يميّزون بين تحية العلم وتحية الحكومة؟
في كلا الحالتين أقول:

هي أجهزة أمن تدار بعقول المتربّعين على رأس النظام، وحكومته والأجهزة السريّة والعلنية التابعة للحاكم، أو الحكومة المحكومة من قبله؛ فمن يرضى عنه رأس النظام وحكومته وأجهزته ينأى هائناً، ومن لا يرضى عنه سيكون ميداناً واسعاً لممارسة النشاط الأمني، دون أن تجد الأخلاق والقيم والفضائل وحقوق الإنسان مكاناً لتحلّ فيه. وبما أنّ الأجهزة الأمنية هي العاملة بكلّ نشاط من أجل أن تثبت للحاكم أنّه وحده يساوي كلّ شيء، ولا أحد غيره يساوي أيّ شيء.

. هناك من الناس من غير موقفه عنادا ونكاية في البعض الذين غيروا
مواقفهم من التبعية لنظام القذافي إلى مواجهته، ومثل هؤلاء لا
يزيدوا عن كونهم من الغافلين الذين تجري المياه من تحت
أقدامهم وكأنهم لا يستشعرون شيئا.

. هناك من كان له أناس من قريته، أو مدينته، أو قبيلته، أو حتى من
أقاربه وأسرته، يحسبهم لن يخالفوا نظام القذافي، ولكن لأن
حقيقة أمرهم غير مكشوفة له، كونهم قد انتموا إلى الثورة دون أن
يعلم بذلك؛ فعندما قهرته المفاجأة وجه عناده لهم حتى ظلّ العناد
طريقه؛ فأخذ العناد إلى تلك المسارب الذي ثار الليبيون على
صاحبها؛ فمثل هؤلاء لا مهمة لهم إلا عناد الآخرين حتى ولو
كانوا أقرباء لهم من الدرجة الأولى.

ولسائل أن يسأل:

لماذا هذا العناد، وما هي علله؟

أقول:

العناد لا يزيد عن كونه نكاية في أحد من أحد، وعلله كثيرة،

منها:

. الحقد.

. الحسد.

- . الاستغاظة.
- . سوء النية.
- . التبعية لمن يزور المعلومات حتى يتمكن من تضليل الغير.
- . الغفلة.
- . بيع الذمم.
- ولكن جميع مثل هذه الحالات هي قابلة للتبدل والتغيير
بمعطيات كثيرة منها:
- . تغيير المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.
- . تفويت الفرص على أصحابها.
- . إظهار الحجّة في أيّ نقاش معهم مع لين أسلوب وإدارة حوار
موضوعي.
- . تطهير النفس من الضغائن، والمكائد، والمكر، والمظالم بتقوى الله
تعالى.
- . المعاملة الحسنة.
- . أن يكون الواصل من موقفه الحقّ كالنخلة كلّ ما رمي بحجرة أسقط
رطباً.
- . هناك من امتلأت أنفسهم حسداً، وغيره من الذين كانت لهم
مواقف في زمن القذافي، وجاءت بهم مواقف في زمن الثورة،

ولهذا حُسدوا من البعض، لا لشيء، إلا لمجرد أنهم أصحاب مواقف، ولهذا ظلّ العناد بغير حقّ لم يفارق عقول المعاندين.

. هناك من سرق ونهب تحت مظلة توجيهات وأوامر وفتوات تحلّل نهب أموال وممتلكات الذين انشقوا عن نظام القذافي، والذين يقاتلونه في الجبهات، فسرقوا ما سرقوا، ونهبوا ما نهبوا، ثمّ خربوا ودمروا، في الوقت الذي لم يكونوا فيه يعتقدوا أن تنتصر ثورة الشعب الليبي؛ فكانت جميع أفعالهم هذه أمام مشاهدة وملاحظة الناس الذين يكفرون بهذه الأفعال وما هو على مثلها، فهؤلاء سيظلون مستغاضين من جميع أولئك الذين كانوا شهودا عليهم. وبالتالي سيُظهرون حقدهم على جميع الذين بقوا على أخلاقهم وقيمهم الحميدة؛ ومن هنا، سيكيدون لهم المكائد كلّما سنحت الفرص، ومع ذلك فالخوف والجبن هما المسيطران عليهم، ممّا يجعلهم يتلوّنون بين المعارضة تارة، وبين التأييد تارة أخرى، وكأنّهم زرب نخيل مع أبسط هبة رياح يهتزون بدون أن يكون لهم رأي في الاتجاه الذي يهتزون نحوه.

وعليه تغيّرات العلاقات بين الأفراد أقارب وأبعاد، من علاقات التقدير والاحترام، إلى علاقات المزايدة المستمدّة عباراتها من ضرب الرّمل، وليس المستمدّة عباراتها من الحكمة، وحُسن الرأي، والقيم

الحميدة والفضائل الخيرة، والذوق الرفيع. فكانت الأخطاء من البعض ضدّ البعض تكاد أن تشعل نار الفتنة، وفي المقابل كان التسامح من كاظمين الغيظ للبعض مودّة. {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ} ³⁰.

المناوره:

الشخصية المناورة هي التي تستطيع أن تتعامل مع الظروف الصعبة في الزمن الصعب، من أجل البقاء والنجاة ممّا هو متوقّع من مظالم، أو النجاة من المخاطر بأسباب (أقوال وأفعال وأعمال وسلوكيات بها تُشقّ الدروب وتُبلغ الغايات).

فتلك الشخصية اللببية التي كان الوضوح عنوانا لها، أصبح الغموض بأسباب انعدام الثقة هو الذي يملأ صدرها؛ ولهذا ساد النفاق بين البعض والبعض، حتى أصبح النفاق لدى البعض وكأنته العادة المألوفة التي شبّ الناس عليها، ولكن لا شيء إلا للمناورة اغتنام للفرصة.

³⁰ - آل عمران 173، 174.

وعليه؛ فالشخصية اللببية المناورة هي التي اضطرت إلى دخول الدروب الصّعب من أجل أن لا تُلقى بنفسها إلى التهلكة، ولا تُلقى بآخرين فيها، ففي تلك السنين العجاف، لا منقذ للمتمرد على القذافي ونظامه إلا المناورة، والمخادعة التي قد تمكّن من بلوغ المنقذ وهو (الغاية المأمولة).

ولهذا، كانت الشخصية اللببية تعتبر الحيلة والحذر ضرورة عند دخول المخاطر، ومواجهة الصّعب، ومع ذلك ففي دائرة المتوقع كانت تلك الشخصية تفترض أنّ الإنسان معرّض لأن يقع في غير المتوقع، أي معرّض لأن يقع في الفخ، ومع ذلك لا ينبغي له أن ييأس، ولا يقنط من رحمة الله، أي: ليس له بدّ إلا المناورة، من أجل بلوغ الغايات المأمولة، وهي تحقيق الإصلاح، أو بلوغ الحلّ، أو الاستشهاد دونه.

الشخصية المناورة شخصية مضطرة، ممّا يدعوها للتحايل واللعب بكلّ الأوراق، حتى وإن كان هناك ضحايا؛ فالمهم بالنسبة لها أن تتفادى المخاطر، فهنا؛ لولا المناورات بأسباب الضرورة ما تمّ القضاء على نظام معمر القذافي، وهكذا ستكون المناورات في أيّ زمن مع من لم يترك للحرية أن تأخذ مداها.

فأهل ليبيا كان الصدق، والوفاء، والأمان، والاحترام، والتقدير، والاعتبار، والعرفان من مكّونات شخصياتهم، ولكن بعد أن توجه

القذافي إليهم بفتنه، واستفزازاته، وضغوطه، ومناوراتِه، وسخرياته، وتحايله، وتناقضاته، وردود أفعاله، جعل الشكوك بينهم تسود في الميدان؛ فقد جند كثير من النسوة ضد الرجال والنسوة، وكثير من الذكور، حتى تلاميذ المدارس لم ينجوا من مناوراتِه؛ فقد جند منهم من جند، وانحرف بمن انحرف به منهم، فأصبحت الشخصية الليبية شخصية يملأها الإحباط، حتى أصبح لا وجود لمكان يمكن أن تلتجئ الثقة إليه، وكذلك لم يجد حُسن النية والوفاء مكانا يمكن أن يسودا فيه، ولهذا جعل القذافي للوفاء عيداً، أي: جعل لنفسه عيد يحتفل فيه كل عام بالوفاء.

إنّ الوفاء الذي لم يزد عن كونه مجرد احتفال ذكرى؛ فهو دليل قاطع على أنّ ليبيا أصبحت ساحة بدون وفاء؛ فبعد أن عرف القذافي أنّه قد قضى على قيمة الوفاء بين الليبيين، قرّر أن يتمّ الاحتفال به ذكرى، كما يحتفل الإنسان مرّة واحدة بعيد ميلاه، أو عيد زواجه، أو ذكرى وفاة بطل.

ولمعرفة القذافي أنّ الذي يُحتفل به مرّة واحدة في العام هو الذي لن يتكرر في بقية أيام الأسبوع طول العام، لهذا قرّر الاحتفال بالوفاء كونه لم يعد إلاّ ذكرى.

الإصطناع:

تلك القدوة الحسنة للشخصية اللببية لم تعد (هي كما هي) قدوة حسنة، بل تبدلت وغيّرت بعد أن شوّهت وتشوّهت؛ فبعض المشايخ الذين كانوا يأمرّون بالمعروف وينهون عن المنكر طاعة لأمر الله تعالى، لم يعد لهم مثلاً ليحتذى به؛ فالمثل أصبح لأولئك البعض الموالين لطاعة أولي الأمر أكثر من طاعتهم لله تعالى.

وكذلك المُدرّسة المحترمة التي كانت تقوم بدورين اثنين في وقتٍ واحدٍ (دور الأم والمعلّمة) لم يعد لها مثال يمكن أن يحتذى به؛ فالمدرّسة التي مرّت بظروف صعباب بأسباب المشاكسات والمعاكسات، وانتشار الغش في الامتحانات دون رادع، في مقابل قلة المعاش، ومحدودية فرص العمل الأخرى، وسوء الإدارة المدرسية، وإلغاء مهمّة التفتيش التربوي في تلك السنين العجاف (زمن إلغاء اللغة الإنجليزية من المقررات المنهجية اللببية) فتلك المُدرّسة الأم لم تعد مقبولة، ولا مفضّلة في سياسات التعليم الموجه إلى غير جهة.

ولذات المسببات أصبح المدرّس يتعاطى السيجارة (يُدخّن) مع طلابه المُدخّنين، ويركب معهم في سياراتهم الخاصّة، كما أنّ البعض يلعب الورق معهم كلّما سنحت الفرصة لذلك؛ ففسد التعليم مقررّاً ومنهجاً وقدوة حسنة. وطُمت تلك الشخصية المحترمة التي كانت

لا تقرّ إلا حقّاً، ولا تقول إلا صواباً، ففي ليبيا حتى المنحرف الذي كان يشرب مسكراً، أو يتلّي بما يمكن أن يُتلى به رغبة منه وإرادة، كان يخشي أن يجده أحد خمراناً، ولهذا كان في ليبيا حتى الذي يشرب مسكراً إذا سمع أنّ الشرطة قد قبضت على أحدٍ خمراناً يلعبه مع اللاعنين بصوتٍ عالٍ دون أيّ تردد؛ فما بالك برّدّة فعل الغالبية العظمى المتجنّبة لكل مُحرّم، ومجرّم، ومنهي عنه، ولهذا، كان الاقتداء في ليبيا مفخرة بين الليبيين بكلّ من هو على خُلقٍ عظيم، وعلى علمٍ نافع، ومهارة متميّزة، وسلوكاً حسن.

وهكذا كان الكلّ في ليبيا طائع لأوامر ونواهي القدوة في غير معصية الله تعالى، ومن تكون هذه القدوة، سواء أكانت قدوة الأب، أم الأمّ، أم الأخ والأخت، أم كانت قدوة المعلّم والأستاذ والطبيب، والعالم والشيخ، والواعظ والمرشد؟

ولهذا، تعمّد القذافي تشويه أصحاب القيم الحميدة والفضائل الخيرة؛ فعمل كل ما من شأنه أن يجعل البنات الليبيات خارج ذاكرة الأسرة وبوصلتها الموجهة لها، فقرّر التدريب العسكري العام، وأجبر جميع الدّارسين والدّارسات من الفتيات الليبيات اللاتي هنّ في سنّ المراهقة والشباب المبكر على خلع ذلك الزّي الوطني الرّفيع، ولبس ذلك الزّي العسكري الذي يظهر مفاتن البنات أمام مدربيهم من

الشبان، ثم أنه لم يكتف بذلك؛ فقد دفع بالآباء والأمهات في معسكرات التدريب والمقاومة الشعبية، مثلهم مثل أبنائهم وبناتهم، وكان ذلك بهدف أن يعلم الجميع (الكبار والصغار) الطاعة (له دون غيره) من خلال أخذهم بما يؤمرون به من أوامر وتوجيهات، كلما صدرت إليهم من قبله مباشرة، أو غير مباشرة من خلال العسكريين المكلفين بالتدريب وإدارات المدارس معاً.
وعليه:

فبعد أن كان الاقتداء مفخرة لدى جميع الليبيين بمن هو متعلم، أو حامل كتاب الله، أصبح الاقتداء لدى البعض بمن يتجرأ ويسفّه المتعلمين والعلماء وعلمهم، وبعد أن كان الاقتداء بالعقلاء والحكماء، أصبح الاقتداء بمن يتجرأ عليهم ويشتمهم جميعاً، وبعد أن كان الاحترام للكبير والاقتداء به قيمة معتبرة بين الليبيين، أصبح الكبير لدى البعض لا مكان ولا رأى له، ومن هنا، غابت الذاكرة، فالأسرة، أو العائلة، أو العشيرة، أو القبيلة، أو القرية والمدينة التي لم تقدر وتقدم أكابرها، أصبحت أسرا وعائلات وعشائر وقبائل وقرى ومدن بلا بوصلة، وبدون ذاكرة.

دخل القذافي على مجموع تلك الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والقرى والمدن، ولعب بها يساراً ويميناً، مما جعل الفساد

يتفشى كتفشي النار في الهشيم، ومع ذلك لقد خلف الهشيم شيئا من الجمر تحت الرماد؛ فأوقد نار الثورة، وكان النصر الذي به تمكّن الشعب الليبي من الأخذ بما يمكّنه من العودة إلى ذاكرته وبوصلته، التي بها يتمكّن من تفخيم القيم الحميدة وتعظيمها، وذلك بتعظيم دور الأسرة، والجامع، والمدرسة، ووسائل الإعلام والصحافة، حتى تعود تلك الشخصية إلى مقامها المتميّز قدوة حسنة، ولكن في دائرة غير المتوقع قد تحدث الانتكاسة، ومع ذلك فالشخصية الليبية ستظل متمرّدة على الظلم والظلمة إلى أن تعود الفضائل الخيرة والقيم الحميدة مصدرا للتربية والتعليم.

التمرد:

بعد أن شعر الواعون من أبناء ليبيا أن القذافي قد تعمّد تكسير منظومة القيم الأخلاقية، وتقويضها مع تقويض الفضائل الخيرة المستمدّة من القرآن الكريم والسنة المحمّدية؛ فلم يقبلوا أن تشوّه الشخصية الليبية التي تتولّد القدوة فيها من القدوة الحسنة، فتمرد من تمرد، وثار من ثار، ولكنّها جهود فردية لم تؤت أكلها في حينها، مع أنّها قد بذرت بذورها التي أثمرت بعد سنين من المعاناة، والآلام، والشدائد والأوجاع.

كان القذافي متعمداً أن يكون المرجعية الوحيدة في ليبيا، وطاعته حاكماً ملزمة لجميع الليبيين، فأخذ من أخذ من بعض المشايخ والعلماء ليسوّقوا له الطاعة كونه ولي أمر الليبيين، حتى تهيأ له الأمر وكأنه كذلك، حيث أصبح التلاميذ في المدارس أول ما يعلّمون من قبل مدرّسيهم يعلّمون أن معمر هو الأب، حتى أصبح الجميع يغني (باب معمر).

ولأنّ الشعب الليبي لم يقبل أن يكون معمرّاً وليّاً لأمره، تمرّد الشعب على هذا المسمى، وسفّه كلّ أولئك الذين كانوا يفتون بغير علم، وحتى لا تتكرر طاعة أولي الأمر بغير حقّ، أقول:
علينا أن نميّز بين أمرين:

. أمر ولي الأمر: الذي طاعته واجبة في غير معصية الله مصداقاً لقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} ³¹.

³¹ لقمان 14 ، 15.

. أمر أولي الأمر منكم: وهؤلاء ليس هم أولي أمركم؛ فالفرق كبير بين أولي الأمر منكم، وبين أولي أمركم؛ (فأولي أمركم) هم الوالدان أو من يحلّ محلّهما من الأخوة والأقارب الذين يتعلّق الأمر بهم، أمّا (أولي الأمر منكم) مصداقاً لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} ³²؛ فهم الذين أوليتموهم أمركم وفقاً لدستور أو عرف أو قانون أو عقد اجتماعي وإنساني، ممّا يجعل طاعتهم طاعة للأمر الذي هو منكم، وذلك وفقاً للصّلاحيات والاختصاصات والحقوق والواجبات والمسؤوليات الموثّقة والمشرّع بها.

وعليه: فالمطاع هو الذي يتمّ اتّباعه عن رغبة وإرادة، والطاعة الحقّ لا تكون إلاّ للحقّ والذي يأمر به، ولهذا، في الطاعة اتباع، ونيل تقدير، ونيل احترام، ونيل اعتراف، وتحقيق اعتبار، وفي معكوس المعنى اللغوي للطاعة يكون الضلال والمعصية، وهنا، لا يصح في مقابل الطوع إلاّ المعصية.

³² النساء 59.

ولأنّ الدّين الحقّ من عند الله؛ فالله تعالى أوجب طاعة الرّسول ثمّ تلاها بطاعة أولي الأمر من النّاس طاعة في غير معصية لله، ولذا؛ فإنّ قوله (وأولي الأمر منكم) لا تعني أولي أمركم، فأولي أمركم تعني من يتولّاكم بالرّعاية والعناية كالوالدين والأخوة الكبار، أمّا أولي الأمر منكم؛ فهي تعني الذين اخترتموهم طواعية لأنّ يتولّوا رعاية الأمر الذي هو منكم، وهذا الأمر هو: (أيّ أمر منكم)، سواء أكان سياسة داخلية، أم خارجية، أم سلماً، أم حرباً؛ فالذي اخترتموه لذلك عليكم بطاعته في الأمر الذي اخترتموه من أجله، وهذا يعني لا طاعة له في غير الأمر الذي تمّ اختياره ليكون عليه وليّاً راعياً. ولكن هناك من يولّي على الأمر فينقلب على من أولوه رعاية الأمر الذي أولوه عليه، ممّا يجعله يخطو بأوّل خطوة لتغيير الدّستور، أو العمل بقانون الطواري كما كان في زمن حسني مبارك الرئيس السابق لمصر؛ الذي قمع الشعب المصري بكلّ الوسائل المكّمة للأفواه المطالبة بالحرية، وهناك من الطغاة من غير عناوين الإدارات والمؤسسات، كما غير المسؤولون من مسؤولين لهم من القدرات والمهارات والخبرات ما يكفي لإدارتها، بأخرين ليس لهم من القدرات شيء، كما هو حال القذافي الذي ولى على النفط من لا علاقة له بعلم النفط وسياساته، وولى على التعليم من لم يتأهل حتّى بالشهادة

الإعدادية، وولّي على الصّحة من تخصّصه جغرافياً، وهكذا كلّ شيءٍ
تغيّر بغير حقٍّ؛ فأصبحت المظالم هي السائدة وآلام الشعب وأوجاعه
تتضاعف، والرفض جنباً إلى جنبٍ معها يتضاعف إلى أن بلغ السيل
الزبا؛ فثار الشعب وقبل دفع الثمن من أجل الحرّية، وهكذا سيقبل
بدفع المزيد إلى أن يبلغ الحرّية ممارسة وأمناً وعدالة وتداول سلطة
عن رغبة وإرادة.

وعليه: فإنّ الذين يقولون طاعة أولي الأمر واجبة، نقول لهم: نعم،
ولكن في مرضاة الله تعالى، أي: لا طاعة لهم في غير ذلك، فإن كان
الحاكم ظالماً؛ فهل الله تعالى يؤيّد ظالماً أو يناصره ليكون عبيده
المؤمنين مؤيدين له ومناصرين؟

وإذا كان الحاكم مفسداً في الأرض، فهل يكون هذا الحاكم في
مرضاة الله تعالى؟

بدون شكّ للفساد أنواع متعدّدة ومتنوّعة، منها:

. تزوير الانتخابات.

. شراء الذمم.

. اختلاس أموال الشعب.

. العبث بشروة الشعب وتبذيرها.

. تجهيل الشعب.

- . بثُّ الفتن بين أبناء الشعب ومكوّناته الاجتماعية.
 - . نشر الوساطة والمحسوبية.
 - . اصطناع التّأزّمات الوطنية.
 - . الحرمان من ممارسة الحقوق.
 - . الحرمان من أداء الواجبات.
 - . الحرمان من حمل المسؤوليات.
 - . ارتكابه للمفاسد الأخلاقية، ونشر غيرها من المفاسد في البلاد وبين العباد.
 - . تقديم الأقارب وبطانة الظل على حساب التخصص والمهارة والخبرة والدراية بالمسؤولية الوطنية، وما يترتّب عليها من تحمّل أعباء جسام.
 - . العمل على توريث الحكم للأبناء على حساب إرادة الشعب وسيادته.
 - . سفك الدّماء بغير حقّ.
 - وعليه: كيف يمكن أن يكتب التقدّم للوطن؟ وكيف يمكن للمواطن أن يطيع ولي الأمر وهو على هذه المفاسد؟ وهل طاعته وهو على هذه المفاسد هي طاعة في مرضاة الله تعالى؟
- نقول:

طاعة ولي الأمر واجبة، ولكن إن أصبح ولي الأمر على مجموعة من المفسد؛ فلا طاعة له فيما يرتكبه من مفسد.

إذن، طاعة أولي الأمر في مرضاة الله لا يمكن أن تكون فيما يرتكبه أولو الأمر من مفسد ومعاصٍ، بل الطاعة فقط في مرضاة الله حيث لا مفسد، ولذا، إن كانت المفسد سائدة في سياسة أولي الأمر منكم؛ فلا طاعة لهم في معصية وإفساد في الأرض، قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ} ³³.

ولأن من بين الإفساد في الأرض قتل النفس التي حرم الله مصداقاً لقوله تعالى: {أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا} ³⁴.

إذن أولو الأمر إن قتل منهم من قتل نفساً بغير نفسٍ فقد أفسد، ولأن بعضاً من أولي الأمر يعلم أن من قتل نفساً بغير نفسٍ فلا كفارة له ليكفر بها عن ذنبه؛ لذا؛ فلن يكون حريصاً على الأنفس الأخرى؛ فالذنب الأول يكفيه ذنباً، ومن هنا، سيكون أكثر تمادياً في سفك الدماء بغير حقٍ لعلمه أنه لا مغفرة له في تلك النفس البريئة التي سبق

³³ البقرة 11، 12.

³⁴ المائدة 32.

له قتلها بغير حقّ، وبهذا الذنب يُصبح وكأنّه قتل النَّاس جميعاً، وبالتالي لن يتردّد في المزيد من القتل بغير حقّ، ولأنّ ذنب قتل النفس الواحدة هو ذنب جسيم لا مغفرة له، ويساوي قتل الأنفس كلّها، فالقتلة يعلمون أنّهم قد فعلوها مع مظالم بغير حقّ؛ لذا لم يتأخر أحد منهم عن قتل المزيد من الأنفس بغير حقّ، وذلك لاستواء الأنفس عندهم بالقتل دون تردّد، ومن هنا، كانت جميع مفاسدهم كفيلة بتوليد التمرد والثورة.

وعليه:

أقول:

إن أردنا النهوض بالبلاد إدارة، وتخطيطاً، وعلماً ومعرفة، واقتصاداً (إنتاجاً وبناء وإعماراً)، وعلاقات اجتماعية وإنسانية طيبة؛ فعلينا بالعودة إلى القيم الحميدة التي استمدّها الشعب من أعرافه وعاداته العربية الإسلامية، والعودة إلى تلك الفضائل الخيرة التي استمدّها الشعب من القرآن الكريم والسنة المحمّدية الشريفة. أي: علينا أن ننفذ الغبار الذي تراكم بأعمال على قيمنا التي كوّنت كبرياءنا، وجعلت منّا القدوة الحسنة، لتكون قيماً ناصعة من جديد في تربية أبنائنا، من خلال الأسرة، والجامع، والمقررات والمناهج المدرسية

والجامعية، ومن خلال البرامج الإعلامية والصحفية ومن خلال القدوة
الحسنة³⁵.

³⁵ عقيل حسين عقيل، وماذا بعد القذافي؟. المجموعة العربية للتدريب ونشر،
القاهرة، ص 113 . 131.

الشخصية الوطنية

في

دائرة غير المتوقع:

الشخصية الوطنية قد لعبت أدوارا تاريخية كبيرة عبر الزمن، وستظل في دائرة المتوقع لآعبة لمثل تلك الأدوار التاريخية، ولكن في دائرة غير المتوقع قد لا تتمكن من لعب ما كانت تلعبه من أدوار وطنية، وهنا، تكمن علة، تستوجب البحث فيما يمكن أن يؤدي بها إلى ما لا ينبغي ولا يحمد عقباه لتعود الشخصية الليبية وطنية هي كما هي عبر التاريخ.

ولأن الشخصية الليبية تمتد ثقافة من البدو إلى الحضرة؛ فروح العصبية في بواديهها ظاهرة، وروح المدنية في حواضرها ظاهرة، أي: مع أن الشعب واحد في دولة واحدة، لكن الشعب لم ينتقل جملة واحدة من البدو إلى المدنية والتحضّر.

ولذا، فإنّ دائرة غير المتوقع تقبل بعدم انتقال الشعب دفعة واحدة من البدو إلى الحضرة، ذلك لأنّ الافتراض هو أن ينتقل البدو من البداوة إلى المدنية في وقت واحدٍ عندما يعيشون جميعا في مدينة واحدة، ولكن عندما يتفرّقون بين حياة البداوة في بواديهها

وصحاريها وحياة الحضارة في مدنها، فستظل البداوة بداوة ولن تبلغ المدنية إلا إذا عاشت الحياة المدنية في مراكزها الحضرية.

فالشخصية الوطنية في دائرة غير المتوقع نسبيا، لها رؤى مختلفة تجاه قيام الدولة الوطنية، منها:

- . بالنسبة للشخصية الفيدرالية لا ترى مستقبلا للدولة الوطنية إلا النظام الفيدرالي، ولكن غير المتوقع بالنسبة لها قد يكون مفاجئا.
- . بالنسبة لشخصية حزب الإخوان المسلمين لا يرون مستقبلا للدولة الوطنية إلا بانتشارها إسلاميا مع انتشار الإسلام، ولهذا بالنسبة لهم لا معنى للحدود، ولكن غير المتوقع قد يفاجئهم بعلامات الاستفهام والاستغراب والتعجب.
- . بالنسبة للأحزاب الأخرى لا تراها دولة وطنية منظمة إلا وفق رؤاها المختلفة، ومع ذلك تقبل بالوفاق الذي يجعل الوطن دولة مستقلة ذات سيادة، أما غير المتوقع بالنسبة لهم كل شيء يتبدل مع تبدل مصالح الأحزاب المنتمين إليها اختلافاً، مما يجعل غير المتوقع من غيرهم أن يراها دولة ديمقراطية حيث لا أحزاب.
- . بالنسبة للوطنيين، لا يرون جمالا للدولة إلا بتنوع ألوان طيفها، ولا يرونها دولة ديمقراطية إلا بتداول السلطة فيها، أما غير المتوقع بالنسبة لهم أن يصبح الوطن دولة دينية أو علمانية.

وعليه؛ فالشخصية الوطنية مع أنّها لا ترى الوطن إلا دولة واحدة، لكن في دائرة غير المتوقع إن لم تتكاثف جهود الوطنيين قد تصبح الدولة دولة فاشلة أو أنّها تصبح دويلات يصعب عليها أن تحافظ على كياناتها.

ولهذا؛ فالوطن في دائرة غير المتوقع هو أن تسود فيه أقلية على حساب أقليات أخرى، أو أن تسوده أكثرية فلا تجعل متنفساً لأيّة أقلية من أقلياته، أو أن يصبح فيه عدد الغرباء على حساب عدد أبنائه، فيه القوي يُقصي الضعيف، والرّاعي يقلل من شأن الرّعية، والقيم فيه تتبدّل بغير حقّ، وتقوّض بيدٍ من حديد.

وطن هذا حاله، أرضه طاردة، وسماؤه ملبّدة بالغيوم الغبارية، نهاره بلا شمس، وليله بلا قمر، وكلّ شيء فيه يتبدّل. الجار فيه لا يوصي خيراً بجاره، والمعلّم لم يعدّ قدوة حسنة لطلابه، والشيخ لم يعدّ مؤهلاً للمشيخة، والفارس لم يعدّ يركب الخيل، والرّعاة فيه لغير أهلها، والشهوة رأس مال قمة سلطانه.

وطن هذا حاله، أحراره عبيد، ومآتمه شهداء، وأفراحه مؤجّلة، أسواقه منهوية، وقمّامته أعلى من جبال أطلس، غير أنّ جبال أطلس تغطيها الثلوج، أمّا قمّامة الوطن؛ فسكان المدينة كلّ يوم يختنقون من غازاتها السامة المتطايرة في كلّ غرفة.

في دائرة غير المتوقع رأينا الدّولة اللببية دولة بلا جيش وبلا شرطة، دولة فيها السّلاح بأيدي الجميع، والكتائب المسلّحة (غير الشرعية) تتحكّم في الأمر كرهاً، فيها المؤتمر الوطني العام (المؤتمر المنتخب) بين الحين والحين يُداهم بقوة السّلاح حتى أنّه بقوة السّلاح قد أقرّ قانون العزل السياسي خوفاً، وكذلك تحت ضغط السّلاح تمّ اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان في بيجامة نومه. في الوطن عندما تمسّ الهوية يصبح من يمتلك القوّة يفرض نفسه على الآخرين كما يفرض سياسته ويفرض رؤيته، وعندما يتأكّد له ذلك يطرح سؤاله على الشّعب:

من أنتم؟

سؤال طرحه القذافي على الليبيين الذين ثاروا على نظامه، وها هو اليوم السؤال ذاته يتكرّر طرحه من بعض المجموعات التي امتلكت القوّة، ولم تخضع بعد لسيطرة الدّولة اللببية بعد سقوط القذافي. فهؤلاء يقولون: من أنتم؟ لكلّ من يقول لهم كفّوا أيديكم عن الوطن. إنّ الذين يقولون لناس من أنتم؟ يرون أنفسهم مختلفين عن غيرهم من الناس، فالمليشيات المتطرّفة عن سيادة الدّولة عندما يقال لأعضائها عودوا إلى أماكنكم، يقولون لكلّ قاتل لهم: من أنت حتى تقول لنا: عودوا إلى أماكنكم؟

فالذين يقولون للآخرين من بني الوطن: من أنتم؟ هم في حقيقة أمرهم بهذا الأسلوب سيجدون أنفسهم قادمين على فقدان الوطن بكامله، سواء أكانوا يدرون أم أنّهم لا يدرون؟ فهم بهذا الأسلوب لا يزيدون عن كونهم متمسّكين بسلطة أو حكم في مقابل خسارة الوطن. ومثل هؤلاء هم من يقدّمون مصالحهم الشخصية على حساب المصالح العامّة وطنيا.

ومع أنّ في دائرة المتوقّع لا يمكن لمندوبي الدّول أن يخاطبوا العالم من منصّة الأمم المتحدة ضدّ رؤساء دولهم، ولكن في دائرة غير المتوقّع يمكن لمندوب الدّولة أن يخاطب العالم من كرسية بالأمم المتحدة ضدّ سياسة قمة سلطان دولته، وهذا ما فعله المندوب الليبي عبد الرحمن شلقم من الكرسي الليبي بالأمم المتحدة يوم 23 فبراير 2011م، مخاطبا هيئة الأمم المتحدة بأن تتخذ قرارها لإنقاذ وطنه من نظام معمر القذافي؛ فكان القرار تحت البند السابع من أجل إنقاذ ليبيا.

الفصل الخامس

الاستبدال السياسي

بين

متوقع وغير متوقع

الاستبدال السياسي

الهوية الوطنية هي انطباع المواطنين بما تشربوه من لغة وعرف ودين وعادة وتاريخ على أرض الوطن الذي توارثوه من الآباء والأجداد، وذلك بما يظهر بينهم من علاقة أخلاقية ومصيرية تجعلهم يضحون في سبيله وكنفتا الحياة والموت عندهم متساوية؛ فالهوية بوصلة توجيه الذاكرة الاجتماعية والأخلاقية والوطنية بما يتطابق مع التاريخ المنتمي إليه.

فالهوية الوطنية قيمة تنمو تربية وثقافة وتاريخا، ويرسخها العرف والدين واللغة والعادة، وتتجسد في سلوك المنتمين إليها تحت مظلة الوطن الواحد، بها تنطبع وتتميز المجتمعات ذات الخصوصية المشتركة أصلا وانتماء.

ومع أنّ الهوية هي البوصلة الموجهة للحركة والسلوك الفردي والجماعي والمجتمعي، لكن في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع فإنّ للثقافة والتربية والتعليم والفكر تأثيراتها بما يجعل الاستبدال في مواجهة بوصلة الانتماء.

ومن ثمّ، يرتبط مفهوم الاستبدال بدلالة وجود البديل، واستبدال الشيء بغيره إذا أخذ مكانه؛ فالاستبدال يقوم بالضرورة على وجود كينونتين منفصلتين، يفترض أن يؤدّي دوراً متماثلاً باختلاف مستوى الأداء ونوعه، وهنا، تُحدث الأنا مفاضلة بينهما بما يفضي إلى استبدال القديم بالجديد وفق معطيات مختلفة، ووفقاً للمصلحة، أو المنفعة، التي بها يتمّ تجنّب الأضرار والمخاطر، في حالة ما إذا كان المستبدل معرّضاً للمخاطر، أو التهلكة والانهاء، فيصبح التخلّص منه على سلّم الأولويات قبل أن يتمّ القضاء عليه من قبل الآخرين.

ويتّضح هذا الأمر على الصّعيد السياسي بصفة خاصّة عند بعض المقرّبين والموالين للأنظمة الحاكمة؛ فمثل هؤلاء إذا ما عرفوا أنّ الحاكم أو النظام الذي يوالونه أصبح معرّضاً للسقوط؛ يسارعون بالتخلّي عنه قبل موعد سقوطه، ويتمّ القبول باستبداله حتّى لا يتعرّضوا للمساءلة على ما فعلوا في عهده من مفاسد وجرائم.

أوجه أفعال الاستبدال السياسي:

أفعال الاستبدال تتمّ على أوجه منها:

أولاً: أنّ تنسحب مجموعة من العناصر التي كانت توالي النظام من ميادين المواجهة، ثمّ تهرب إلى الخارج تحت غطاء الهجرة،

وطلب اللجوء السياسي، قبل أن يزداد عدد اللاجئين والمهاجرين وتصبح الأمور؛ فهؤلاء الحدّاق كما تسابقوا على اغتنام الفرص وأخذ المغام والفوز بالمكاسب في ذلك النظام، هم الحدّاق والمنافقون أنفسهم الذين يتسارعون إلى الهروب من أجل المحافظة على تلك المكاسب لأجل سلامتهم وسلامتها من المخاطر المتوقّعة وغير المتوقّعة في دائرة الممكن.

ثانياً: الانسحاب من المنظومة الحاكمة والتطلّع إلى الثائرين على تلك المنظومة ليكونوا بديلاً للسابق مع وافر المناقفة والمبالغة في إظهار المواقف المزيّفة في القول والعمل والسلوك، وذلك لأجل الاستمرار في نيل المزيد من المغام والمكاسب كما كانوا يفعلون؛ فمثل هؤلاء دائماً هم يتقلّبون، ولكن في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع فإنّ لكلّ قاعدة شذ، فبعض الذين انتموا أو عملوا تحت مظلة أحد الأنظمة، ثمّ لم يقبلوا ارتكاب الممارسات السلوكية التي لا تليق بأخلاق المواطنة الكريمة، ولم يناصروا ذلك الحاكم على ظلم وباطل؛ فحافظوا على مكارم أخلاقهم وقيم مجتمعهم الحميدة وفضائلهم الخيرة، ثم انسحبوا هدوء كي لا يتعرّضوا للمخاطر؛ فإنّ انضمامهم

للبديل وأخذه بديلاً لهم لا يعدّ منقصة يمكن أن يشار إليهم بها؛ فهؤلاء ومن على مثلهم مواطنون لهم أن يمارسوا حقوقهم، ويؤدّوا واجباتهم، ويحملوا مسؤولياتهم مواطنين أحراراً كغيرهم من بني الوطن.

ثالثاً: إنّ المواطن الذي عمل مسؤولاً على أهم درجة من درجات السلم الوظيفي دون أن يوافق أو يسرق أو يزيّف الحقائق أو يظلم ويفسد، ثمّ تبين له أنّ انحرافات بدأت تظهر من قبل ذلك الحاكم الذي هو أحد أعضاء حكومته؛ فليس له بدٌّ في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع إلاّ العمل من أجل البديل الموضوعي.

والبديل يمكن أن يكون شرعياً ويمكن أن لا يكون؛ فالشخص الذي كان قريباً مقرباً لقريبه وهو على قمة سلّم السلطان، وعمل ما في وسعه من أجل نيل المكاسب والمغانم وارتكاب المظالم، ثمّ أسرع بأخذ البديل الأوّل؛ فلا ثقة فيه مع أيّ بديل يتّخذ وإنّ تلوّن بجميع ألوان القيم.

فالاستبدال هو ذلك القرار المرتكز على معطيات سابقة أو آنيّة، وينبثق من قراءة متغيّرة بين الواقعيّة والنفعيّة، واقعيّة عندما يحدث اختلال قيمي بين المُستبدل القديم والبديل الجديد بحيث ترجّح

كفة البديل الجديد قيماً بما يستوجب استبداله، أمّا النفعية؛ فهي ترجيح محض لمصلحة الأنا في ضوء متغيّرات الحدث ونتائجه المتوقّعة أو غير المتوقّعة.

وفعل الاستبدال يوجب وجود البديل، وجوداً محدثاً في صورة الاستبدال الواقعي، ومسبقاً في حالة الاستبدال المنفعي، حيث في هذه الحالة تكون الأنا قد أسست البديل من قبل وجعلته في خانة الانتظار لحين وصول اللحظة التي تدفع الحسابات النفعية لاتخاذ قرار الاستبدال.

أنواع الاستبدال

1 - الاستبدال الموجب:

لاشكَّ أنه من البديهي في دائرة الشائبة الضدية أن يكون لدينا وجهان للاستبدال، وجه موجب، وآخر سالب؛ فالموجب هو ذلك الاستبدال الذي يتمثل بغاية إصلاحية، تهدف من خلال القراءة الحثيثة للمعطيات الانتقال بالإنسان نحو الأفضل من خلال استبدال كلِّ ما أصبح في حركة الزّمن متخلفاً أو بالياً أو منحرفاً أو معوّقاً للتقدّم من أجل البديل الذي يدفع بمسيرة الحضارة الإنسانية المجسّدة في الأعمار والإصلاح نحو الأفضل والأجود والأسرع والأكفأ والأحسن، مثل هذا الاستبدال هو الشكل الموجب لهذا الفعل الإنساني؛ فهو استبدال قيمي، بمعنى أنه ينطلق من قياس حقيقي لقيمة المُستبدل ووجوب استبداله، ذلك أنه بالقياس إلى البديل الجديد أقلّ قيمة من ذلك السّابق؛ فوجب بعيداً عن العاطفية أن يحصل فعل الاستبدال بناء على المقياس القيمي؛ ففي مسيرة الإصلاح والأعمار لا يمكن أن تقتصر في عصرنا على استخدام أدوات استخدمت قبل مائة عام، ولذا، لابدّ من حصول عملية الاستبدال بما يوافق التطوّر الهائل في الفكر الحضاري ومنجزاته

العملية، وذلك بوجود بدائل جديدة متنوّعة وخلاّقة من أجل إحداث
الثقلة إلى المستقبل المأمول حضارياً؛ فلا بدّ من استبدال تلك
الوسائل بوسائل جديدة أكثر إيجابية في بناء التقدّم الحضاري.
وعلى مستوى الإنسان وقيمه يحصل فعل الاستبدال عندما يتأكّد
له أنّ قيماً بالية كان شديد التمسكّ بها لم يعد لها قيمة أمام القيم
التي تعرّف على حقيقتها من بعد؛ فالزواج القسري على سبيل المثال
الذي كان يحصل في كثير من القرى العربية ويتمثّل على وجه
التحديد بضرورة أن يتزوج ابن العمّ من ابنة عمّه بغض النظر عن
موافقتها من عدمها؛ فهذا النوع كان من القيم العصبية القروية
الراسخة في الأسر الممتدّة إلى حدّ بعيد، ولكن التطوّر والانفتاح
والعلم جعلت الإنسان يستبدل هذه القيمة التي يفتخر بها بقيمة
جديدة تقوم على احترام قرار الاختيار وبما يُمكن من نيل التقدير
والاعتبار.

وعليه، يمكن أن نحدّد فرقاً محتملاً في هذا الشكل من
الاستبدال هو الفرق القيمي، مستبعدين المؤثرات العاطفية أو
الرغباتية، ومقرّين أنّ تقدير القيمة له مقياس أفضل في هذا النمط
الاستبدالي الموجب، ولذا؛ فأيّ استبدال موجب هو الذي لا يكون
على حساب مستقبل الآخرين ولا على خصوصياتهم وما يأملون.

2- الاستبدال السالب:

يقوم الاستبدال السالب على مقياس منفعة الأنا بغض النظر عن القيمة الحقيقية للمُستبدل، وإن كانت قيمة المُستبدل هي أكثر من قيمة البديل، ولكن الحسابات النفعيّة والمنفعيّة ترفض جعل القيمة الحقّة مقياساً لفعل الاستبدال، ولهذا؛ فإنّ هذا الاستبدال هو نمط أناني يجعل دائرة القرار محصورة بحسابات الرّبح والخسارة للأنا على ضوء المتغيّرات وتفاعل الأنا بأنانيّتها وانسحابها، مع تجاهل تام ومقصود لدور التقييم الحقيقي الواقعي، وللقيمة المرجّحة بين المُستبدل والبديل، ممّا يجعل قرار الاستبدال قراراً نفعياً أنانياً محضاً.

ومن الجدير بالقول: إنّ هذا النوع يسود الذوات الضعيفة والانهازامية المنسحبة، ذلك أنّها لم تبني لها قاعدة قيمية تمكّنها من الارتكاز المستمر في قراراتها المفضية إلى التمسك بالقيم الحميدة والفضائل الخيرة، ولذا؛ فهي ذوات فارغة من مضامينها، وهي أقرب ما تكون إلى صورة بالون الهواء، مع أنّه ملوّن وجميل لكنّه لا يحتوي إلاّ على الهواء؛ فهو فارغ من كلّ ما يمكن أن تكون له قيمة سوى الهواء قيمة الحياة المجانية، لذلك نجد مثل هؤلاء يتخذون قرار الاستبدال ما إن يشعروا أنّ خطراً محتملاً يهدّد منافعهم ومكاسبهم

ومصالحهم التي يعتقدون أنّها رأس مالهم الوحيد، وأنّ كلّ شيء آخر لا قيمة تقدّر له حتّى وإن كانت له عند الآخرين قيمة.

وهذا السلوك منفتح عند هؤلاء زمناً ونوعاً وكمّاً؛ فهم لا يابهون لقيمة اللحظة الحاسمة إلّا بمقدار رغبتهم بالمحافظة على مصالحهم، وكذلك بالنسبة إلى الكمّ والتّوع؛ فمثل هؤلاء وإن شاركوا الآخرين فيما شاركوهم فيه لن تكون مشاركاتهم دافعة تجاه وحدة المجتمع وبناء الوطن وإعمارها الذي يجعله متبوء مكانة حضاريّة إنسانيّة.

مرتكزات الاستبدال:

يرتكز قرار الاستبدال في الواقع الافتراضي بتحقيق معطيات القيم الموجبة والسالبة على مرتكزات منها:

الاختيار:

يمكن القول: إنّ الاستبدال المرتكز على الاختيار يقوم بشكل أساس على مبدأ التفضيل، ذلك أنّ الدوات تتفاضل في نواحي كثيرة قيمية نوعية وماديّة، الأمر الذي يفضي إلى إمكان تفضيل ذات على أخرى وفقاً لمبدأ الاستبدال الاختياري، ووفقاً لمقاييس منطلقة من إحاطة الأنا بقيمة ما هو قابل للتفاضل وصولاً إلى قرار الاستبدال الذي يتأسس على مبدأ المفاضلة مع الإقرار بقيمة المتروك من القيم

المستبدلة، ذلك لأنّ الاختيار كان تفضيلاً فقط ودون حط من القيم الأخرى.

إنّ الاستبدال الاختياري في دائرة المتوقع وغير المتوقع يكون بين أفضل وأفضل منه، أو حسن وسيء، أو بين سيء وأسوأ منه، ممّا يجعل الحركة في حالة امتداد على سلّم القيم صعوداً وهبوطاً، ولكلّ ثمنه الذي لن يكون متساوياً في حالة السلّم وحالة الحرب، ومع ذلك لكلّ حالة من الحالتين هامش امتداد وانكماش؛ ففي حالة السلم وقمة سلّم السلطان يتحكّم في الأمر وحسم الصراع في الداخل كلّما شبّت نار من نيرانه، لا يمكن لمنتفع أن يغيّر رؤاه تجاه بديل مشكوك في أمره؛ فالمنتفع لا يميل سلباً أو إيجاباً إلاّ مع ميول النظام سلباً أو إيجاباً، وفي حالة ميل النظام سلباً (إلى المخاطر) لا يمكن له الميل معه إلاّ سلباً (في الاتجاه المعاكس) وإذا مال النظام إيجاباً (في اتجاه المزيد من كسب المنافع) ليس له بدّ إلاّ التمسك بالاتجاه ذاته مع المزيد من تقديم الولاءات.

أمّا في حالة الحرب أو ظهور الاضطرابات أو المواجهة مع الآخرين؛ فإنّ للمنتفع رؤية أخرى تميل دائماً في الاتجاه الأكثر سلامةً وأمناً، أي: في اتجاه الابتعاد عن كلّ ما يقرب من الخطوط الساخنة (تجنباً للوقوع في المخاطر) وذلك من أجل السلامة وحصول المنفعة. فالميل الإيجابي المتوقع من وجهة نظر البعض من

المحايدين لو كان هناك ميل إيجابي من أولئك النفعيين مع النظام المتّجه إلى الهاوية لا يمكن أن يكون إلا معه مناصرة من أجل البقاء المشترك أو الفناء المشترك، والمناصرة قد تكون متكئة على مبررات المنفعة المشتركة، أو رابطة العصبية، أو الإحساس بالخطر الآتي من الآخرين الذين لا يفرّقون بين رأس النظام وأعوانه على مختلف درجات سلّم السلطان، وفي دائرة الممكن أيضاً هذا الأمر يجعل البعض يفكر مرتين بين الاستسلام تفادياً لمزيد من سفك الدماء بغير حق، أو أن يقبل دفع الثمن مرتين (الخسران في الدارين)، وفي مثل هذه الحالة فإنّ أنظار النفعيين لا تتجاوز أقدامهم.

أمّا أصحاب القضايا؛ فلا يأبون بالمنافع الزائلة ولا إليها يلتفتون ولا يميلون؛ فهم المتمسّكون بالحقّ والمرشدون إليه؛ فلا يخافون لومة لائم، هم رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع، عندهم الحياة الدنيا متاع الغرور مصداقاً لقوله تعالى: {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} ³⁶، وقال تعالى: {رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ

³⁶ القصص 77.

الرَّكَاءِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ³⁷.

الإرادة:

الإرادة وعي بما يجب وبما لا يجب، وهي قرار يصدر للإقدام الاختياري دون إكراه على ما يجب أو ما لا يجب، مع تحمُّل ما يترتب عليه من أعباء ومسؤوليات، والإرادة وثيقة الصلة بالوعي بفعل يحققها ويخرجها من المعنوي إلى المحسوس، الذي يُظهر العلاقة القويّة عن ثقة مع الموضوع الذي به ظهرت إلى حيز الوجود المشاهد والملاحظ.

والإرادة في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع تكون مسؤولة وقد لا تكون؛ فعندما تكون مسؤولة عن الأخذ بالبديل تحقّق للفاعل وللموضوع الاعتبار والاعتراف والتقدير، وعندما لا تكون مسؤولة عن اختيار البديل لا تحقّق لصاحبها الاعتبار ولا الاعتراف ولا التقدير، بل تحقّق له الندم يوم لا ينفع.

إذن، الإرادة قرار يحمل مسؤولية، والمسؤولية لا تكون إلا بوعي تام بما سيتحمّله الإنسان مع وافر الرضا بما سياترّب على ما أقدم

³⁷ النور 37، 38.

عليه من أخذ ببديل على حساب بديل آخر، سواءً أكان ذلك المترتب سالباً أم موجباً.

ولأنّ الإرادة نتاج قرار قابل للتنفيذ؛ فهي بعد التنفيذ في دائرة المتوقع تُمكن الإنسان من تحمُّل أعباء المسؤولية دون تردّد، أمّا الإقدام على الفعل بدون توافر الإرادة؛ فقد لا يحقق للفعل إنجازاً بأسباب الخوف والتردّد.

فالإرادة المسؤولة الواعية التي لا يتخلّى فيها الإنسان عن تحمُّل ما يترتب عليها من أعباء جسام، لا ندم يترتب عليها، ولهذا؛ فإنّ لكلّ شيء قاعدة إصلاحية واستثناء إفسادي.

وفي مقابل هذه القواعد تظهر الاستثناءات من قبل الأنا أو الآخر، ممّا يجعل مَنْ وضع نفسه على قِمة السّلطان مهيمناً على كلّ أمر سياسي واقتصادي واجتماعي في خانة الاستثناءات مطارداً بكلّ كامنٍ وظاهرٍ، حتى وإن نصّب نفسه شرطياً مدّعياً سلامة الوطن والأمن العام وتنفيذ القوانين بحزم، أو حتى وإن نصّب نفسه واعظاً ومرشداً بما أنّه في دائرة الاستثناءات لن يكون إلاّ مطارداً حتى النهاية.

ولهذا؛ فكلّما اشتدّت المطاردة واشتدّت التآزّات بين قاعدة الاعتبار وقِمة السّلطان، وهُدّد الآخرون بالموت من قبل من هم في دائرة الاستثناءات، أصبح الموت عندهم مطلباً مع توافر الرّغبة،

ولهذا؛ يفقد من هو على قِمة سلم السلطان مكانته، ويفقد الشرطي سلاحه، والواعظ حُجته التي بها يلاحق الآخرين، ويكون كلّ منهم ضحية مستبدلاً بلا ثمن.

وعليه؛ فإنّ الموت الذي هو سلب الحياة يتحوّل إلى قيمة عالية بها يتمّ نيل الاعتراف والتقدير والاعتبار عندما يكون عملاً يرجو الإصلاح بتحرير الوطن، أو صدّ خطر يحاك ضده، أو ضدّ الشرف والدين والقيم الحميدة والفضائل الخيرة.

ويتصوّر كثير من الناس أنّ الإرادة هي حُسن الاختيار، لكن لو كان الأمر كذلك، لكان المسميان لمعنى واحد، والدليل على ذلك أنّ الإرادة عندما تكون أمام أمرين فإنّها تختار أحدهما أو تستبدله دون الآخر، وكذلك؛ فإنّ الإرادة عندما تتخذ قرارها يكون هذا القرار في اللحظة نفسها اتجاه هذا الأمر، أمّا الاختيار فيكون من أمور متعدّدة يقع الاختيار على واحد منها يتمّ دفعه للإرادة التي تتخذ قرارها فيه.

فلاستبدال، إمّا أن يكون بين أمرين، أو بين اختيارين وفقاً لما تمليه القيم، أو ما تمليه المصلحة، أو حتّى ما تمليه الأطماع، وإمّا أن يكون الاستبدال الإرادي من متعدّد البدائل؛ فالإنسان يرادته الحرّة يستطيع أن يختار أو يستبدل ما يشاء وفقاً لتفضيلاته، أو وفقاً لما هو أقلّ ضرراً، أو لما هو أكثر ضرراً من غيره؛ فأصحاب الشرّ لا

يفضّلون غيره بإرادة، وأصحاب الحقّ والخير لا يفضّلون غيره، وهكذا كلّ شيء بإرادة، ومن بين هذا وذاك في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، يستطيع الإنسان أن يُرتّب بدائله وفقاً للمتاح مع مراعاته للطرف الزماني والمكاني ولكلّ خصوصية لا تتطابق مع خصوصيات الآخرين وإن تماثلت معها.

ولأنّ العلاقة قويّة بين الإرادة والاختيار والرغبة في الاستبدال، ودرجة التفضيل بين ما هو قابل للاختيار منه، أو قابل لاستبداله بالكامل، فإنّ التقييم للاستبدالات أو الاختيارات والتفضيلات يُسهم في تهذيب الإرادة وتطويرها وتغييرها من أجل استبدال ما هو أفضل أو أنفع، وهكذا تتحسنّ الأحوال وتقوّم من قبل الواعين بما يجب وبما لا يجب لتكون السبل ممهّدة تجاه غايات مستتيرة بالحقّ وموجبات إحقاقه.

الاستبدال الإرادي هو في واقع الأمر تقديري، بمعنى أنّه يقوم على تقدير الأنا للقيمة المفترضة، ثمّ تقييم تلك القيمة وصولاً إلى قرار الضرورة الإرادية للاستبدال؛ فالتعويض مثلاً، هو استبدال إرادي لفاقد يجب تعويضه لضرورة أو لرغبة أو حاجة.

الاضطرار:

تواجه الأنا جملة من التهديدات والتحديات التي تعصف بمخططاتها المأمولة، الأمر الذي يجعل الأنا في دائرة الاضطرار للقيام بفعل الاستبدال، وذلك عندما تكون التحديات والتهديدات أكبر من قدرة الأنا على المواجهة، فيتحقق الاستبدال هروباً وانسحاباً، وذلك بالتحوّل نحو البديل المفترض الذي سبق تأسيسه على نحو يجعله البديلة لاستيعاب الأنا المُستبدلة في أي وقت تشاء؛ فوجود البديل الافتراضي المؤسّس يجعل فعل الاستبدال وارداً في كلّ حين.

فالذين ينتمون إلى نظام من هو متربّع على قمّة سلّم السلطان من أقارب وأبعاد في أيام حكمه وطغيانه دون أن يرشده ولو بموعظة، بل إنّ منهم من زين له كلّ فعلٍ متعارضٍ مع القيم الحميدة والفضائل الخيرة للنّاس، ثمّ إذا تعرّض نظامه لضائقة أو تعرّض للانهايار تركوه بأسباب مكاسب جنوها بغير حقّ من مكاسب الشعب (ثروة واقتصاداً ومالاً)؛ فهؤلاء على أحد وجهي الاضطرار من حيث:

. إنهم مضطرون للتخلّي عنه من أجل الحفاظ على ما اختلسوه من ثروة الشعب؛ فيفروا مسرعين بما كسبوا هروباً لتلك البلدان التي سبق لهم أن هاجروا إليها باعتبارها بديلاً بالنسبة إليهم عند كلّ شدة،

وبخاصة إذا لم ينسفوا جسور العودة بمحافظتهم على علاقات هناك في ذلك الوطن الآخر، ففتحوا التجارة معه، وامتلكوا العقارات؛ ممّا جعلهم على حالة من ازدواج الهوية والانتماء، وازدواج الوثائق الشخصية التي تُثبت وجودهم مواطنين أينما حلّوا، ولذا؛ فكلّ نفعي لن يموت من أجل الوطن وكرامة الوطن، والوطن الذي يعبأ على مثل هؤلاء لا يفاجأ إذا واجهه ما واجهه من مخاطر في دائرة غير المتوقع. مضطرون للتخلّي عنه لأنّهم يعرفون أنّ النظام آيلاً للسقوط؛ فيستبدلونه بالآخر لعلّهم يسلمون بما كسبوا بغير حقّ.

أمّا الاضطراب الموضوعي هو ذلك الاضطراب الذي لا يكون إلا من أجل النجاة من أفعال الظلم التي قد تلحقهم من الذين تمتلئ أنفسهم غضباً على ذلك الدكتاتور ونظامه الفاسد؛ فهؤلاء مضطرون حالهم كحال من كان في مخمصة؛ فلا يلقي بنفسه إلى التهلكة، مصداقاً لقوله تعالى: {فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} ³⁸، وقوله تعالى: {فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} ³⁹.

³⁸ المائدة 3.

³⁹ البقرة 137.

القسر:

القسر نمط من أنماط الاستبدال لا يتحقق إلا إكراهاً، وذلك حين تفرض الأنا فروضها القيمية أو المادية أو الفكرية قسراً، وتطالب الآخر بتبني تلك الأطروحات كرهاً، هذا الأمر يفضي إلى اتخاذ الآخر قرار الاستبدال لأنه ما من ذات حرة في اختياراتها ترضى أن تُكره على ما تعتق أو تؤمن، ولو أبدت رضاها المصطنع إلا أنها في الحقيقة تتحىن الفرصة للانقضاء من أجل إظهار حقيقة فعلها الذي استبدلت فيه كل ما أكرهت عليه بديل هو في دائرة المتوقع بناء على معطيات الواقع، وربما غير متوقع وخارج معطيات الواقع، فالإكراه يولّد ردوداً تصل في بعض الأحيان إلى درجة الغرابة والتطرف والانحراف.

فالقسر فعل قهري لا مكان للإرادة فيه، ممّا يجعل الأفعال المترتبة عليه لا تحقق الطمأنة في نفس المكره، وإن ظنّ المكره أنه بما أقدم عليه من قسر للآخرين يؤمن به حاله أو نظامه، ولا يستغرب في دائرة غير المتوقع إن واجهته المفاجآت؛ فكلّ فعل سلبي ممكن، بما أنّ الأمور قد تأسست على الإكراه والقهر والإجبار، ولذا؛ فالبحث عن البديل يعدّ من الضرورات المهمة بالنسبة لمن تمّ إكراهه

وقهره بالقوة على القول أو الفعل أو العمل أو السلوك الذي ليس بحق؛ فالبديل بالنسبة له هو المختص من المظالم والمكائد والمكر والقسر، وهو المنقذ من التأزمات والشدائد. ومع ذلك قد يكون المنقذ عادلاً، وقد يكون ظالماً؛ فكل شيء يؤسس على المظالم والمفاسد والإكراه لا بد أن تواجهه المقاومة السرية أولاً، ثم العلنية ثانياً، وبهذه المعطيات تنمو الخلايا السرية النائمة بعناوين متعددة ومختلفة من أجل الإقدام على استبدال المُكره لهم قسراً في كل أمر لا يليق بالأخلاق والقيم الاجتماعية الحميدة والفضائل الإنسانية الخيرة بما هو أفضل وأجود، وهذه لغة ومنطق القرن العشرين، الذي كان الاستبدال يسوده من أجل التغيير من حالٍ إلى حالٍ، حتى وإن كان البديل ليس على مستوى المسؤولية؛ فالمهم بالنسبة للذين أكرهوا على ما لم ينزل الله به من سلطان، هو التغيير على أمل تصحيح الأحوال، ولكن في كثيرٍ منها ساءت الأحوال على البعض أكثر مما كان سابقاً عليهم من قبل، وهنا تبدأ حلقة جديدة تناضل من أجل ممارسة الحرية.

أمّا لغة ومنطق القرن الواحد والعشرين؛ فهما غير ذلك، إنهما اللغة والمنطق الموجهان لمن هم على قمة سلم السلطان مباشرة وفقاً لقاعدة: (ارحل عن إرادة وإمّا سترحل قسراً)؛ فتفجرت الثورات

الشعبية وكان الرّحيل النهائي لكلّ من ظنّ أنّه سلطان زمانه، كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا واليمن، وهكذا ستكون الثورة الشعبية من بعدهم موجّهة مباشرة أينما يكون الظلم والإكراه والقسر حيث لا حصانة لظالمٍ ودكتاتورٍ ومستبدٍّ أكره النَّاس على ما لا يليق بمكارم الأخلاق.

وعليه؛ فالفرق كبير بين لغة ومنطق الاستبدال في القرن العشرين، وبين لغة ومنطق الاستبدال في القرن الواحد والعشرين، ففي القرن العشرين كان المهم أن يتمّ الاستبدال من أجل التغيير والإصلاح، أمّا في القرن الواحد والعشرين فلاستبدال من أجل بلوغ الحلّ، ولذا؛ فالفرق كبير بين الإصلاح وبين الحلّ؛ فالإصلاح دائماً للقديم، أمّا الحلّ؛ فهو المولود الجديد، أي: إنّ الإصلاح يحافظ على ملامح القديم في اتجاه الحركة ورسم السياسات في دائرة الممكن من ملامح النخبة والصفوة، ولكنّ الحلّ هو إظهار الجديد الذي يستمدّ ملامحه من وجوه جميع أصحاب الهوية المستظليين بمظلة الوطن.

أهداف الاستبدال:

للاستبدال أهداف تتحقّق بعد إتمام عملية تحقيقه، وهذه الأهداف ليست ثابتة على نحو يُمكن من الإلمام بها، بل هي متغيّرة وفقاً للمرتكزات التي يتأسّس عليها قرار الاستبدال، ومن هذه الأهداف الاستبدالية:

أ - التخلي:

يُراد في أحيان ما أن تتخلى الأنا عمّا تعتقد أنّها غير راغبة فيه، أو ما تعتقد بعدم فائدته من بعد، أو ما تكره إلى درجة أن تقطع الصلة معه، الأمر الذي يفضي إلى الحاجة إلى البديل الذي يعوّض الفاقد؛ فيحدث التخليّ عن المُستبدل لصالح البديل، وهذا التخليّ على نوعين هما:

■ البطر:

يحدث الاستبدال هذا عندما يختار الإنسان أن يستبدل ذا القيمة العالية بآخر أقل قيمة منه، هذه الحالة هي شكل من أشكال البطر، وقد أشار الله عزّ وجلّ إلى هذا النوع من الاستبدال في قوله تعالى: {وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ} ⁴⁰.

⁴⁰ البقرة 61

فلاستبدال هنا ترك شيئاً وأخذ آخر بدلاً عنه. ولكن هذا الاستبدال لم يبن على القيمة الحقّة لما يراد في مقابل ما هو كائن، لذلك كان طلب الاستبدال بطراً.

■ الرّغبة:

الرّغبات على أنواعها العاطفية والمادية والسياسية في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع تدفع المرء للقيام بالاستبدال، كونها مؤثراً من المؤثرات القويّة في قرارات كثير من النّاس، لذلك نلاحظ أنّ كثيراً من قرارات الاستبدال تتركز على الرّغبة العاطفية أو المادية أو السياسية، ذلك لأنّ الرّغبة تستند على ميل إرادي من اتجاه لأخر، ولكن بما يحقّق الموجب المرغوب فيه، حيث الحاجة وضرورات إشباعها المتنوّعة والمتعدّدة والمختلفة، ولهذا؛ فالنّاس إرادة يعملون ما في وسعهم من أجل الاستبدال المرغوب، وفي الأمر المرغوب لا يمكن أن تستوي الحسنه ولا السيئة، ممّا يجعل النّاس يحسبون الحسابات من أجل بلوغ المرغوب دون ضرر، قال تعالى: {وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ} ⁴¹، وقال تعالى: {وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ

⁴¹ فصلت 33، 34.

زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ فِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ
بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا⁴².

ب . التعويض:

التعويض يتأتى بعد فقدان؛ فالمفقود لا بد أن يستبدل ببديل قادر على سدّ الحاجة التي كانت تشبع من قبل المفقود، والفقدان ليس بالضرورة أن يكون فقداناً مادياً، فربما يكون فقداناً معنوياً، وذلك عندما تستشعر الأنا بفقدان القيمة أو المنفعة بالمُستبدل؛ فتقرّر استبداله بما تظن أنه يشبع حاجاتها المتعدّدة.

ج . المحافظة على المكاسب:

عندما تشعر الأنا أنّ مصالحها ومكاسبها معرّضة للخطر في هذا الظرف أو ذاك؛ فهي سرعان ما تقوم باتخاذ قرار الاستبدال وتشرع بتنفيذه بأقصى سرعة ممكنة، من أجل المحافظة على مكاسبها، وهي هنا لا تأبه ولا تنظر على الإطلاق لما استبدلته، بل هي تنظر بعين الأمل والاندفاع إلى البديل المؤسّس سابقاً.

د . الاستغناء

الاستغناء لا يكون إلّا بعد أن يفقد المستبدل قيمته التي كان مقدراً بها، ويكون البديل له أكثر تقديراً؛ فالاستغناء هو القبول

⁴² النساء 20.

بالشيء الآخر بدلاً لذلك السابق المتعارف عليه، ولأنَّ لكلَّ شيءٍ صلاحيةً وعمر زمني ومقدرة غير مطلقة؛ فلا استغراب أن يتم الاستغناء عن القديم بجديد أكثر مقدرة واستطاعة، ولكن ما يميّز الاستغناء عندما يكون بين النَّاس هو كما هو حال الشعب في وطنه، ومن استولى على قِمة سلم السلطان فيه، أنَّه عندما يقرّر الشعب الاستغناء عن ذلك المتربّع على القِمة السلطانية فلا يؤخذ رأيه (رأي من هو على القِمة) في بقاءه من عدمه، ولهذا، لا رأى له في ذلك، بل الرَّأي كلَّ الرَّأي هو للشعب الذي يمتلك مقاليد الأمر.

ولسائل أن يسأل: ما هي المبررات الموضوعية والمنطقية للاستغناء عن من كان على قِمة سلم السلطان؟

نقول:

مبررات كثيرة، ومنها:

- أ. عدم المقدرة العقلية.
- ب. عدم المقدرة المعرفية.
- ج. الإفساد الأخلاقي.
- د. الإفساد الاقتصادي والمالي.
- هـ. الإفساد السياسي ومطلعية السلطة المحتكرة مع وافر الاستهتار بالحكم.

- و . الإفساد الاجتماعي باعتماد نظرية (فرّق تسدّ).
- ز . ارتكاب أفعال التحقير والتغييب.
- ح . ارتكاب أفعال المحسوبة والمحابة.
- ط . الانفراد بالأمر.
- ي . توريث الأبناء أو الأقارب.
- ك . تغييب المواطنين من المشاركة في أيّ أمر.
- ل . الاستبداد.
- م . العبث بثروة الوطن في ارتكاب المفساد في مقابل لا قيود على ما تمتلكه العائلة من داخل الوطن وخارجه.
- ن . التعسّف.
- س . تزوير الحقائق (استبدال الباطل بالحقّ).
- ع . التكميم.
- غ . الإقصاء.
- ف . التهميش.
- ق . العزل السياسي للقدرات الوطنية.
- ي . سيادة الشهوة على سيادة الأخلاق.

الفصل السادس

الفتنة الوطنية

بين

متوقع وغير متوقع

الفتنة الوطنية

الفتنة الوطنية اختلاط أوراق مشوّهة دون القبول بفرزها وتصحيح ما تحمله من مكائد، وهي لهو بالمفاسد مع تسويق المعيبات بين الأقارب والأبعاد، حتى تسود الفرقة والبغضاء بين البعض والبعض، ويلهو فيما هم فيه متخالفون ومتخاصمون ومتقاتلون. بها في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع تنتشر المظالم حتى بين الأخوة والأقارب، ولا حجة للكلمات فيها إلا بما يؤلم، ويحدث تأزماً.

موقدو نار الفتنة يسعدون كثيراً بزيادة الخسائر بين أطرافها ومركزها، والمفتونون في غفلة الألم يتدافعون على تقديم المزيد من الخسائر، والعارفون إن أدخلوا أقدامهم في وحل التأزم تغوص في القاع وهم يعتقدون أنهم في الاتجاه السليم، ومن حولهم الأفعال المؤذية والمميتة يتسابق أهل الفتنة عليها وكأنها المنقذ.

وهنا؛ فالخلاف لا يكون إلا على عدم تفاهم وعدم اتفاق، فبالنسبة لعدم الاتفاق إن لم تُفسح أمامه ميادين الحوار والنقاش والجدل سيكون مؤدياً إلى فتنة بين المتخالفين تحفز إلى المواجهة والاقتيال دون رافة.

ولهذا؛ فالفتنة ترتبط بالمفتونين أكثر من ارتباطها بالمواضيع، أي: ترتبط بالأشخاص والأشياء في ذاتها فلا تكاد تنفصل عنها {وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً} ⁴³ في هذه الآية الكريمة الفتنة مرتبطة بالأشخاص وهم (البعض للبعض).

ومع أن الفتنة تتجسد في الأفراد والجماعات، إلا أنها لم تقتصر عليهم؛ بل تتعداهم إلى الأشياء التي عليها يفتنون كما هو حال شجرة الزقوم التي جعلت فتنة بين البعض والبعض، {أَذَلَّكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزُّقُومِ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ} ⁴⁴، وهكذا، حتى النعمة التي هي خير للناس التماس عليها يفتنون، {فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ} ⁴⁵.

ولأن الفتنة تتجسد في المشاهد؛ فهي كما تتجسد في الأشخاص والشجر تتجسد في الحيوان كما هو حال الناقة المعجزة التي أرسلت فتنة (ناقة سيدنا صالح) عليه الصلاة والسلام، ولأنها فتنة كانت موضوع جدل وخلاف وخصام بين حق وباطل، ولهذا؛ فهي فتنة دفعت المدافعون عن الحق بأخذها آية، وفي المقابل

⁴³ الفرقان 20.

⁴⁴ الصافات 62، 63.

⁴⁵ الزمر 49.

الظالمون عقروها فأخذهم العذاب في دائرة غير المتوقع، {إِنَّا مُرْسِلُو
النَّاقَةِ فِتْنَةً} ⁴⁶.

الفتنة دائما شاخصة بيّنة ولا تُخفى حتى وإن خفيت عليها
وأسبابها إلى حين، وهي لا تكون إلا متجسّدة في الشيء المشاهد
والمحسوس، وبهذا المفهوم؛ فهي لا تكون على المعنى، بل تكون
على الفعل، {رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا} ⁴⁷؛ السؤال هنا مع
فائق الترجي مرفوع إلى الله من قبل المؤمنين الذين لا يأملون أن
تشخص الفتنة فيهم؛ فالمسلم عندما يكون فتنة بيد الكافرين، يصبح
مصيبة على نفسه وعلى الغير، وهكذا تكون الأموال والأولاد فتنة
للآباء إن لم يحسنوا تربيتهم ورعايتهم وصونهم، {إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ
وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ} ⁴⁸.

إذن، الفتنة ترتبط بالأشخاص ارتباطا مباشراً، ولكن ارتباطها لا
يزيد عن كونه طمعا وبخاصة مع الضعفاء والقاسية قلوبهم الذين
يطمعون في كل ما من شأنه إغواء، ومن هنا، يقعون في الفتنة سواء
أكانت بأسباب الإغواء البشري، أم أنّها بإغواء شيطاني؟ {لِيَجْعَلَ مَا

⁴⁶ القمر 27.

⁴⁷ الممتحنة 5.

⁴⁸ التباين 15.

يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ
الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ⁴⁹.

الفتنة عمياء لا تميّز بين قريب ولا حبيب، ولا حتى صحابي من صحابة رسول الله؛ فالفتنة بين علي بن أبي طالب ومن ولاه، ومعاوية بن أبي سفيان ومن ولاه كانت على أشدها، والقتلى بينهم من المسلمين في معركة صفين بعشرات الآلاف، ولأنها الفتنة فقد لحقت من قبلهما الخليفة عمر بن الخطاب، والخليفة عثمان بن عفان اللذان قتلا بعظمة نيرانها⁵⁰، ومن قبل هؤلاء جميعا نشأت الفتنة مع نشأة الخلق البشري فأدت إلى قتل أحد ابني آدم على يدي أخيه ابن أبيه وأمه.

ومع أنّ الفتنة أشدّ من القتل، لكن الفتنة تؤدّي إلى القتل، ومع أنّها تؤدّي إلى القتل، لكن القتل قد يكون لشخص بعينه، أمّا الفتنة فدائرة اتساعها مثل رمي الحجرة في الحوض المائي دائرتها تبدأ صغيرة بحجم الحجرة التي تمّ رميها، ثمّ تتسع إلى أن تعمّ الحوض المائي بأكمله؛ ولهذا؛ فهي أشدّ من القتل؛ فعلى سبيل المثال، من يُرمى بحجرة ويدمغ ويقتل بها يظل القتل مقصورا على من أصابته الحجرة حتى ولو كان المرمى بها عن عمدٍ أو غير عمدٍ، وفي كلّ

⁴⁹ الحج 53.

⁵⁰ الذهبي: الخلفاء الراشدون ص 436.

الأحوال إن كان الثرمي بها عن قصد؛ فالقصاص العادل كفيل بمعالجة الأمر، وإن كان عن غير عمد؛ فالدية والتسامح والعفو كفيلة بطي الصفحة المفتوحة. أما الفتنة عندما تنتشر بين الناس؛ فهي كالنار في الهشيم، بدايتها بث افتراءات ودسائس وكيد ومكر، ونشر المعيبات بين الناس، أما نهايتها؛ فسلب ونهب، وشتم وتنازع بالألفاظ، وإقصاء وعزل سياسي وتقتيل وكأن الإنسان حشرة.

ولأن الفتنة أشد من القتل؛ فإن شبت نيرانها في من شبت؛ يسجلها التاريخ في صفحاته مآسي وآلام وأوجاع وتأزمات، حتى تصبح مضرب مثل كما هو حال الفتنة بين داحس والغبراء التي دامت أربعين سنة، وهي فتنة من فتن الجاهلية، وقعت في منطقة نجد بين فرعين من قبيلة غطفان (عبس وذبيان)، وكذلك فتنة بني أصفهان، وفتنة البسوس، وغيرها من الفتن والمعارك الكثيرة التي عاشها وخاضها العرب في الجاهلية⁵¹.

ومع أن حركة التاريخ متصلة زماناً، ومنفصلة موضوعاً، لكن الفتنة عبر الزمن لم تنقطع؛ فمآسيها تتكرر، ورموزها يتجددون؛ فعبد الله ابن سبأ الذي ظهر من اليمن سنة 30 هـ مفتناً، هو عبد الله بن سبأ

⁵¹ - العسكري، مرتضى، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، دار الغدير، بيروت، ص 17.

الذي انتقل إلى الحجاز مفتتاً، ثم انتقل إلى البصرة لذات المهمة ومن بعدها الكوفة، ثم انتقل فتنة إلى مصر⁵².

الفتنة كونها ترويجا للمعيبات مع كم من الدسائس؛ فهي المتلوّنة في كلّ عصر، ففي عصرنا هذا (القرن 21) لحافها من طبقتين (دين وسياسة) مرّة بمرّة، ومرّة بلا لون، وبهذا التلوّن ستظل الفتنة مستمرة ليس في بقاء أثرها فقط، وإنما في ممارستها من خلال التعمد والإصرار على هذا التلوّن. هكذا هي الأوراق تُخلط، حتى أصبح الدّين عند البعض لا يزيد عن منطق (حلال لنا وحرام عليهم).

الفتنة أنفس تتلون:

الفتنة لم تكن شيئاً مفصلاً عن البشر، بل هي المولود المتمرد من الأنفس المتلوّنة بدسائسها؛ فالنفس الأمارّة بالسوء مع أنّها تعرف ما يجب لكنّها تأمر بغيره، {وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي}⁵³. أي: إنّ امرأة العزيز تعترف ولم تبرّئ نفسها من ميلها إلى الشهوات التي دفعتها للفتنة والخيانة حين قذفت يوسف

⁵² عبد الله ابن سبأ العسكري، أساطير اخرى، مرجع سابق، ص 136.

⁵³ يوسف 53.

بقولها: {مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} ⁵⁴؛ فهذا لون من ألوان الفتنة.

وهناك لون آخر وهو الهوى؛ فالنفس البشرية معرضة لأن تهوى فتنة، ومن ثم، تأثر الحياة الدنيا وتقع في الرذيلة، {وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ} ⁵⁵، الهوى فتنة، والله نهى عنه بقوله: {فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ} ⁵⁶، في هذه الآية أمر ونهي عن اتباع هوى النفس في الفتنة التي هي مظلمة، {يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} ⁵⁷، ولأن في الهوى مخالفة الصدق؛ فهو المؤدي للفتنة، ولكي لا تحل الفتنة بين المسلمين اصطفى الله لهم نبياً لا ينطق عن الهوى محمد رسول الله عليه الصلاة والسلام، {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ} ⁵⁸.

⁵⁴ يوسف 25.

⁵⁵ التازعات 40-41.

⁵⁶ - النساء 135.

⁵⁷ ص 26 .

⁵⁸ النجم 3 . 5 .

ولأنّ الفتنة أنفس متلوثة؛ فمن ألوانها النَّفس المسيئة، {مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ} ⁵⁹، لا شك أن مرتكب السيئة جبينه لا يندى، ولهذا بيديه يسيء لنفسه كما يسيء للآخرين.

وهناك النفس السفيهة التي لا مكان عندها للتقدير، {وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ} ⁶⁰، أي: من لا يأخذ بالحق ويتبعه، يُسَفِّه نفسه أمام الآخرين ويقلل من شأنه؛ فلا تكون له منزلة، ولن تذكر أقواله وأفعاله إلا فتنة.

ولأنّها الفتنة؛ فهي النشطة في النفس الظالمة، التي لا تقف عند حدود ممارسة الحرّية؛ بل تتجاوز المنهي عنه وتفعله، {وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ} ⁶¹، هذه هي النفس الظالمة فتنة، ومثلها فتنة النفس المفترية، {فَمَنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} ⁶². وهكذا هو حال النفس المراودة، التي تراوغ بسوء نية، والنفس المراودة هي النفس الضالة مصداقاً

⁵⁹ النساء 79.

⁶⁰ البقرة 130.

⁶¹ يونس 54.

⁶² آل عمران 94.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} ⁶³.

إِذْ، الْأَنْفُسُ تَتَلَوْنَ افْتِرَاءً، وَظَنًّا، وَكَيْدًا، وَمَكْرًا، وَظُلْمًا، وَسَفَاهَةً، وَحَسَدًا، وَبَيْنَ هَذِهِ وَتِلْكَ بَيْنَ النَّاسِ تُوسُوسُ فِتْنَةً؛ فَالْأَنْفُسُ الْوَسْوَاسَةُ، هِيَ الَّتِي تُلْحِقُ الظَّنَّ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَهِيَ الَّتِي تَظْهَرُ الْمُوَافَقَةَ وَالرِّضَا، وَتَلَاحِقُهُمَا شَكًّا وَظَنًّا، إِنَّهَا التَّفْسُ الَّتِي يَتَهَيَّأُ لَهَا الْأَمْرُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ الْمُنَاسِبِ؛ فَتَظْهَرُ مَا لَا تَبْطُنُ، {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلِمُ مَا تُوسُوسُ بِهِ نَفْسُهُ} ⁶⁴؛ فَالْإِنْسَانُ الْفِتْنَةُ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَا يَدْسُهُ مِنْ دَسَائِسِ بَيْنَ النَّاسِ لَنْ يَكْشِفَ أَوْرَاقَهُ أَحَدٌ، وَلَكِنْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، مَا انْكَشَفَ أَمْرٌ مِنْ سَبْقِهِ مِنَ الْمُفْتِنِينَ، وَمَعَ أَنَّ الْفِتْنَةَ أَشَدَّ مِنَ الْقَتْلِ، لَكِنْ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ لِكُلِّ بَدَايَةِ نَهَايَةٍ، وَعِنْدَمَا يَأْتِي الْيَوْمَ الَّذِي تَنْتَهِي فِيهِ الْفِتْنَةُ، لَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهَا عُنْوَانُ فِتْنَةٍ إِلَّا مَنْ كَانَ سَبَبًا فِي إِيقَادِ نِيرَانِهَا كَمَا هُوَ حَالُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِبْأٍ الَّذِي بَقِيَ عُنْوَانًا لِلْفِتْنَةِ وَاللَّعْنَاتِ تَلَاحِقُهُ فِي حَيَاتِهِ وَمِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ.

وَلِأَنَّ الْأَنْفُسَ مَتَلَوْنَةً؛ فَهِيَ ذَاتُ عِلَاقَاتٍ فِي دَائِرَةِ الْمُمْكِنِ الْمَتَوَقَّعِ وَغَيْرِ الْمَتَوَقَّعِ أَمَامَ الْمَرْأَةِ، وَكَأَنَّهَا عِلَاقَةٌ بَيْنَ سَفِيهِهِ وَرَاشِدِهِ،

⁶³ يوسف 30.

⁶⁴ ق 17.

ولذا؛ فلو التقى سفيه وراشد؛ فكيف يرى كلّ منهما الآخر في مرآة

الفضائل والقيم الأخلاقية؟

1. قد يرى السّفِيه الرّاشد مثله بالتّمَام سفيهاً.
2. قد يرى الرّاشد السّفِيه مثله بالتّمَام راشداً.
3. قد ينظر السّفِيه للرّاشد بأنّه أقلّ شأنًا منه.
4. الرّاشد ينظر إلى السّفِيه بأنّه أقلّ منه شأنًا، ويعتبره جاهلاً.
5. قد يعرف السّفِيه أنّ الرّاشد ينظر إليه بأنّه جاهل.
6. السّفِيه لا يعتبر الإصلاح عملاً موجِباً.
7. الرّاشد لا ييأس من الإصلاح.
8. إذا توقّع السّفِيه نفسه أنّه سفيه في ذهن وعقل الرّاشد؛ فقد يحاول إثبات ذلك له سفاهة.
9. إذا توقّع السّفِيه نفسه أنّه سفيه في ذهن وعقل الرّاشد؛ فيحاول أن يظهر له ما يخالف ذلك ليبطل افتراضاته.
10. إذا توقّع الرّاشد نفسه بأنّه راشد في ذهن السّفِيه، يزداد تمسّكاً بأنّه راشد في قوله وفعله.
11. إذا توقّع الرّاشد بأنّه راشد في ذهن وعقل السّفِيه؛ فلا يُخيفه، وقد يظهر له من القول والفعل ما يُخيف.
12. قد يظنّ السّفِيه أنّه مُقدّر من قبل الرّاشد؛ فيظهر له ما يتوقّع حتى يخادعه.

- 13 . إذا اعتقد الرَّاشد بأنه مُقدّر من قبل السّفيه؛ فلا يفاجئ إذا قدّم له الإهانة في أيّ مظهر من مظاهر السّفاهة.
- 14 . إذا ظنّ السّفيه أنّ صورته عند الرَّاشد غير حسنة قد لا يقلق.
- 15 . إذا عرف الرَّاشد أنّ صورته عند السّفيه غير حسنة قد يزداد قلقاً.
- 16 . إذا عرف السّفيه أنّ صورته عند الرَّاشد غير حسنة قد يقدره على نظرتَه لهذه الصورة التي لا يرغب أن تكون له صورة تخالفها.
- 17 . إذا عرف الرَّاشد أنّ صورته عند السّفيه حسنة؛ فقد يظن في نفسه بما ليس حسن، ولذا قد يتساءل: هل الذي صورته عند السّفيه حسنة هو من ينبغي أن يكون حسناً؟
- 18 . قد يظنّ السّفيه أنّ الرَّاشد يظنّه غيباً.
- 19 . كذلك قد يظنّ الرَّاشد أنّ السّفيه يظنّه غيباً.
- 20 . قد يكون السّفيه ذكياً؛ فيتمكن من الضّحك على الرَّاشد.
- 21 . قد يكون الرَّاشد ذكياً ولكنّه لا يغالب بذكائه ذكاء السّفيه؛ فيستسلم له.
- 22 . إذا شعر السّفيه بالخوف من الرَّاشد، قد يظهر الطّاعة.
- 23 . إذا حسّ الرَّاشد بالخوف من السّفيه؛ فقد يُقدّم له التنازلات لينجو، وقد يحدث الصّدام في غير محله ويُدفع الثّمن.
- 24 . السّفيه لا يضع الرَّاشد موضع الثّقة.

- 25 . الرّاشد قد لا يضع السّفيه موضع الثّقة.
- 26 . كلّ من السّفيه والرّاشد ينظر للآخر وفقا للصورة التي رسمها له، وقد يظن أنّها لا تتغير.
- 27 . قد يظنّ السّفيه أنّ الرّاشد خائف منه، وسيأتي إليه مقدّما المزيد من التنازلات؛ فيزداد السّفيه سُفاهة.
- 28 . إذا شعر الرّاشد أنّ السّفيه خائف منه؛ فلا يثق فيما يقدّمه له من تنازلات، وإذا وثق فقد يفاجأ.
- 29 . إذا ظنّ السّفيه أنّ الرّاشد طامع فيه، فلن يحترمه.
- 30 . إذا ظنّ الرّاشد أنّ السّفيه طامع فيه يزداد حذرا وحيطة.
- 31 . السّفيه لا يتّخذ قدوته إلاّ سفيهاً.
- 32 . الرّاشد لا يتّخذ قدوته إلاّ راشداً.
- 33 . إذا انساق الرّاشد وراء عاطفته مع ما يقوله السّفيه فقد يقع في الفخ.
- 34 . قد يتصنّع السّفيه الضّعف حتى البكاء عندما يعتقد أنّه في المصيدة.
- 35 . قد تحدث علاقة بينهما وفي هذه الحالة يكون أحدهما قائدا والآخر تابعا.
- 36 . إذا اعتقد الرّاشد أنّ في استخدام القوّة مع السّفيه علاجاً؛ فقد يضلّ طريقه.

- 37 . السّفِيه قوِيّ والرّاشد قوِيّ، ومن شكّ منهما في ذلك خسر الجولة.
- 38 . إذا عرف السّفِيه أنّ الرّاشد يعمل على استقطابه؛ فقد يظهر له ما يرضيه حتى لا يطول زمن المقابلات معه.
- 39 . إذا قبل الرّاشد أن يرى نفسه في مرآة السّفِيه؛ فلا يمسح الغبار عن وجهه.
- 40 . إذا قبل السّفِيه أن يرى نفسه في مرآة الرّاشد؛ فعليه بمسح الغبار.
- 41 . إذا شعر السّفِيه بقوّة الآخر قد يظهر له شدّة الضّعف حتى يستسلم، وحينها يصبح الآخر ضعيفاً.
- 42 . إذا أظهر الرّاشد قوّته أمام السّفِيه، يكون قد أظهر ضعفه.
- 43 . من لا يتمالك نفسه عند الاستفزاز يسقط من الجولة الأولى.
- 44 . من يتمالك نفسه عند الاستفزاز يقضي على نقاط الضّعف فيه.
- 45 . من يضعف أمام المغريات المادّية يرخص ثمنه في السّوق.
- 46 . إذا أرت الفوز على الخصم لا تضعه في خانة الضّعفاء.
- 47 . إذا أردت الإصلاح ومن بعده بلوغ العلاج أو الحلّ؛ فعليك بتصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.

وعليه؛ فإنّ هذه النقاط وغيرها هي مكامن استمداد القوّة المجنّبة للأخذ بأسباب الفتنة، وهي كذلك هي مكامن توليد الفتنة من الفتنة. ولهذا؛ فالفتنة نائمة لعن الله المرأة التي أيقظتها.

الفتنة النائمة:

تتجسّد الفتنة في الأشخاص فتتحد مع أقوالهم، وأفعالهم، وسلوكياتهم، وأعمالهم المتخالفة مع الفضائل الخيرة، والقيم الحميدة، والأخلاق الإنسانية.

ومع إنّ وراء كلّ فتنة سرّ، لكنّها لا تكون سرّاً خافياً؛ فهي، أولاً: هي المعلنة في الصدور الكامنة فيها، وثانياً: هي المتناقلة على الألسن المسوّقة لها، وثالثاً: هي سيّدة الميدان نزاعاً وخصاماً واقتتالاً.

ولأنّها الفتنة النائمة؛ فهي تنام مرّتين:

1. مرّة في الصدور، حيث تُنسج وتختبئ.

2. مرّة في التاريخ، حيث تطوى مع طي صفحاته.

إذن، تنام الفتنة في التاريخ كما تنام في الصدور، ولأنّها النائمة؛ فهي على أعتاب الإيقاظ، أي: بالنسبة للنائم لم يكن من بعد النوم إلاّ الإيقاظ، ومع ذلك قد يحدث الإيقاظ قبل موعده من قبل موقظ مُفزع كما هو حال الفتنة التي يتمّ إيقاظها من قبل مُفزعين. وهكذا

هو حالها كحال الجنين في رحم أمه لأبد وأن يخرج ولو بعملية قسرية.

ولأنها الفتنة؛ فهي لا تستثني أحدا، الزوج وزوجه، والأب وأبناؤه، والأخ وأخوه، والصاحب وصاحبه، وهكذا هي في حالة امتداد إلى النهاية، أصحابها يستعجلون السيئة قبل الحسنة، {لَقَدْ ابْتَعُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَرِهُونَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا} ⁶⁵، أي: إن الله يعلم النائم في الصدور (المخفي فيها) فكشف ما في صدورهم من هوى، مع أنهم قد أظهروا ما لا يخفون، {وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ} وهنا؛ هم قد سقطوا في الفتنة التي تلهيهم سيئة من وراء سيئة.

مشيرات الفتنة النائمة:

1 . الماء: هو الذي كان عرش الله عليه، وهو المصدر الأساس للحياة؛ {وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا} ⁶⁶، أي: وكان عرش الله تعالى على الحياة الباقية، أما الموت؛ فهو استثناء (غير باقٍ). ولأن الماء أساس الحياة،

⁶⁵ التوبة 48، 49.

⁶⁶ هود 7.

خلقاً وتكاثراً ورزقاً فإن لم يكن ميسراً بين أيدي الناس؛ فالتاس عليه يفتنون، {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} ⁶⁷، ولأنه الماء؛ فمنه كل شيء حي، ومنه البشر على وجه الخصوص مخلوقون، وبه يتكاثرون، وعليه يفتنون، {وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا} ⁶⁸. أي: إن البشر المجمعولون على التسبب والمصاهرة فإن حُرِّموا من الماء، حُرِّموا من الحياة وانقطع التسبب وانقطعت المصاهرة، وبالتالي فمن يعمل على حرمانهم من الماء؛ فقد عمل على ظمئهم، وهنا، تكمن الفتنة.

2 . الكأ: مع أن الماء مصدر الكأ، لكن الكأ في ذاته مصدر عيش؛ فالماء الذي يروي ظمأ لا يشبع جوعاً، ولأن الكأ متنوع لإشباع الحاجات المتطورة؛ فهو المتربط بالرغبات والإغواءات، ولهذا كانت الشهوات مصدر فتنة لأول بشر (آدم وزوجه) {فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى فَاكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لَهُمَا

⁶⁷ الأنبياء 30.

⁶⁸ الفرقان 54.

سَوَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى} ⁶⁹.

3 . الجنس: كونه غريزة حيائية، يستفز من قبل الجنس الآخر، بالكلمة الطيبة، وبالحركة المثيرة، وبالنظرة الدالة على عمق اللغة الصّامتة، وبالهمسة الممتلئة حُسنًا، وبالعاطفة الدافئة رقةً، وباتخاذ المواقف المعظمة.

في هذا المثير سقط أول من سقط في فخّه فتنة هما: ابني آدم، ولأنّهما أول من سقط فتنة في هذا المثير، فكاد الجنس أن يكون من بعدهما فتنة لولا شرع الله، {قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ} ⁷⁰.

4 . السياسة: السياسة إدارة شؤون أمر الناس عن دراية وإرادة؛ فإن ساسهم من ساسهم إصلاحًا، كان من المصلحين، وإن ساسهم ظلمًا، كان فيهم رأس فتنة، وبين هذا وذاك توجد مسافة تسمح بالامتداد لمن يجمع شمالًا، من خلال تثبيت الحقّ وإحقاقه، وكشف الظلم وتصحيحه، دون إقصاء، ولا تهميش، ولا تغييب، ولا عزل سياسي.

⁶⁹ طه 120، 121.

⁷⁰ يوسف 32.

ولأنّها السياسة؛ فهي في هذا العصر تختلف عمّا كانت عليه في تلك العصور، زمن الشيخ الذي كان بعكازه يوكز أنوف كلّ من يخالفه رأيه. ولأنّها السياسة؛ فلها من الأساليب ما يميّز سياسة فرعون عن سياسة دكتاتور، وسياسة ملك دولة، عن سياسة رئيس دولة، وسياسة عسكريّة عن سياسة مدنية، وسياسة خليفة عن سياسة إمام، أو أمير جماعة، ومع أنّها السياسة، لكن هناك من يراها علما له من المتخصصين المهرة والمؤهلين علما وثقافة ومعرفة، وهناك من لا يراها إلّا كما هو يراها، وهنا تكمن العلل.

فالسياسة العلمية لا شكّ أنّها أخلاقية، ولهذا؛ فالسياسة تدرّس وتعلّم وتتطوّر، وتتغيّر من أجل حرّية الشّعوب، وتنظيم العلاقات داخل الدول وبينها.

إنّ عصر ممارسة الحرّية السياسية أصبح ينمو بنمو المعرفة وتمكّن الشّعوب من فرض إراداتها دون أن تمتدّ إرادة أحد منها على حساب إرادة آخر، ومن يحاول الامتداد على حساب حرّية الشّعوب عنوة؛ فقوانين المجتمع الدّولي أصبحت قادرة على الإحالة بينه وبين ما يسعى إليه بغير حقّ سواء أكان الامتداد داخلي (داخل الدّولة ممّن يكون) أم أنّه امتداد من الخارج (على حساب سيادة دولة من الدّول).

ولسائل أن يسأل:

إذا كانت السياسة علما؛ فأين الفتنة في علم السياسة؟
السياسة علم لرسم الإستراتيجيات والخطط البنائية الممكنة من
إحداث الثقله للأمم والدول والشعوب، أما الفتن؛ فلا نتائج لها إلا
التخلف والتأخر والاقتيال الذي يجعل من الدول عناوين ليس إلا.
ولذا؛ فعندما تصبح السياسة بين الناس خنزرة؛ فالقيم والأخلاق
لن تجد لها مكانا لتحلّ فيه، بل الذي يجد مكانا له هو المُنسلخ
عنها، وعندما يؤول الأمر إلى هذا المنتهى؛ فهل يمكن للدولة أن
تصبح دولة مرسّخة لقيمة الإنسان وكرامته، أم أنّ جميع مفاتيحها
ستكون بأيدي الحاكم وورثته؟
أقول:

عندما تصبح نظرة الحاكم لا تتجاوز قدميه، لا شكّ أنّه لن ينظر
لغيرهما، وعندما يصبح حاله هكذا؛ فلن يفصل ملبسا يُلبس إلا له
دون غيره، وهنا، تكمن المشكلة التي تجعل الآخرين بين اختيارين لا
ثالث لهما:

إمّا أن يصبحوا حفاة عراة.

وإمّا أن يثوروا على ذلك الحاكم الذي لم ير السياسة إلا فتنة.

وعليه، في هذا العصر الذي فيه شعوب العالم المتقدم تمارس الحرية، فيه شعوب الجزء المتبقي من العالم لا علاقة لهم بممارستها إلا فتنة. ففي تونس كان الرئيس السابق زين العابدين بن علي الذي انقلب على الرئيس الأسبق منه (الحبيب ابو رقيبة) كان منفرداً بالأمر في تونس؛ حتى أنه تمكن من تغيير الدستور بما يجعله رئيساً ولا منافس له في تونس، وجعل من زوجته ليلي بن علي وعائلتها (عائلة الطرابلسي) وكأنهم المستخلفون من بعده في تونس. ولكن كما يقولون، تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن؛ فالظلم واحتكار السلطة والتحكم في مقاليد الأمور، مع عدم إعطاء هامش فيه تمارس الحرية، دفع الشعب التونسي إلى الثورة في 14 يناير 2011م، وتم إسقاط النظام، ورحيل الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية لاجئاً إلى هناك.

أما في مصر؛ فكان الرئيس حسني مبارك حاكماً لمصر لمدة 30 عاماً، حتى أطيح به بثورة الشعب المصري في 25 يناير 2011م. كانت فترة حكمه بداية بين مؤيدين ومعارضين ونفعيين، وكانت فيها زوجته (سوزان مبارك) سيّدة على نسوة مصر، وكان ولدا جمال وعلاء يوجّهان سياسات الدولة مع أبيهم الذي شاخ عقله حتى ظنّ

أنّه لن يستطيع أحد من بعده إدارة دفة شؤون مصر سوى ولديه ولا شريك لهما.

صدّق الابنان أباهم، وأصبحت الولاءات تأتيهم من بعض المتقربين إليهما زلفى، وزيّنت لهما الأمور، حتى ظننا أنّه لا منافس لهما؛ فأتسعت دوائر العلاقات الرّسمية بدلا من العلاقات الشخصية، وبدأت الصفقات تعقد سياسة واقتصاداً، والحسابات الجارية تجري جنباً إلى جنب مع حسابات الادخار، وتملّك الأراضي والعقارات له بداية ولا نهاية له لو لم تتفجّر ثورة 25 يناير 2011م⁷¹.

كُلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد طنطاوي تولي السلطة في مصر فترة انتقالية يتمّ خلالها انتخاب رئيس للبلاد، وبعد انقضاء المدّة المحدّدة تمّ انتخاب الرّئيس السابق محمّد مرسي المنتمي لحزب الإخوان المسلمين، الذي حكم برويّتهم مصر سنة واحدة، سقط من بعدها بثورة 30 يونيو 2013م التي من بعدها تولّى الجيش زمام أمن مصر؛ فكان التغيير على يد القوات المسلحة المصرية برئاسة الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي الذي كُلف

⁷¹ عبد الحليم قنديل، الأيام الأخيرة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص 186.

المستشار عدلي منصور في 3 يوليو 2013م رئيساً مدنياً مؤقتاً لمصر كونه رئيساً للمحكمة الدستورية⁷².

أمّا في ليبيا؛ فقد انقلب معمر القذافي على إدريس السنوسي ملك المملكة الليبية في 1 سبتمبر 1969م، فغيّر أسم المملكة الليبية إلى (الجمهورية العربية الليبية) وجعل لها علماً (راية) ذا ألوان ثلاثة (الأحمر والأبيض والأسود) ثمّ غيّر الرّاية بأخرى عام 1972م (راية اتحاد الجمهوريات العربية) ثمّ، غيّر الرّاية عام 1977م براية خضراء ولا شعار فيها.

حكم القذافي ليبيا 42 عاماً، وطوال حكمه كان يناور على كلّ فرد، وعلى كلّ أسرة من أجل أن يستقطبهم لنظامه، أو أن يجعلهم خاضعين لأمر الواقع.

فأهل ليبيا كان الصدق، والوفاء، والأمان، والاحترام، والتقدير، والاعتبار، والعرفان من مكوّنات شخصياتهم، ولكن بعد أن توجه القذافي إليهم بفتنه، جعل الشكوك فيهم وبينهم هي السائدة؛ فقد جنّد كثيراً من النسوة ضدّ الرجال والنسوة، وكثيراً من الذكور، حتى تلاميذ المدارس لم ينجو من مناوراتهم؛ فقد جنّد منهم من جنّد، وانحرف بمن انحرف به منهم فتنة، فأصبحت الشخصية الليبية

⁷²الوفد، 9 يوليو 2013.

شخصية يملؤها الإحباط، حتى أصبح لا وجود لمكان يمكن أن تلتجئ الثقة إليه، وكذلك لم يجد حُسن النية والوفاء مكانا يمكن أن يسودا فيه، ولهذا، جعل القذافي للوفاء عيداً، إنّه الوفاء الذي لم يزد عن كونه مجرد احتفال ذكرى؛ فهو دليل قاطع على أنّ ليبيا أصبحت ساحة بدون وفاء؛ فبعد أن عرف القذافي أنّه قد قضى على قيمة الوفاء بين الليبيين، قرّر أن يتمّ الاحتفال به ذكرى، كما يحتفل الإنسان مرّة واحدة بعيد ميلاه، أو عيد زواجه.

ولقائل أن يقول:

ذلك هو زمن القذافي وقد ولى؛ فماذا من بعده؟

أي: هل بعد قتل السجّان، ستنتهي المظالم، أم أنّ المظالم ستجدّد، ممّا يجعل بدل السجّان سجانين؟

. وماذا بعد من نزع الطمأنينة من أنفس الليبيين؟ هل ستعمّ الطمأنينة ليبيا من الحدود إلى الحدود؟ أم أنّ الطمأنينة التي نُزعت من الأنفس بيدٍ، ستُنزع من جديد بمجموعة أيادي؟

. وماذا بعد حكم القذافي لليبيا 42 عاماً تحت عنوان (الثورة مستمرة؟) هل ستتقل ليبيا إلى دولة ذات سيادة الحكم فيها للشعب، من خلال ممثلين منتخبين بكل شفافية، ودستور مصدره الشريعة الإسلامية، ولا تتولّد القوانين إلّا منه، أم أنّ عنوان (الثورة

- مستمرة) عنوان سيستمر معنا إلى حيث ما استمرينا وكان الثورة هي الغاية ولا غاية لليبيا غيرها؟
- . وماذا بعد انتهاء الزمن الذي كانت فيه ممارسة الحقوق عن رغبة وإرادة محرّمة؟ هل ستكون ممارسة الحقوق حقًا للجميع، أم أنّها ستكون محلّلة للبعض، ومحرّمة على البعض الآخر؟
- . وماذا بعد أن كانت سمعة الدّولة الليبية مشوّهة كونها مقدّمة للآخرين بما يخالف القيم الحميدة والفضائل الخيرة لليبيين؟ هل ستكون بخير، وتكون القدوة الحسنة سائدة من أجل إعادة الهبة التي فقدتها ليبيا في المحافل الدولية؟ أم سيكون كلّ من يدّعي الثورة هو العنوان ولا عنوان غيره؟
- . وماذا بعد انتهاء نظام الحكم الذي ساد 42 عاما، هل ستكون الشرعية هي سيادة الشعب؟ أم أنّ الشعب لا زال في خبر كان؟
- . وإذا كان القضاء على القذافي بعلة طغيانه وفتنته بين الليبيين؛ فهل بالقضاء عليه تمّ القضاء على الطغيان؟ أم بدل أن كان في ليبيا طاغية واحد أصبح فيها كم من الطغاة؟
- . هل بعد القضاء على حكم القذافي سيُصلح التعليم الذي كان فاسداً على غير فساد، ويصبح المتعلمون قادرين على المنافسة في أسواق العمل المتطوّرة مع تطوّر الحاجات وتطوّر مشبعاتها؟

- . هل الغش في الامتحانات لن يعود ثانية لمدارسنا وجامعاتنا؟ أم أنّ الغش أصبح أميراً مدللاً؟
- . وهل ذلك المستوى المتدنّي للصّحة في ليبيا سيصبح على قمم السّلم الصحي؟ أم أنّه ازداد انحداراً إلى الهاوية؟
- . هل تلك الرشاوى التي كانت تؤخذ، وتلك التّسبب التي كانت تشترط عند توقيع معظم التعاقدات، لا زالت بيننا على قيد الحياة تُرزق؟ أم أنّها قُبرت مع أصحابها إلى أبد الأبدين؟ وأصبحت الرّقابة والمحاسبة والمساءلة وفقاً لمعايير أخلاقية وإنسانية؟
- . وهل بعد الثورة، ستنتهي تلك المشاحنات والسخريات، والشتائم، والملامزات، والتنازب بالألقاب التي انتشرت في البلاد بين النّاس، حتى امتلأت الأنفس بها؟ أم أنّها ستتولّد من جديد؛ فتعيد الليبيين إلى المربّع الأوّل وتصبح الفتنة هي رأس مال مصارف الدّم؟

الفصل السّابع

الشيطان الوطني

في

دائرة المتوقّع وغير المتوقّع

الشیطان الوطنی

لا شكّ أنّ للعزل السیاسی مخاوف مشتركة بین الدافعیین له و بین المستهدفین به، ومع أنّها مخاوف مشتركة إلا أنّ لكلّ أسرارہ وعلله ومبرراته.

فالدافعون له: هم أولئك الذین یروا أنفسهم تائرين علی تلك المنظومة التي أصبحت فی خبر كان، والذي يدفعهم إلى ذلك هو الخوف.

والمستهدفون به: هم أولئك العناصر المٌخيفة، وهم الذین لم یستأمن الثوار جانبهم، ومن هنا، بدأ الشیطان الوطنی یلعب لعبته تحت عنوان (أنا أو أنت، ونحن أو أنتم).

وأول مهمة قام بها الشیطان الوطنی جمع شمل المستهدفین بالعزل السیاسی وأهالیهم، وقبائلهم، والمتحالفین معهم، وهمس لهم فی آذانهم بقوله:

لِمَ لا تدافعون عن أنفسكم، وهیبتكم، وكرامتكم، وعشیرتكم، وقبیلتكم، ومكانتكم، ومصلاحتكم، وتاریخكم؟ أم أصبحتم جبناء كما قال عنكم بعض من الثوار بأنكم بالنسبة لهم لا تساوون بكرة بعیر؟

ثم تركهم يتساءلون وأفواهم تتمم من شدة نيران الفتنة التي أشعلت في صدورهم. وذهب هناك من يهمس في آذان البعض برسائل ادعى أنها قد بعثت معه، وهو من باب الأمانة لا يمكن له إلا أن ينبه المعنيين بها؛ فقال:

خذوا حذرکم أيّها الثوّار؛ فأولئك أصبحوا يعدّون العدة وسيأتونكم على حين غرة، اللهم أني بلّغت.

وعاد على وجه السرعة إلى هناك، وكأنّه الصديق الوفي المخلص وهو يقول:

. ألا يغیظکم أيّها الرّجال اختطاف بعض من أخوتکم، وأبنائکم، وآبائکم، وأمہاتکم، وأخواتکم، وزوجاتکم؟
. ألا تغیظکم المساومة على تحريرهم؟

. أهكذا أنتم جناء أيّها السّادة؟ فإن بقيتم هكذا أشرف لكم أن تخلعوا ملابسکم وتلبسوا ملابس بناتکم ونسائکم؟ ومع ذلك أنصحکم أن تتقدّموا فأنتم لا غالب لكم.

كل الذين استمعوا إليه يانصات أخذوا بنصائحه كما أخذوا بمواقفه المخلصة تجاههم، وفي المقابل أخذ الآخرون بنصائحه ومواقفه المخلصة بعد أن أنصتوا أيضاً إلى قوله:

. أيّها الثوّار؛ هل تقبلوا أن تقارنوا بأولئك...؟

. أَيُّهَا الثَّوَّارُ؛ هل تقبلوا السَّكُوتَ على دَمِ الشَّهَدَاءِ؟
. إِذَا كُنْتُمْ لَا تَقْبَلُونَ بِذَلِكَ فَلَيْمَ لَا يَتِمَّ الْقَبْضُ عَلَى جَمِيعِ أَوْلَادِكُمْ
...؟ أَمْ أَنْتُمْ خَائِفُونَ مِنْهُمْ؟
. هل نسيتم دماء الشهداء وغفلتم عن الجرحى؟ أم ماذا أصابكم؟
لا تخافوهم فأنتم الغالبون.
. أنتم تمتلكون شرعية الثورة؛ فافعلوا ما تشاؤون، ولا تستأذنوا من
أحدٍ، إنهم خائفون؛ فلا تردّدوا.
وبالتمام أعيدت على مسامع الطرف الآخر الجملة ذاتها (إنهم
خائفون؛ فلا تردّدوا).

هكذا هو الشيطان الوطني لا ينام، ولا يترك من ينام، ولا ييأس من
أعمال الفتنة، ولذا، فلن يهدأ له بال ما لم يشعلها ناراً والشمس في
كبد السماء.

ولكن دائماً المؤمنين حقاً هم المخلصون الذين يستعيدون منه
بربهم في كلّ أمر وكلّ حين، {قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي
الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ} ⁷³.

ولذلك؛ فالشيطان الوطني يغوي المواطنين فتنة، ثم يتبرأ منهم بما
أغواهم إليه أو أغواهم به، {وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا

73 الحجر 39 ، 40.

غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتِ الْفِتْنَانَ نَكَصَ
عَلَى عَقْبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ
وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ {⁷⁴.

فإذا نظرنا لدور الشيطان الوطني في تونس بعد الثورة، نجده قد جعل الفتنة بين المواطنين شيعاً وأحزاباً، مسلمين وعلمانيين ووسطيين، حتى أنه جعل بعضاً من البنات يرتدين الملابس التي يراها البعض غير محتشمة ويرقصن على نغمات مزاميره في الشوارع العامة، وذلك تحدياً للإكراه وأساليبه الملتوية، وتحدياً لحزب النهضة الذي فاز في الانتخابات التونسية، وبذلك جعل الشيطان الوطني البعض يختطف البعض كما جعل البعض يقتل البعض، وهكذا فعل في مصر؛ فجعل الجميع يتظاهر ضد الجميع، الحجارة والجرحى في الشوارع والبيادين العامة عامة، وهكذا لن يتوقف حتى تشتعل، ولن تطفأ إلا بالاستعاذة بالله منه وقراءة قوله تعالى: {قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا} ⁷⁵. ولأنه الشيطان الوطني؛ فهو لن يستحي من شيء يفعل؛ فهو الذي يأتي للإخوان المسلمين ليقول لهم هذه فرصتكم التاريخية، ولكن خذوا حذرکم؛ فكل من لم يكن إخواني فهو

⁷⁴ الأنفال 48.

⁷⁵ الانبياء، 69.

علماني، وعليكم بهم، ومن حقكم أن تلبسوهم لباس الكفر؛
فالشعب جاهز لتصديقكم؛ فلا تتأخروا، أسرعوا، بل استعجلوا أمركم؛
فالأمر خطير، وأنصحكم إن أردتم نصراً تاريخياً مؤزراً؛ فعليكم
بالتهميش والإقصاء والتغيب والهيمنة والحرمان والعزل السياسي
للساسة، إنها الإجراءات الصائبة والمنقذ لكم أيها المستخلفون في
الأرض.

وهكذا هو يفعل مع فئات وألوان طيف الشعب المصري، بقوله:
لقد صنعتم الثورة، وأسقطتم النظام؛ فلا تعودون إليه ثانية، وخذوا
حريتكم كاملة، لا أحد أفضل من أحد.

ومع أنه فعل ما فعل ويفعل إلا أنّ المآذن في مصر تعلو بعلو
الأذان فيها، والمؤمنون يستعيدون بالله منه؛ فمصر صخرة عظمى
يتكسّر عليها شياطين الإنس والجن، وهي لا تتكسّر.

هكذا هو الشيطان الوطني الذي جعل العلاقات بين الليبيين
تتصدّع كلّ يوم وكأنّ الأخوة هم الأعداء، يا له من شيطان وطني،
يلعب بمستقبل المواطنين كما يلعب بعقولهم ورؤوسهم؛ فهو الذي
يقف كلّ يوم بينهم وبين الاحترام وتحقيق الأمن وسيادة العدالة،
وإعادة البناء والإعمار، كما يقف بالتمام بينهم وبين الطمأنينة وغرس
الثقة ونيل الاعتراف والتقدير. وبهذا فقد جعل من المواطنين قطعاً
بين خائف ومخيف، وبين قوّة وضعف، وبين شدة وألم، وأكثر القطع

قوة بشرية هي القطع الساكنة التي لازالت تنتظر، وهي الكم الهائل الذي لم يقرّر بعد، وهم الذين سيكون المستقبل الديمقراطي إلى جانبهم، ولهذا يعمل الشيطان الوطني ما في وسعه من أجل تأخير ممارسة الحرية.

ومن هنا، أخذ البعض بنصائحه في دفع عجلة العزل السياسي، ومع إنّ البعض قد أخذ بها، فإنّ الشيطان الوطني لا يثق في أحدٍ، ولهذا فهو يكدّ ويجدّد من أجل إطالة عمر الفوضى والغوغائية، وعدم سيادة القانون، وعدم التمكن من العدالة النجاعة.

ولسائل أن يسأل:

وما هو الحلّ؟

أقول:

أن يستعيد الجميع بالله من الشيطان الوطني (الشيطان الرجيم)، ومن لم يستعد بالله منه بالتأكيد سيكون الشيطان الوطني له قريباً، {وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا} ⁷⁶.

وعليه؛ فإن لم يترك القرناء قريبهم ويلعنوه إلى أبد الأبد، ويستعيدوا بالله منه؛ فلن تغرس ثقة بينهم ولا فيهم، ولن يُبنى الوطن، ولن تُحمل المسؤولية بأمانة.

⁷⁶ النساء 38.

ولأنه الشيطان الوطني؛ فهو إن رأى نيران الفتنة التي كان وراء
إيقادها قد اشتعلت، يتبرأ من جميع الذين سكبوا الزيت عليها،
مصدقا لقوله تعالى: {فَلَمَّا تَرَأَتِ الْمُنْتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقْبَيْهِ وَقَالَ
إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ
الْعِقَابِ} 77.

ومع أن الشيطان الوطني يخاف الله شديد العقاب، إلا أن مخالفته
لأمر الله بالسجود لآدم جعله على الفتنة، أي: لا يمكن له التخلص
منها أبداً؛ فهي بالنسبة له المهمة الرئيسة التي ارتضاها لنفسه، ولذا،
لا ينتهي عمل الشيطان عن الفتنة ما لم تشتعل نارها وتشتد بين بني
الوطن الواحد (أقارب وأبعد).

ولسائل أن يسأل:

ما الفرق بين عمل الشيطان الوطني وعمل العقل الوطني؟
أقول:

عمل الشيطان مفسد وفتنة، وعمل العقل إصلاح وبناء وإعمار
وتسامح وعفو وتصالح، ومن هنا، يكون الفرق كبير بين أعمال الفرقة
وأعمال الوحدة واللحمة، وبين أعمال الكراهية وأعمال المحبة؛

77 الأنفال 48.

فالأولى: يترتب عليها عقاب شديد، والثانية: يترتب عليها جزاء حسن.

وعليه:

ينبغي على الجميع أن يستعينوا بالله من الشيطان الوطني، وإن لم يفعلوها عن قلب، لن يتمكنوا من تدبر أمورهم، ولن يتوافقوا، ولن تبنى دولتهم، ولن يستقر أمنهم، ولن تتحقق العدالة بينهم، ولن يتقدموا قيد أنملة تجاه ما هو أنفع.

ولأنّ الأمر كذلك؛ فهل العيب كلّ العيب في الشيطان الوطني، أم أنّ العيب كلّ العيب في من اتبع إغواؤه وفتنته؟
بدون شكّ سيقول الجميع إنّ العيب الكبير في من اتبع أهواءه قبل أن يغويه الشيطان الوطني بما أغواه به.

فالأهواء وقصر النظر، ونقص المعرفة، لا تمكّن أصحابها من حُسن التدبّر، ولذلك عندما يقدّم الإنسان على ما من شأنه أن يسيء للآخرين، يسعى لإيجاد مشجب ليعلق عليه أفعاله، ومن هنا، أصبح الشيطان الوطني مشجّباً للذين هم غافلون عمّا أمر الله به ونهى عنه؛ فأولئك الغافلون لا يتخذون سبيلاً إلاّ سبيل الغي، {سَأَصْرَفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلاًّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ

يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ {78}.
 وقال تعالى: {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا
 يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا
 أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْعَافِلُونَ} 79.

وبما أننا نتحدث عن الشيطان الوطني؛ فمن هو ذلك الشيطان
 الوطني؟

بدون شك الشيطان الوطني هو من أبناء آدم عليه الصلاة
 والسلام، {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنَّ يُوحِي
 بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرُهُمْ
 وَمَا يَفْتَرُونَ} 80.

قال تعالى: (شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنَّ) وهنا جاءت لفظة شياطين
 الإنس قبل شياطين الجن، وهذا يدل على عظمة الفتن وشدة آلامها
 وأوجاعها وهي التي يجرؤ عليها الشياطين من بني الإنس وهي أعظم
 مما يجرؤ عليه شياطين الجن، ذلك لأن شياطين الجن بالاستعاذة
 بالله منهم يتم التخلص من وسوستهم وفتنتهم، ولكن شياطين الإنس

78 الأعراف 146.

79 الأعراف 179.

80 الأنعام 112.

وان استعاذ من استعاذ بالله منهم إلا أنهم ملعونون فلا يستوقفون أعمالهم ومفاسدهم حتى تشتعل بين البعض والبعض نيران الفتنة. وبذلك؛ فإن شياطين الإنس هم أكثر حقداء، وأكثر ظلما، وأكثر عدوانا، وأكثر فتنة من شياطين الجن؛ فهم لا يقتصرون على قدراتهم برغم ما فيها من خُبثٍ ولؤمٍ، وزخرف قول؛ بل يتجاوزونها إلى طلب المعونة من شياطين الجن، ولذلك فالشيطان الوطني هو أكبر شياطين الإنس، فمن يعوذ به لا شك أنه سيزيده رهقا، {وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا} ⁸¹.

ولأن الشيطان الوطني هو من بني الإنس، لذا؛ فهو المخطط للفتنة الوطنية، تحت مبرر (الخوف من) و (الحرص على) أي: الخوف من عودة المظالم التي كانت سائدة في زمن الدكتاتوريات وحكم الفرد بلا حدود.

ولأنه الشيطان الوطني؛ فهو الذي يشتم الجميع دون استثناء، وأول من يشتم، يشتم الوطنيين من أية فئة كانوا، وبذلك؛ فهو الذي يشتم الوسطيين والذين يأملون الوفاق الوطني، كما أنه يشتم المستقلين ويشتم السلفيين، ويشتم الإخوان المسلمين، ويشتم العلمانيين كما يشتم اليساريين دون أن يخشى أحدا، وهكذا هو

⁸¹ الجن 6.

يشتم منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان ليلاً ونهاراً.

ولأنّ الشيطان الوطني؛ فهو يشتم الثائرين كما يشتم المشار عليهم، وهكذا هو الشيطان الوطني الذي لا يهدأ له بال إلا إذا اشتدّت الأحوال بين الأخوة تأزماً.

ولأنّ الشيطان الوطني؛ فهو يعمل كلّ ما في وسعه من أجل أن يُشهر السلاح في وجوه الأبرياء، ويحفّز على إشهارة في وجوه الأخوة أكثر ممّا يحفّز على إشهارة في وجوه الآخرين، وفوق ذلك لا يقرأ نشيده الوطني ولا تعزف موسيقاه الوطنية إلا إذا اشتدت المعركة واتسعت دائرة الاقتتال بين بني الوطن الواحد.

ولأنّ الشيطان الوطني؛ فهو المشترك في ملكية معظم القنوات الإعلامية، كما أنّ له أكبر الاشتراكات والمداخلات في الفيس بوك، واليوتيوب، وكلّ وسائل الإنترنت المتطوّرة، وكذلك؛ فهو يمتلك العديد من الصّحف والمجلات، وهو الدّاعم الرئيس للمكوّنات السياسية والاجتماعية المتضادة وكأنّه المخلص لمكوّنٍ دون غيره.

ولأنّ الشيطان الوطني؛ فعمل على بناء سياج عملاق فاصل بين الأجيال (الأبناء) كونهم شبابا وبين (الآباء) كونهم شيوخا، وذلك لأنّه يعرف جيداً أنّه لا مُفسد لنزغته ومفاسده إلا الاستعاذة بالله منه، ولكن بالتواصل واللحمة بين الأجيال (تذكّرا وتدبّرا وتفكّرا) يحال

بينه وبين خنزرته، ولذا؛ فالمجتمعات التي تُغيب كبارها عن المشهد، قد تفقد ذاكرتها، ولا تتعظ من التاريخ وأخذ العبر منه، ولهذا لا يأمل الشيطان الوطني أن يُقرأ القرآن ويستعاذ بالله منه، {وَأِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} 82، وقال تعالى: {فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ} 83، وقال تعالى: {فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى سَيَذَكِّرْ مَنْ يَخْشَى وَيَتَجَنَّبُهَا الْأَشْقَى} 84.

هذا الأمر يتعلّق بنزغ ومفاسد شياطين الجن، ولكن أمر الوطن الذي نحن بصدد الكتابة عنه؛ فهو المتعلّق بنزغ ومفاسد شياطين الإنس عليهم اللعنة؛ فهم أولئك الذين يريدون إفساد الهوية الوطنية، وإفساد وحدة الوطن، وإفساد تطّلع الشعوب إلى الأفضل. ولأنّ الشيطان الوطني؛ فلا عمل يلهيه عن إيقاد نيران الفرقة، ولهذا؛ فهو الجادّ على إيقادها حتى تتولّد دويلات من الدّولة الواحدة، وهكذا هو يأمل أن تكون الأحوال على الضعف والوهن في كلّ وطن يجمع شمل الأخوة على القوّة.

ولأنّ عمل الشيطان عمل مفسدة، لذا سيظل الصراع على أشدّه بين أهل الحقّ وأصحاب الباطل، ولأنّته كذلك؛ فلا شكّ أنّ الحقّ

82 فصلت 36.

83 ق 45.

84 الأعلى 9 . 11.

سيكون الكفيل بدمغ الباطل وزهقه مصداقاً لقوله تعالى: {بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ} 85 .
ولأنّ الوطن للجميع؛ فمهمّة الشيطان الوطني هي العمل على فتنة شعبه وتفتيت وحدته، وطمس هويّته، ولأنّ الفتنة رأس مال عمل الشيطان، وأنّ أكثر الناس لا يفقهون، وأكثرهم مجرمون، وأكثرهم فاسقون، وأكثرهم لا يعلمون، وأكثرهم يجهلون، لذا؛ فهؤلاء دائماً هم في صدارة من يتبع خطواته التي نهى الله عنها، {وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ} 86 .

ولأنّه الشيطان الوطني؛ فهو من يتصل بالجميع دون تردّد، يتصل بالثوّار ليحيد منهم من يحدّه عن الاستقامة، ويتصل بالقوّة الوطنية السّائكة ليحركها في الاتجاه الذي لا يُرضي الله ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ويتصل بالقوّة المتحرّكة ليكشف أمرها ويحرق أوراقها، ومن باب إخلاصه في أداء مهام الفتنة الوطنية؛ فهو كما يفرّق بين المرء وزوجه يفرّق بين الثوّار من أجل أن يجعلهم يتقاتلون، وذلك ليضعفهم ويجعلهم فرقا وطوائف وأحزاب وقبائل وأقاليم، وهكذا هو يفعل في كلّ أسرة وقبيلة، وقرية ومدينة.

85 الأنبياء 18 .

86 البقرة 208 .

ولأنّ الشيطان الوطني؛ فهو الذي يتّصل بالجميع من أجل أن يجعل الخطاب السائد بينهم (نحن أو أنتم)، {إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ} ⁸⁷.

ولكن إن ساد هذا الخطاب (نحن أو أنتم) تصبح مصارف الدّم في حاجة لتبرّع، وعندها يصبح الشيطان الوطني في غاية الامتنان، ممّا يجعل الضعفاء يسرعون لاستدعاء المنقذ الخارجي خوفاً من معتدٍ يستبيح تراب الوطن وكرامة شعبه، وإن تمّ ذلك؛ فلكلّ ثمنه عاجلاً أم أجلاً.

فالوطن الفقير، والموقع غير الإستراتيجي، يطول فيه زمن الاقتتال الداخلي، كما هو الحال في الصومال وأفغانستان، والوطن الذي موقعه بين عدوٍ وصديق، ولم يزر بالذهب الأسود كما هو الحال في سوريا، فلا يمكن أن يتدخل المنقذ الخارجي إلا بعد أن يضعف السوريون بعضهم بعضاً؛ فسوريا يراد لها أن تكون دولة ضعيفة، كي لا تهدّد في المستقبل أمن دولة إسرائيل؛ فبعد أن يتأكد المنقذ الخارجي عن بعد أنّ الأمر أصبح على ما يرام؛ فلا شكّ أنّه سيتدخل ليتأكد عن قربٍ بأمّ عينيه؛ ومن ثمّ فإنّ دخل ووجد ما تبقى من قوّة وعتاد فسيسرع بتدميره، ومن بعدها سيعمل على دفع البعض البعض

⁸⁷ الأعراف 27.

جماعات وفرقا لتكوين دولة الجماعات والفرق، وذلك من أجل أن تمضي الدولة السورية ضعيفة وهي خاضعة للملاحظة والمشاهدة والمراقبة الدولية، وهكذا هم يفعلون.

أما في دول الموقع الزاخر بالذهب الأسود والموقع الإستراتيجي كما هو الحال في ليبيا؛ فزمن استدعاء المنقذ الخارجي لا يمكن أن يطول؛ ذلك لأنّ البحر الأبيض المتوسط مثل السمكة، ظهرها أوروبا وبطنها ليبيا، ولذا؛ فأيّ مساس ببطن السمكة يعدّ مساسا بظهرها.

وبين الموقع الزاخر بالذهب الأسود والموقع الإستراتيجي تأتي مصر دولة القوّة البشرية والجيش القوي، والمسلمون والمسيحيون؛ فهي بالنسبة للمنقذ الخارجي معادلة صعبة، إنّها كالصخرة يتكسر ما يُرمى عليها ولا تتكسر، وهنا، لا مفرّ من استيعابها دولة (هي كما هي)، دون مغالبة قهرية لقوّة وطنية على حساب قوّة وطنية أخرى.

ولأنّ مصر هي الصخرة العظمى في الوطن العربي؛ فهي كما تُكسر من تسقط عليه، تُكسر بالتمام من يسقط عليها، ومن هنا، لن تنفرد بحكمها طائفة بعينها حتى ولو استولت على مقاليد السلطة، فمصر منبت الرّوح الوطنية والقومية يصعب على من يوسوس له شيطانه أن يحكمها كرها.

إذن؛ فالمنقذ بالنسبة لمصر دائما هو شعبها، أما الخارج فلا يزيد مستوى تدخله عن مستوى الضغوط بالقروض المالية تأخيراً وتقليلاً، ومهما كانت ضغوطه، ليس له بدّ إلا أن يُقدّم المزيد من المساعدة إلى أن تقف مصر على قدميها إن أحسن شعبها إدارتها كدولة.

أما العراق؛ فأمرها مثل موقعها؛ فهي بين إيران وتركيا ودول الخليج العربي والشام والأردن، ولذا؛ فحقيقة رسم سياسات مستقبلها هي على الصعوبة أكثر منها على السهولة؛ فالمنقذ الخارجي لا يستأمن جانب إيران، كما أنّه لا يستأمن بناء دولة عراقية قوية، حتى لا يعود الأمر إلى المربع الأوّل، ولهذا؛ في دائرة المتوقّع سيترك الأمر على ما هو عليه، ولكن في دائرة غير المتوقّع؛ فقد يقول الشعب كلمته، ومع ذلك بالنسبة للمنقذ كلّ شيء تحت المراقبة، ولهذا في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع كما فتحت أبواب الفصل السابع وأقفلت يمكن أن تفتح من جديد.

ولسائل أن يسأل:

وما هي العلاقة بين المنقذ الخارجي والشيطان الوطني؟

أقول:

لو لم يكن للشيطان الوطني دور فعّال بين أبناء الشعب، ما كانت الحاجة تدعو إلى البحث عن منقذٍ خارجي.

ومع أنّه الشيطان الوطني، إلّا أنّ نشاطاته السياسية متجاوزة للحدود؛ فهو كما يتصل بالمواطنين، يتصل بالقوى العالمية أيضاً ليحرّضها على التدخل، ولكن بعد أن يبلغهم برسائله التي مفادها (إنّ الخطر كلّ الخطر سيكون موجّها إليهم)؛ فيشعرهم بخطورة ذلك وكأنّه العميل الصّادق، والصديق المخلص، وعند عودته على الفور إلى تراب الوطن يهمس للبعض بأن يتصلوا بالقوى العالمية؛ فهي في الانتظار، وعلى أهبة الاستعداد، فإن استجابوا، ينتقل في الحال إلى البعض الآخر من القوى الوطنية السياسية ليخبرهم بما سيقدم عليه أولئك الذين قد أقنعهم بالاتصال بالقوى العالمية، وبمثل هذه الجهود يتمّ الإسراع بإشغالها نارا بين بني الوطن.

ولأنّه الشيطان الوطن؛ فهو من أجل الوطن كما يتصل بالولايات المتحدة الأمريكية يتصل بروسيا والصين والدّول الأوروبية وحلف الناتو، وكذلك يتصل بمن يمتلك المال والدعم من الدّول العربية، وهكذا أدواره تتبدّل بين لحظة وأخرى، وفتنته تتجدّد، والغاؤون من البائعين والمشتريين يرقصون على نغمات مزاميره كما يرقص الكتكوت على مزمار ثعلب⁸⁸.

⁸⁸ عقيل حسين عقيل، العزل السياسي بين الحرمان والهيمنة، مرجع سابق، ص 69 .

ولسائل أن يسأل:

وماذا بعد الشيطان الوطني؟

أقول:

لم يعدّ بعد الشيطان الوطني وما لعبه من أدوار فتنة إلا المصالحة الوطنية، التي لا تفرّق بين مواطن ومواطن، الكلّ متساوون حقوق تمارس، وواجبات تؤدّى، ومسؤوليات تُحمل. فلا إقصاء، ولا عزل سياسي، ولا تهميش، ولا تغييب، السيادة للشعب والوطن ملك للجميع.

الأوراق تتساقط

على

تراب الوطن

في القرن العشرين كان للنضال القومي معنى، وللثورة القومية معنى، وكذلك كان للتنظيمات الدينية دلالة ومعنى، وكانت للأحزاب العقائدية دلالة ومعنى، وكانت للطائفية دلالة ومعنى، وكان للانشقاق الديني (سنة وشيعة معنى، وكان للقبليّة معنى، وكان للطبقيّة معنى، أمّا اليوم؛ فإنّ لهذا القرن الواحد والعشرين، لغة ومنطقاً ودلالة ومعنى جديدين، بالأمس فقط كان الصّراع في العراق بين سنة وشيعة وعرب وأكراد وتركمان وفرق متلوّنة بألوان الطيف العراقي، واليوم وغداً سيكون الصراع ليس من أجل السنة أو الشيعة أو الأكراد أو التركمان أو غيرهم من المسميات الأخرى، بل الصراع الحتمي أصبح لغة ومنطق القرن العشرين من أجل الوطن الواحد الذي فيه يكون المواطن قادراً على ممارسة حقوقه كيفما يشاء الجميع، ويؤدّي واجباته فيه كيفما يشاء الجميع، ويحمل مسؤولياته فيه كيفما يشاء الجميع.

ولذا، فإنَّ منطق ولغة القرن الواحد والعشرين تؤكدُ بحقَّ أنَّ الوطن للجميع، والثروة فيه للجميع، والسياسة فيه تُرسم إستراتيجياتها من قبل الجميع، والمكوّن الاجتماعي هو المكوّن الوطني من الحدود إلى الحدود، فلا مكان للفرقة ولا الفرق المدفوعة برؤاها الخاصّة وأيديولوجياتها الخاصّة وأناييتها الخاصّة، وثقافتها الخاصّة، وتفسيراتها الخاصّة؛ فالكلّ يتحرّك ويعمل من أجل الوطن، والوطن للجميع، ولا قائد يجمع هذه المتناقضات وبصهرها في بوتقة واحدة إلاّ المشاورة والمشاركة وممارسة الحرية مع احترام حقوق الإنسان.

ومن هنا، لن تكون للطائفية مكانة تتربّع عليها من أجل أن تبلغ قمة سلّم السلطان، ولن تكون للقبلية مكانة بها تتمكّن من بلوغ التربّع على قمة سلّم السلطان؛ فالطائفية في لبنان وإن استظل تحت مظلتها من استظل؛ فهي لا تشبع حاجة اللبنانيين بدفء الوطن، ذلك لأنّ حبّ الوطن لا يستمدّ إلاّ منه، أمّا الطائفية؛ فلا يمكن لها أن تملأ أنفس اللبنانيين حبّاً، إذا ما حلّت محلّهم على قمة سلّم السلطان.

وهكذا ستكون الفتوية قاصرة عن إشباع حاجات المواطنين بحبّ الوطن ومدّهم بدفئه، والقبلية في الوطن العربي أيضاً مهما كبر حجم أبناء القبيلة، لا يمكن لهم أن يكوّنوا مظلة وطنية؛ فهم عبارة عن

مظلة اجتماعية في مواجهة مظلات اجتماعية أخرى يملؤهم الخوف والحذر في كثيرٍ من الأحيان إذا ما تربّصت إحدى القبائل بأخرى، ويملؤهم الأمل إذا حَسمت الدولة الأمر تحت مظلة الوطن للجميع. ولهذا؛ فإنّ دَفء الوطن لا يستمدّ إلاّ منه، والمواطن لا يمكن أن يكون مطمئناً ودافئ القلب إلاّ إذا أصبح جميع المواطنين متساوين فيما لهم وما عليهم تحت مظلة الوطن الواحد.

وعليه؛ فلا سنّة ولا شيعة ولا تركمان ولا أكراد ولا غيرهم في العراق قادر على ملء المواطن العراقي بالوطنية التي تمدّه بالسكينة والطمأنينة، ممّا جعل العراقيين بعد تجربة مرّة يصحون من غفلتهم ويعودون إلى ما يمدّهم بحبّ الوطن ويخلّصهم من الفرقة والتطاحن والصدام والاقتتال بغير حقّ؛ فهم اليوم بدؤوا وغداً بلا شكّ سيصلون إلى ما يأملون.

وهكذا في اليمن السعيد ستتغيّر الأحوال من تلك التي تمّ تشخيصها بمنطق القرن العشرين حيث كنّا نرى أنّ الأحوال تحتاج إلى تكاتف أبناء الخليج جميعهم لإنقاذ اليمن؛ ممّا ألمّ به من تطاحن قبلي على السلطة، وكنّا نعتقد أيضاً أنّ تركيا سيكون لها الدور الكبير في تخليص المنطقة من أزماتها السياسيّة بتعميم أنموذجها السياسي في ممارسة السلطة وإدارة شؤون البلاد، ولكن بعد ثورات

(الفيسبوك) أصبح لنا رأى مغاير بالتمام من حيث إنَّ الشَّعب عند ما يقرّر الجلوس تحت مظلة الوطن الواحد يستطيع أن يتحدّى الجبابة والظالمين؛ فيثور على كلّ المسميات التي كانت سائدة في القرن العشرين تحت عناوين النضال وما شابهه من عناوين متلوّنة أكل الدَّهر وشرب عليها؛ فيستطيع أن يقرّر اختياراته ويرسم سياساته وإستراتيجياته وما يُمكنه من صناعة المستقبل المأمول.

في القرن العشرين كانت الحزبية من وجهة نظر البعض هي الأداة الفاعلة من تمكين الشَّعب من المشاركة في إدارة شؤون البلاد، ممّا جعل رُحى الصِّدام والتطاحن والتآمر تدور بين أبناء الوطن المنقسمين بين أحزاب وطوائف وفئات ومسلمين ومسيحيين وسنة وشيعة وزيدية واثني عشرية وأوس وخزرج ومهاجرين وعائدين من المهجر، وللأسف مسميات هي أقرب لإيقاد نار الفتنة من إطفائها.

ولأنَّ هذه معطيات فتنة بين أبناء الوطن الواحد، جاء القرن الواحد والعشرون بقوة جمعت كلّ هذه المسميات ووضعتها في سلّة المهملات وتظاهر المواطنون في ميادين تحرير الأوطان ليقولوا بصوت واحد للذين عملوا كلّ ما في وسعهم من أجل تكميم أفواه المواطنين كرهاً، ارحلوا خيرا لكم من أن تُرحلوا؛ فجاء الرّحيل

مصحوباً بلغة جديدة تقول: الوطن للجميع؛ فلا يحقّ لأحدٍ احتكاره
ثروة وسلطة وسيادة، ومن هنا، كان التساقط ورقة بعد ورقة.
في القرن العشرين كانت الثورات تتفجّر بزعماء وقادة ومفكرين
وأصحاب قضايا، ولم يكن متوقّعاً أن تتفجّر ثورة بغير ذلك سوى
الانقلابات العسكرية، ولكن اليوم في هذا القرن المليء بالمفاجآت
أصبحت الثورة تتفجّر بالمواطنين، وإن تنوّعت معتقداتهم وأديانهم
وثقافتهم وقبائلهم وطوائفهم وأحزابهم وأعرافهم، ولذا؛ فإنّ ثورات
الصفوة مع أنّها ثورات، إلّا أنّها في دائرة الممكن المتوقّع وغير
المتوقّع قابلة لأن تورّث، أمّا ثورات الشعوب فلا تورّث، ولهذا؛ فهي
الثورات الباقية إلى النهاية في ميادين صناعة التاريخ.

الفصل الثامن

المصالح الوطنية

المصالحة الوطنية

المصالحة لا تكون إلا بعد خلاف واختلاف، أي: لو لم يكن الخلاف سابقا على المصالحة، ما كانت المصالحة لاحقة له، ولأنّ المصالحة دائما في ملاحقة الخلاف؛ فهي المستشعرة بخطورته، ولأنّها كذلك؛ فهي القادرة على إنهائه بإرادة المختلفين والمتخالفين. ومع أنّ الهوة بين المختلفين والمتخالفين تتسع باتساع المتخالف عليه، أو المختلف بشأنه، لكنّها بينهم تضيق وتطوى بالمصالحة، التي هي دليل إثبات قبول الآخر، وهي المخرج الرّئيس من التّأرّمات، وهي جامعة الشتات الضعيف في وحدة وقوّة، ولكن لا يقدّم عليها إلا متخلّص من المكابرة (قادر على أن يغيّر ما بنفسه) مصداقاً لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ} ⁸⁹.

ولأنّ المصالحة مبدأ قرآني، وسنّة نبوية، ورغبة وميل إنساني، ومطلب أخلاقي، كان لنا في رسول الله عليه الصّلاة والسّلام الأسوة

⁸⁹ الرعد 11.

الحسنة، مصداقاً لقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا} ⁹⁰؛ فصلاح الحديبية الذي جرى بين المسلمين بقيادة رسول الله عليه الصلاة والسلام، وبين كفار قريش في أواخر العام السادس من الهجرة، رغم معاناة رسول الله منهم تسعة عشر عاماً كاملة سبقت هذا الصلح، حيث تعرّض وأصحابه للاضطهاد وبعضهم تعرّض للتعذيب، لكن مع ذلك؛ فقد أجرى صلحاً به تمّ تقبّل الآخرين واستيعابهم، ممّا زاد الإسلام ثقة وقوّة، وسماحة، ومودّة من أجل رسالة خالدة، وأمة لا يكون وطنها ملكاً إلاّ لها دون أيّ إقصاء، ولا تغييب، ولا عزل سياسي.

ومن هنا، ألا يكون الصلح قيمة أخلاقية، وضرورة ملحة بين أبناء الشّعب الواحد، والأمة الواحدة، في أيّ مكان، من أجل مستقبل مشترك؟

ثم ألا يكون المُقَدِّم على الصلح طائعا لأمر الله تعالى، وساعيا لتحقيق رحمته على البلاد والعباد: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} ⁹¹، وقال تعالى: {إِنْ أُرِيدُ إِلَّا

⁹⁰ الأحزاب 21.

⁹¹ الحجرات 10.

الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ
أُنِيبُ⁹².

ولأنَّ الإصلاح مأمور به من الله تعالى؛ فقال نبي الله شعيب عليه
الصَّلَاة والسَّلَام: (إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ)، ولذا، ينبغي
على جميع الطائعين لأمر الله تعالى أن لا يتأخروا عن الإقدام على
الإصلاح ما استطاعوا إليه سبيلاً، وإلا فقدوا مفتاحاً من مفاتيح
الخير، ومن أعظم مفاتيح الخير، هو الصلح بين الناس مصداقاً لقوله
تعالى: {وَالصُّلْحُ خَيْرٌ}.

ولهذا، لا يمكن أن تهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون، {وَمَا
كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ}⁹³.

ومن ثم، علينا أن نتذكّر تجارب الآخرين في المصالحة، وخير
مثال في هذا القرن تجربة جنوب إفريقيا التي قادها زعيمه (نلسن
مانديلا) بهدف تعزيز الوحدة الوطنية روحاً للتفاهم، لتحلّق بهم جميعاً
فوق صراعات وانقسامات وخلافات الماضي المؤلمة.

⁹² هود 80.

⁹³ هود 117.

وعليه، لم يكن بعد آية فتنة ومواجهة واقتتال إلا الصلح، وفقاً لضوابط الشريعة المحمّدة للحقّ، والزّاهقة للباطل، ووفقاً للقوانين التي يحكم القضاة بها بين النّاس عدلاً.

فالصلح فضيلة خيرة، وقيمة حميدة مقدّرة، بين الأهل الذين وصلت بهم الشدائد إلى المقاتلة، واختراق البعض إلى ما نهى الله عنه. ولهذا؛ فإن لم يكن التصالح والعودة إلى ما يرضي النّاس على غير معصية، تصح أفعال التطرّف هي العملة الدّاعمة لرفع رأسمال مصارف الدّم .

فعلى سبيل المثال، الاختلافات والخلافات التي نجمت في الدّول التي أطلق عليها (دول الربيع العربي) لا ناهي لها، ولا قاضي عليها، ولا محلّص منها، إلا المصالحة الوطنية الكفيلة بإصلاح ذات البين بين الأطراف أو الصفوف المتنازعة والمتصادمة والمتخاصمة، وهذه الأطراف في مجملها تنقسم إلى صفوف.

صفوف

الاختلاف والخلاف الوطني

أولاً، صفّ (مع) وينقسم إلى صفوف منها:

أ . ثوّار، غايتهم الوطن، وهم الذين ثاروا على تلك المنظومات من أجل الوطن؛ فاستشهد منهم من استشهد وانتصر من انتصر، دون أن يكون لهم مساعي شخصية.

ب . ثوّار، في أنفسهم غاية، وهي الإحلال محلّ تلك الأنظمة، وهؤلاء أينما يحلّون، ستكون مصالحهم على حساب مصلحة الوطن.

ج . الأنصار، وهم الذين ناصروا الثورات بالكلمة والفعل، دون أن تكون لهم مطامع، ويأملو أن يصبح حال بلدانهم أمناً، وسلاماً، وغنى، وتقدّماً، وهؤلاء الأنصار لا يأملون انتكاسة فيها يضع الوطن.

د . النفعيون، وهم الذين يميلون مع كلّ هبة ربح؛ فإن كانت الرّياح جنوبية، كانوا جنوبيين، وإن كانت شمالية كانوا شماليين، وهكذا إن كانت الرّياح غربية كانوا غربيين، وإن كانت شرقية كانوا شرقيين. فمثل هؤلاء دائماً قيمهم تتبدّل وتغيّر مع تبدّل وتغيّر اتجاهات الرّياح في الفصول الأربعة.

النفيعون دائما مصلحتهم وأطماعهم وغاياتهم قريبة، وفوق الجميع؛ فهم إن تمكّنوا من أخذ المكاسب والمغانم بالأساليب المباشرة أخذوها، وإن تمكّنوا من إظهار تمثيلاتهم في المراوغة والتحايل والمنافقة بما يمكنهم من أخذ المغانم لأخذوها ولو كانت سلباً ونهباً. ومثل هؤلاء يتواجدون في كلّ مكان وزمان، وحتى في المعارك هم يتواجدون، ولكن لم يكن من أجل خوضها، بل من أجل اغتنام الفرص سلباً ونهباً؛ ولأنّهم كذلك؛ فهم يتبدّلون؛ فإنّ عدنا لمراجعة أيّام وشهور المواجهة بين الأنظمة الحاكمة وبين الثائرين في كلّ من تونس ومصر وليبيا، لوجدنا هناك من كان مع الثائرين في الميادين متحمّيناً للفرصة، التي تمكّنه من سرقة محلّ من المحلات التجارية، ولهذا، شاهدنا الكثيرين وعلى ظهورهم ما عليها من أمتعة منهوية، كما شاهدنا السيارات ممتلئة، والسيارات مسروقة، وشاهد غيرنا كما شاهدنا البعض من الذين كتبوا أنفسهم مقاتلين مع تلك الأنظمة التي سقطت كيف يسرقون وينهبون كلّ ما يتمكّنون منه حتى ولو كان تحت إمرتهم كونهم قادة عسكريين، فسرقوا العتاد والعدّة وخزّنوها في الجبال ليبيعوها بعد انتهاء المعارك، ومن هنا؛ فالنفيعون هم دائم يكتسبون مغانم، ولكنهم يفقدون مواقف وطنية وقيماً حميدة.

وعليه؛ فهؤلاء بعد انتهاء المعارك منهم من يجعل من نفسه بطلاً، ويدّعي أنّه كان قائداً وشجاعاً، وقد يتظاهر بعد الهزيمة أمام البعض بألوانه الحراوية بأنّه كان غاضباً ممّا جرى، أو أنّه نادى على ما فعل؛ وفي كلّ الأحوال لا استغراب؛ فهذه لا تزيد عن كونها معطية نفسية من معطيات الشخصية الانسحابية المتبدّلة. فهذه الشخصية إن تمكّنت وتصدّرت مع المتصدّرين المشهد السياسي لا شكّ أنّها ستكون عبء ثقيل على الدّولة، وهنا، وجب أخذ الحذر، وإلا في دائرة الممكن سيكون غير المتوقّع أقرب بكثير ممّا هو متوقّع.

وإلى جانب هذه التصنيفات، هناك تصنيفات سياسية تشبّثت النّاس بينها وتباينوا، وعلى رأس هذه التصنيفات:

■ أحزاب وكتل إسلامية:

وهي ألوان طيف، وعلى رأسهم أحزاب الإخوان المسلمين في تونس ومصر وليبيا، الذين بقوّة تنظيمهم وتحالفاتهم تصدّروا المشهد السياسي؛ فاننصروا في انتخابات مصر وتونس، كما أنّهم شكّلوا الكتلة الثانية في المؤتمر الوطني العام الليبي.

ومع ذلك خسر الإخوان المسلمين في مصر بعد سنة من توليهم سدّة الحكم، وهم على طريق الخسارة القريبة في تونس إن لم يستجيبوا إلى مطالب الشعب الذي يتظاهر في شوارع المدن التونسية، وهكذا سيكون الحال في ليبيا إن لم يصبح المؤتمر الوطني

العام مستوعباً لألوان الطيف السياسي الليبي، دون إقصاء، ولا تعييب، ولا تهميش، ولا عزل سياسي، ولا مغالبة إلا بحكم عادلٍ.

. أحزاب وتحالفات أخرى:

أحزاب وتجمّعات وتكتلات غير إسلامية جرت بينها منافسات تحت عنوان الوطن، ولكن كلّ وفق رؤيته، ممّا جعلهم يخسرون تصدّر نتائج الانتخابات التي أجريت في تونس ومصر، ولكن في ليبيا تصدّروها لفترة لم تطول، حيث أصبح حال التحالف الوطني في ليبيا يتأخر إلى الترتيب الثاني وهو الآن في طريقه إلى النهاية، ولهذا، خسر التحالف في أول مواجهة سياسية له عندما عُرض قانون العزل السياسي الذي تمّ استصداره في الميدان الذي هم فيه أعضاء عاملون (المؤتمر الوطني العام)؛ فتصدّع التحالف الوطني الليبي، وأصبحت القرارات داخل المؤتمر الوطني العام تصدر بغالبية إسلامية، بعد أن كانت الغلبة للتحالف الوطني.

ثانياً، صفّ (ضدّ) وينقسم إلى صفوفٍ منها:

. مترقّبو عودة الماضي (هو كما هو): وهؤلاء تربّوا على لغة ومنطق شيخ القبيلة، ومثل هؤلاء لا رؤية لهم إلا ما يراه شيخ القبيلة، ومع أنّ الشيخ قد مات، إلا أنّ آراء الشيخ وإن شاخت فأبناؤه من بعده يرون أنفسهم هم وحدهم الخليفة من بعده، ولا

يحقّ لأحدٍ غيرهم أن يصبح شيخاً في وطنه وهم على قيد الحياة،
ومن هنا؛ فهم واهمون بالعودة.

ولأننا نكتب عن صفٍ أو طرفٍ من أطراف الاختلاف والخلاف
السياسي، فإنّ المتعاطفين بأسباب اجتماعية، وعصبية، ومنفعيّة،
سيكونون في دائرة المتوقّع هم الجند المعتمد عليهم دخول هذه
اللعبة، ولكن في دائرة غير المتوقّع، كلّ شيء قابل للتغيير، ومع
ذلك؛ فهؤلاء لن يغيروا مواقفهم إلّا بعد المقارنة بين ما كان سائداً،
وبين ما يجري الآن، وهذه من طبيعة البشر الذين يأملون الأفضل.

ـ اللاعبون على الحبال: وهم المتقلّبون والمنافقون الذين دائماً
يقولون ما لا يفعلون، وهؤلاء كُثُر، ومساربهـم بين الصّفوف
المختلفة والمتخالفة طويلة وملتوية، وأساليبهم لا تختلف عن
أساليب الشيطان الوطني الذي كلّما أطفئت نار في مكان، عمل
على إشعال غيرها في أماكن أخرى.

فهؤلاء اللاعبون على الحبال، يصعب عليهم أن لا يكونوا
منافقين؛ فهم أكثر من **40** عاماً كانوا يجترون أخباراً وأقوالاً يعرفونها
فاقدة للمصادق، ولكنهم وكأنّهم كانوا مصدّقين لها، ولذا؛ فهم في
دائرة الممكن سيظلون بين ظاهرٍ وباطنٍ.

ظاهر: وكأنّهم هم المتألّمون أكثر من غيرهم على ما جرى على
تلك المنظومة التي فقدت شيخها.

أما الباطن؛ فهم قد عبّدوا جسورا مع الصفّ (مع)، ولهذا؛ فهم ظاهر مع الصفّ (ضدّ) وباطن مع الصفّ (مع)، ولكن في حقيقتهم هم لم ولن يكونوا (ضدّ) ولا (مع)، بل هم هكذا لا يجيدون شيئاً سوى اللعب على الحبال.

ثالثاً - صفّ الساكنين

وهم الذين لا يرون شيئاً يمكن أن يتمّ الإقدام عليه سوى التآني، ثمّ التبيّن المُمكن من المعرفة والاختيار، ولكن هؤلاء ألوان طيف، منهم من لا يرى مظلة آمنة، وتمكّنه من رفع صوته إلّا مظلة الوطن، وهناك من يرى أنّ الفرصة أصبحت مواتية للجهوية، والبعض الآخر ينتظر من يدعو للمشاركة، ولكن الخوف لم يفارقه بعد، وهناك من آلف نظاما لن يعود ثانية وبالتالي سيطول زمن سكونه، وهناك من يتحسّس أطرافه كونه يؤمن بالتغيير، ولكنّه لم يغرس ثقته في أحدٍ ما لم يستشعر أنّه قد أصبح محلّ ثقة.

ولهذا؛ فلمَ لا تُمدّ الأيدي إلى هؤلاء جميعاً، ويتمّ استيعابهم وتقبّلهم (هم كما هم) من أجل أخذهم إلى ما يجب أن يكونوا عليه، وهو الأفضل، والأجود، والأنفع، والأفيد وطنياً؟ ومن ثمّ تدور عجلة الدولة بعد أن كانت ساكنة.

وعليه؛ فإنّ جميع الصفوف سواء أكانت (مع) أم (ضدّ) أم (ساكنة)؛ فهي قابلة للتغيير عندما تصبح الحجج بين أيدي الناس محقّة للحقّ، ودامغة للباطل وزاهقة له. ولأنّ هذه حقيقة الأمر؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يقول أنا الأقوى.

ومن تمّ؛ فإحقاق الحقّ يتطلّب معرفة من هم مع الوطن، ومن هم ضدّ الوطن، الذي يجب أن تكون العلاقات بين مواطنيه علاقات جامعة لا مانعة لأحدٍ على حساب آخر.

ولذلك؛ فإن كان الاختلاف والخلاف من أجل الوطن؛ فليكن حتى يُحسم الأمر حواراً وجدلاً وبرهاناً، ومن ثمّ، تتمّ المصالحة الوطنية التي فيها يتمكّن المختلفون والمتخالفون من دحض الحجّة الخاطئة بالحجّة الصائبة من أجل الوطن.

مبادئ

المصالحة الوطنية:

ولأنّ خلافاً، واختلافاً سياسياً قد ظهر بين الأهل والأخوة، في كلّ من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، بعد نجاح ثوراتها، لذا، لا يمكن أن تعود العلاقات الأهلية والشعبية إلى ما كانت عليه من مودة بين الأخوة إلاّ بمعالجة المشكل السياسي. ولا يمكن أن تتمّ المصالحة الوطنية إلاّ بمراعاة القيم الأخلاقية الآتية:

1 . الاعتراف بالآخر، وذلك من خلال اعتراف الأطراف المختلفة والمتخالفة بعضها ببعض دون اشتراطات تستوجب تنازلات غير موضوعية. ذلك لأنّ القاعدة الأخلاقية تقول:
(اعترف بي، اعترف بك، وإن أنكرت وجودي طرفاً رئيساً في الوطن، سأنكر وجودك طرفاً يماثلني فيه).

في هذه القاعدة تكمن المشكلة، وفيها يكمن الحلّ أيضاً. أي تكمن المشكلة في إنكار أحد الأطراف الرئيسة للطرف الرئيس الآخر، وفي المقابل، يكمن الحلّ بالاعتراف المتبادل بين الأطراف ذات العلاقة بالمشكلة، وإلاّ هل هناك من يصدّق في تونس أو مصر، أو ليبيا، أو اليمن، أو سوريا، أن تتمّ المصالحة الوطنية والناس لم يعترف بعضهم بالآخر؟ خاصّة وأنّ الناس منقسمون سياسياً في هذه

الدّول بين صفّين رئيسيين يتفرعان إلى صفوف أخرى، صفٌّ مع التغيرات التي تحققت أمراً واقعاً على ساحة الوطن، وصفٌّ لم يكن معها، هي كما هي.

2 . تقبّل الآخر: تقبّل الآخر (هو كما هو)، وليس (كما يجب أن يكون عليه)؛ فما يجب أن يكون عليه، هو المأمول الذي يتطلب جهداً مشتركاً من قبل المختلفين والمتخالفين؛ وإلا هل هناك من يعتقد أن تتمّ المصالحة الوطنية، والنّاس غير متقبّلين بعضهم بعضاً؟

ولذا، إن لم تُسدّ قيمة التقبّل بين الأطراف المختلفة أو المتخالفة، لا يمكن أن يميل البعض إلى البعض الآخر مصالحة؛ فالمصالحة الوطنية هي دائماً متغيّر لاحق لقيمة التقبّل، أي: التقبّل أولاً، والمصالحة ثانياً (إنّ تقبلتني أتقبلك، وإن رفضتني أرفضك) ومن تمّ لا شيء لك عندي إلا خلق التآزّمت، والميادين والساحات ستكون شاهداً لي، وشاهداً عليك، أو أنّها ستكون شاهدة بيننا.

إنّ نجاح المصالحة الوطنية يعتمد على سيادة قيمة التقبّل بين المختلفين والمتخالفين، (تقبلني أنا كما أنا، أتقبلك أنت كما أنت) ولكن إن لم تقبلني (أنا كما أنا عليه)، من حيث الفكرة، أو المعتقد،

أو الاتجاه، أو الرؤية؛ فكيف لي أن أتقبلك (أنت كما أنت عليه) من معتقد، أو اتجاه، أو رؤية؟

ولذا، لا يمكن أن تنجح المصالحة الوطنية إن لم يسد التقبل بين الناس قيمة مقدرة.

3 . استيعاب الآخر: الاستيعاب لا يكون إلا عن أخذ غير، ورحابة صدر، وتقدير موقف، أو ظرف، وبعد تدبر واتعاط، مع حُسن تمييز بين ما يجب وما لا يجب.

فلسان حال الأنفس يقول: (استوعبني استوعبك، وإن أقصيتني فلا تلمني إن تطرّفت عنك، وتخذقت بعيداً لأخذ الحيلة والحذر، ومن ثم اغتنام فرص الانقضاء).

إذن؛ فالعلاقة قويّة بين المصالحة والاستيعاب، أي: لا يمكن أن تتمّ المصالحة بين المختلفين أو المتخالفين ما لم يستوعب بعضهم بعضاً. وإلا هل هناك من يصدّق أن تتمّ المصالحة الوطنية بدون استيعاب؟

الاستيعاب: تحمّل من أجل مصالح مشتركة، وعمل وطني وإنساني وأخلاقي، وهذه من شيم الكبار، وأهل القدوة الحسنة.

ومن ثم؛ فالاستيعاب يعني ممّا يعنيه، استوعبني كما أنا بما لديّ من مكاسب ومغانم وآلام، وخسائر، ومعتقد، وانتماء، وفي المقابل

أنا استوعبك كما أنت بما تعانیه من مخاوف، وهموم، وآلام، وأوجاع، وخسائر.

وعليه؛ فالمصالحة الوطنية لا يمكن أن تنجح إلا بالاستيعاب، الذي هو لم شمل المختلف والمتخالف من أجل ترسيخ فضائل خيرة، وقيم حميدة، وأهداف ومصالح مشتركة؛ فالاستيعاب ضد التفرد بالأمر، ومع المشاركة فيه.

4 . اعتبار الآخر: اعتبار الآخر قيمة تقديرية للمكانة، بها يتمكن المواطن من ممارسة حقوقه، وأداء واجباته، وحمل مسؤولياته، وهي وضع حسابات لمن هم شركاء في الوطن، حيث لا تقليل شأن، ولا تهميش، ولا تغييب، ولا غض نظر، ولكل أهمية وطنية وإنسانية وأخلاقية.

والقاعدة الأخلاقية للاعتبار تنص على: (إن اعتبرني أعترك، وإن لم تعترني؛ فلا تنتظر مني اعتباراً)، ولذلك؛ فإن غاب الاعتبار، غابت المصالحة، أي: لا مصالحة إلا والاعتبار سيد بين المختلفين والمتخالفين.

وهنا؛ فمفهوم الاعتبار، على معكوس مفهوم الاستهانة، وتقليل شأن الآخرين. ولذلك؛ فإن اعتبرت الآخرين قدرتهم وأحسستهم بأهميتهم، وإن أحسستهم بذلك، امتلكت قلوبهم، وإن امتلك

قلوبهم، تحقّزوا معك إلى الإقدام على كلّ ما من شأنه مأمول وطنيا، ومن ثمّ، تبلغ المصالحة الوطنية مداها عن إرادة ورغبة.

5 . تفهّم ظروف الآخر: التفهّم مراعاة ما عليه الآخرين، وما

يمرّون به من ظروف استثنائية، وتفهمّ ما يؤلمهم، وما يخيفهم، وهذه الظروف تسري على الأطراف المنتصرة والمنهزمة على السواء، ولكن لكلّ معايير ومقاييسه، ونظرتّه تجاه الآخر؛ فكما أنّ المنهزم يخاف ممّا يسلكه المنتصر من سلوك، وما ينتهجه من أساليب، وما يهدف إليه؛ فكذلك المنتصر يخاف ممّا يسلكه المنهزم من أساليب، وما يسعى إليه من أهداف.

ولهذا، إن رغب من رغب إصلاحا بين الناس المختلفين والمتخالفين؛ فعليه بتفهمّ ظروفهم، ولا يغض نظره عنها، فإن غض نظره عنها، فشل في ما يسعى إليه من مصالحة. وإلا هل هناك من يظنّ أن تنجح المصالحة الوطنية بدون تفهمّ ظروف الأطراف ذات العلاقة بمواضيع الاختلاف والخلاف؟

ولأنّ تفهّم الظروف ضرورة موضوعية؛ فهل يمكن أن تحدث أو تنجح المصالحة الوطنية والدولة لم تنشأ بعد؟

الدولة التي أعينها، كيان سياسي، وجغرافي، ووطني، مع وجود جيش وشرطة وطنيين، وعدالة سائدة بين الناس؛ فهذه كلّها من أركان

نجاح المصالحة الوطنية، ولكن إن انعدم ركن منها؛ فلن تنال المصالحة الوطنية نجاحاً.

وإذا افترضنا التقاء الناس وقبولهم مبدأ المصالحة، ومن ثم جلسوا على طاولة الحوار الوطني، وطُلب الجميع العودة إلى ما كانوا عليه من استقرار أمني، وإعادة المنهوب، والمسروق، والمستولى عليه بالقوة، ومن ثم عاد الناس المهجّرون إلى ربوع الوطن؛ فهل هناك من يضمن أمنهم وسلامتهم؟ أم أنّهم سيكونون بين السندان والمطرقة، أم أنّهم سيوضعون في المفرمة؟ ولهذا؛ فإنشاء الدولة أساس التوافق الوطني، فإن لم تنشأ الدولة، ستكون المصالحة الوطنية مجرد مشروع متبنى من المصلحين الذين يخشون الله ويتقونه، والذين يتألمون بالأم الوطن وجروح المواطنين الدامية.

وعليه؛ فالقاعدة الإصلاحية تؤسس على: (تفهم ظروفك، وتفهم ظروفهم، وإن لم تفهم ظروفك لا تنتظر مني أن أفهم ظروفك)؛ فالوطن كما هو وطني هو وطنك، ولم لا نكون فيه سوياً ومعاً؟ هذا بالنسبة للوطن، أما بالنسبة للأنظمة؛ فالأنظمة لا شك كما أنّها تتبدل هي تستبدل، ومن هنا، تطوى الصفحات، والأمل يتجدد، والتاريخ يُصنع، والحاجات تتطور، ومشبعاتها تزداد تنوعاً، ولذلك، وجب

تفهم ظروف البعض مع البعض من أجل مستقبل مشترك ومأمول
وطنياً.

6 . تقدير الآخر: نيل التقدير غاية يأملها الجميع (الحرّ والعبد)،
ولذا؛ فمن لم يُقدّر الآخرين لن يكون فاعلاً، ولا متفاعلاً مع ما
يجري من حوله، حتى ولو كانت مصلحة هو أحد عناصرها
الرئيسة أو الفرعية والدّاعمة.

فعدم التقدير، يجعل غير المقدّرين غير مباليين ولا مهتمين،
ولذلك فلن يلتفتوا إلى من لم يقدرّوهم، ولهذا؛ فالقاعدة المنطقية
تقول:

(قدّرتي تنل التقدير منّي، وإن لم تقدّرتني؛ فلا تنتظر تقديراً مني)،
إذن، إذا انعدم التقدير بين المعنيين بالمصلحة؛ فهل ستكون الجهود
المبدولة تجاه المصلحة جهوداً ناجحة؟

المصلحة إذا لم تؤسّس على تقدير المختلفين والمتخالفين، لن
تقوم لها قائمة، ولهذا، وجب التقدير؛ فالمخطئ وفقاً لمعرفته ينبغي
أن يقدر، وكذلك المصيب وفقاً لمعرفته ينبغي أن يقدر، ومن هنا،
تبدأ المصالحة بين المختلفين والمتخالفين على قاعدة التقدير، وليس
على قاعدة الإهانة وتقليل الشأن، والالتفات عن الناس وإعطائهم
بالظهر؛ ذلك لأنّ الذي تعطيه بظهورك لا شكّ أنّك ستدفعه لأنّ

يعطيك بظهره، وحينها سيطرح البعض سؤالهم: إذا أصبح الأمر على هذا الحال، فهل يمكن أن تقوم للمصالحة قائمة؟
أقول:

لن تقوم لها قائمة؛ فالذي يُعطي للمصالحة أهمية ويمكن أصحابها من النجاح هو التقدير المتبادل، ومن تمّ تصحيح المعلومة الخاطئة بمعلومة صائبة (حُجَّةٌ بِحُجَّةٍ).

7 . احترام الآخر: مفهوم الاحترام هو دائما في مقابلة متضادة مع مفاهيم التحقير وتقليل الشأن، والاحترام كونه قيمة حميدة؛ فالجميع يأمله، ولذا؛ فالقاعدة الأخلاقية والمنطقية تقول: (احترمني أحترمك، وإن قلت شأني فلا تظن إنك ستنال الاحترام مني).

ولأنّ موضوع بحثنا هو المصالحة الوطنية؛ فالمصالحة الوطنية لا تتمّ بين المختلفين والمتخالفين في الوطن أو عليه إلاّ بالاحترام المتبادل، ولكن إن انعدم الاحترام بسياسة فرض الأمر كرهاً، أو كما يقولون: (لوي اليد) وقهر الآخرين بالقوّة؛ فلن تجد بذور المصالحة أرضية صالحة لتنمو فيها. وإلاّ هل هناك من يصدّق غير ذلك؟ أي: هل هناك من يصدّق أن تتمّ المصالحة بين المختلفين والمتخالفين ولا احترام بينهم؟

فلاحترام كونه قيمة حميدة، يستوعب الأفراد والجماعات ويمتد إلى استيعاب المجتمع والوطن؛ ولأنه الاحترام؛ فهو مرتكز الأمن بين الناس، وإلا هل يمكن أن يسود الأمن بين الناس إن لم يحترم الناس بعضهم بعضاً؟

ومع أن الاحترام قيمة مفضّلة بين الناس، لكن الخطأ بينهم لا ينقطع، ولهذا، هم دائما في حاجة للاحترام الذي بسيادته يسود الأمن، وتعمّ الأنفس الطمأنينة التي لا تتعكّر أذواقها إلا بفقدان الاحترام، وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا⁹⁴. أي: بأسباب سيادة الاحترام لا يمكن أن يقتل مؤمن مؤمنا إلا خطأ، ومع ذلك؛ فالاحترام هو الباقي، ممّا يستوجب من المخطئ أن يحرر رقبة، احتراماً للمقتول خطأ، واحتراما لأهله الذين تسلّم الدية لهم، ومع ذلك فإن تصدّقوا فالله غفور رحيم.

8 . غرس الثقة في الآخرين: غرس الثقة أمر ليس بالهين، فغرسها يحتاج إلى وقت، كما يحتاج إلى إظهار ما يطمئن الأنفس قولاً، وفعلاً، وعملاً وسلوكاً، ويزيح عنها الخوف، والظنون، والشكوك، ويحفّزها على الإقدام تجاه كلّ ما من شأنه أن يؤكّد الكرامة، ويرسخ قيمة المواطنة، وحرية الإنسان. لذا، لا يمكن أن

⁹⁴ النساء 92.

تتمّ المصالحة بين المختلفين والمتخالفين إن فقدوا الثقة المتبادلة
بينهم.

ولهذا؛ ففقدان الثقة يجعل الهوة بين المختلفين والمتخالفين
تزداد اتساعاً، ولا أمل في مصالحة وطنية والثقة ليس لها مكان في
صدر الناس. وإلا هل هناك من يصدّق أن تتمّ المصالحة الوطنية
والمواطنون متفرّقون أطرافاً، ولم يعترف أحدهم بالآخر، أو لم يقدره،
ولم يتفهّم ظروفه، ومن ثم لا يثق فيه؟

وعليه؛ فالقاعدة المنطقية تقول: (إن قرّرت أن لا تغرس الثقة فيّ،
فلا تلومني إن سحبت الثقة منك). ومن ثم؛ فإن سحبت الثقة من
البعض، أو انعدمت بينهم؛ فهل يمكن أن تنجح المصالحة الوطنية؟
أي: هل يلتقي الناس على هدفٍ مشترك والثقة بينهم منزوعة أو
معدومة؟

معايير المصالحة الوطنية

معايير المصالحة الوطنية تتعدّد وتتنوّع بتعدّد وتنوّع الخصوصيات الاجتماعية، والدينية، والقيمية، ولكن لها ما لها من الثوابت الإنسانية التي منها:

1 - مراعاة شريعة الوطن وأعرافه:

شريعة الوطن وأعرافه الاجتماعية هما المصدران الأساسيان لاستمداد الفضائل الخيرة، والقيم الحميدة، التي تغذي الهوية والذاكرة الروحية، والعقلية، والقلبية، والنفسية، والعاطفية، والأخلاقية، والذوقية.

ولذا؛ فمن يغفل، أو يتعمّد إهمال هذا المعيار، لن يكون له دوراً مؤثراً في عملية المصالحة الوطنية، كونه قد وضع نفسه أمام التيار الشعبي الذي يولّد الغضب.

ولهذا، الأخذ بالمواعظ والعبر الدينية والأخلاقية، وتوظيفها لدفع عجلة المصالحة الوطنية، يُمكن المختلفين أو المتخالفين من الإرساء في المرفأ الآمن.

2 . مراعاة ألوان الطيف الوطني

الوطن بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون مواطنوه نسخة واحدة، بل هم يختلفون ويتخالفون فيما بينهم، علماء، ومعرفة، وثقافة، وأصلاً، ومعتقداً، وأحياناً لغةً، ولهذا لا يمكن أن تتمّ المصالحة الوطنية وهناك تعمّد لغطّ النظر عن مكوّن من مكوّنات الوطن الاجتماعية، أو الدينية، أو اللغوية، أو العرفية.

ولأنّ الوطن ملك للجميع؛ فوجب عدم التغييب، أو التهميش بعلى الأثرية والأقلية، ولا بأية قوانين من قوانين المغالبة؛ فإن سادت قوانين المغالبة، ساد الخلاف بينهم على أشده، وبالتالي لن تجد المصالحة الوطنية مكاناً لتحلّ فيه بين الناس المختلفين والمتخالفين. ومع أنّ الوطن واحد لشعب واحد، لكن لا يمكن أن يكون الشعب الواحد كأوراق السّحب نسخة واحدة، فهم مختلفون، ولأنّهم مختلفون؛ فلا شكّ أنّهم يشكّلون كتلا مختلفة، ومن هنا، وجب الأخذ بالاختلاف وفقاً للكتل المختلفة، ممّا يستدعي تمثيل الكتل الاجتماعية في عملية المصالحة دون تغييب كتلة.

3 . مراعاة مكوّنات ومناطق التوتر:

مع أنّ الوطن واحد لشعبٍ واحد، لكن الاختلاف يعمّ كل أفراد، ولذا؛ فلكلّ خصوصيته، ممّا جعل الشعب الواحد متكوّن من

جماعات ذات خصوصيات مختلفة، ومن هنا، تولدت فكرة التمثيل للمكوّن الاجتماعي، أو الجغرافي داخل الوطن، من خلال تقسيمات إدارية من أقاليم، أو ولايات، أو محافظات، أو كونتونات، أو بلديات قابلة للتفرّع، وهذه من قواعد تسيير الدولة بأقل المشاكل.

وعندما تصبح المشاكل ممتدة بين المواطنين بأسباب سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية؛ فمن الأهمية أن تكونا المصالحة الوطنية جامعة لا مانعة لأيّ مكوّن اجتماعي، أو أيّ مكوّن (إداري جغرافي)؛ فالدولة الليبية على سبيل المثال، تهيكلت بتقسيمات مختلفة، وتجارب إدارية مختلفة؛ فقد تقسّمت إلى ولايات ثلاث، وتفرّعت كل ولاية لمجموعة من المحافظات، وتفرّعت المحافظات إلى مجموعة من المصريفات، التي هي الأخرى تفرّعت إلى مجموعة من المديريات، تمّ ألغيت وتهيكلت من جديد إلى بلديات وفروع بلديات، وشعبيات، وها هي اليوم من جديد في حاجة لإعادة بناء هيكلية إدارية جديدة.

وبتشخيص الحالة الليبية وفقاً لما هي عليه من اختلافات واختلافات، يلاحظ أنّها بعد الثورة قد تقسّمت ذاتياً بين مناطق نائرة، ومناطق مؤيدة، ومناطق معارضة، ومناطق بين هذه وتلك، ممّا جعل الصدام والنزاع والخلاف بين من هم (مع) وبين من هم (ضدّ)، وبين

من هم بين البينين، حتى أصبح الصدام بينهم وكأنه زئبق يمتدّ ترمومتره بين (ارتفاع وانخفاض).

وإن أريد للمصالحة الوطنية التّجّاح، ولمن يتبناها التوفيق، ينبغي أن يكون حوار المصالحة جامعا لا مانعا للمختلف والمخالف، وفقاً للكثرة والمكونات الاجتماعية والجغرافية. كما ينبغي أن لا يغفل عن مناطق التوتر وبخاصّة التي لها قيادات اجتماعية، ومنها رموز وطنية.

4. الأخذ بالذاكرة الوطنية:

الذاكرة الوطنية هي المكنن للمخزون القيمي، والأخلاقي، والمعرفي؛ فكبار الوطن سيظلون كباراً، وكبار العائلة سيظلون كباراً، وكبار القبيلة سيظلون كباراً، وكبار العلم سيظلون كباراً، وكبار السياسة سيظلون كباراً، وكبار المواجهة سيظلون كباراً، وفي المقابل صغار القوم سيظلون صغاراً.

ولهذا، إن أريد للمصالحة الوطنية نجاحاً؛ فعلى المصلحين أن لا يغفلوا عن كبار القوم، حتى ولو كانوا أفراداً مستقلّين. وكما يقولون: من لا كبير له، لا مقام له عند الآخرين، ولهذا؛ فمن فقدوا كبيرهم أو ضيعوه، فعليهم بالبحث عن كبير، وإلا سيظلون مجرد جنود وألعوبة وبيادق بأيدي العارفين والمتفهمين والمتضلعين في ممارسة السياسة والعلاقات الاجتماعية والوطنية.

5 - مراعاة حقوق المواطنة:

ولأنّ الوطن ملك عام لمواطنيه؛ فلا شكّ أنّ لكلّ مواطنٍ حقوقاً، وواجبات، ومسؤوليات، وكلّها واجبة الممارسة، والأداء، وتحمل ما يترتّب عليها من أعباءٍ جسام.

ومن ثمّ، وجب مراعاة حقوق المواطنة، دون حرمان ولا إقصاء، ولا تغييب، ولا هيمنة، وإن حاول من حاول العمل على حرمان مواطنٍ من ممارسة حقوقه، أو أداء واجباته، أو حمل مسؤولياته، وجاء ليصلح من بعدها بين المختلفين والمتخالفين، لا شكّ أنّه لن يُفلح، وبهذا، لن تجد المصالحة سبيلاً للنجاح.

وعليه؛ فإنّ تمكين المواطنين المختلفين والمتخالفين من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمل مسؤولياتهم هو أكبر قاعدة وطنية وأخلاقية للمصالحة الوطنية، وفي المقابل حرمان البعض من ذلك، يوسّع قاعدة الرّفص، ويحفّز على التمرد، ويدفع إلى المواجهة والتطرف، والقبول بالموت ثمناً للحياة الحرّة.

وإن ظنّ من ظنّ غير ذلك، أقول له: أرجوك أن لا تسعد ولا تفرح بحرمان البعض من ممارسة أعمالهم ووظائفهم، كما أرجوك أن لا تسعد ولا تفرح بما اغتصبت من مساكن، أو استوليت على مزارع للمواطنين، وأرجوك أن لا تسعد ولا تفرح بمن اختطفته كرهاً؛ وتؤكد إن فعلت، ولم تصالح حالك مع من اعتديت عليهم ظلماً، سيكون

أمرك بين يدي الله الشديد المنتقم، وسيتم التريّص بك من قبل أولئك الذين ظننت أنّهم سيظلمون خائفين، أو ظننت أنّهم جنّاء. إذن، لا مفرّ من المصالحة في مرضاة الله إلّا إليها، وإلّا ستكون الحرب الأهلية هي الفاصل بين بني الوطن، ومن يعتقد أنّه اليوم يمتلك القوّة؛ فعليه أن يعرف أنّ القوّة وحدها لن تحسم الصراع، بل الذي يحسم الصراع هو شدّة الظلم واقتراف الجرائم وارتكاب المحرّمات التي تجبر المظلومين على قبول الموت ثمنا للحياة.

6 - مراعاة قيمة الإنسان:

الإنسان الذي خُلِق على حُسن التقويم، هو قيمة مقدّرة في خلقه، ولهذا، لا ينبغي أن يُقهر، ولا يظلم، ولا يذلّ، ولا يعزل سياسيا بغير حقّ.

ولأنّه خُلِق على حُسن التقويم؛ فهو القيمة ذات البعد الإنساني الذي يُقدّر معتقده، وأصله، وعرفه، ولغته، وما به من خصوصية يتميّز بها عمّن يتميّزون عنه بخصوصياتهم.

ولأنّ الإنسان قيمة في خلقه؛ فلا ينبغي تقليل شأنه وترخيص مكانته، أو المساس بكرامته، أو المساومة على خصوصيته، ويجب أن تبدأ المصالحة الوطنية؛ فتبدأ بما يؤكّد قيمة الإنسان بكرامته،

ولكن إن غفلت المصالحة الوطنية عن هذه القيمة، أمست في غفلة لا صحوة لسكانها من بعدها.

ولسائل أن يسأل:

إذا كانت هذه قيم ومعايير المصالحة الوطنية؛ فكيف تكون المصالحة؟ وبمن تكون؟
أقول:

من حيث الكيف، ينبغي أن تكون على الفضائل الخيرة والقيم الحميدة ذات المعايير الأخلاقية، أي: تكون على قيم الاعتراف بالآخرين، واحترامهم، واعتبارهم، وتقديرهم، وتفهم ظروفهم وخصوصياتهم، واستيعاب رؤاهم وحتى شطحاتهم، مع قطع الطريق على كل ما من شأنه أن يشعرهم بشكوك أو ظنون.

أما بمن تكون المصالحة الوطنية؟ فهي لا تكون ذات أهمية إلا إذا شارك فيها كل ممثلي الوان الطيف الوطني، فعلى سبيل المثال، في ليبيا لا يمكن أن تنجح المصالحة الوطنية ما لم يكن ممثلوها من الطوارق، والتبو، والأمازيغ، والعرب، ولأن الاختلاف والخلاف قد تفشّى داخل هذه المكونات الاجتماعية (ألوان الطيف الليبي) فوجب البحث عن عناصر من داخل هذه المكونات تكون قادرة على تمثيل الأطراف المختلفة والمتخالفة.

ولأنّ الاختلاف والخلاف كان بأسباب سياسية قسّمت الليبيين إلى كتل كبيرة (كتلة مع، وكتلة ضدّ، وكتلة ساكنة)؛ فالكتلة ضدّ، هي التي حُسبت نفسها النظام الذي طويت صفحاته، أو أنّها حُسبت على ذلك النظام الذي لم يعد رأسه على قيد الحياة.

أمّا (الكتلة مع)؛ فهي التي حُسبت أو حُسبت نفسها ثائرة؛ فانتصرت، وتمكّنت من السّلطة ومقاليد القوّة في البلاد؛ فحكمت. ومع ذلك ظلّ الاختلاف والخلاف بين (المتنمين لتلك الكتلة، والكتل الأخرى) فأصبح الاختلاف والخلاف بينها بين قبول ورفض، وبين هيمنة وحرمان، وبين حقوق تمارس، وحقوق مسلوّبة، نتج عنها إقصاء، وحرمان، وعزل سياسي؛ فمُزّقت اللحمة الوطنية والاجتماعية بين هجرة داخلية وخارجية، حيث فارقَ بأسبابها البعض الأسرة والأهل، والمسكن والقريبة، وفارق البعض بأسبابها الوطن بأكمله؛ فكانت الآلام في الصدور والأوجاع ضاغطة عليها.

أمّا الكتلة (السّاكنة)؛ فهي التي لم تقرّر بعد، ولكن كثير منها أصبح يقارن بين ذلك النظام الذي طويت صفحاته، وبين هذا النظام الذي فتحت أبوابه، فهذه الكتلة هي أكبر الكتل الوطنية والاجتماعية، وهي رافضة للظلم ماضٍ وحاضرٍ، ولهذا، لن تنجرّ

بسهولة كما يظن البعض، ذلك لأنّ مقياسها الأساس هو حرّية الوطن، وسلامة ثرواته وأراضيه، وأمن مواطنيه دون أيّة تفرقة أو تمييز. وعليه؛ فإنّ أراد من أراد مصالحة وطنية بين الليبيين؛ فعليه بتقوى الله حتى يتمكّن من حمل هذا الثقل، ويتمكّن من تحمّل ما يترتّب عليه من أعباء جسام، وعليه أن لا يغفل عن أهمية تحقيق الأمن، وسلامة المختلفين والمتخالفين بعد إتمام عملية المصالحة، ولكن إن غفل عن أهمية تحقيق الأمن وسلامة الجميع؛ فلا شك أنّ انتكاسة مؤلّمة ستحدث، ممّا يجعل العودة إلى المصالحة ضرب من الخيال. ومن تمّ تصبح رحي الحرب الأهلية طاحنة.

كيفية

المصالحة الوطنية

ولأنّها المصالحة الوطنية؛ فهي لن تكون إلا بالكيفية الآتية:

1 . مبادرة من المتألّمين بآلام الوطن وأوجاعه، المؤمنين بما أمر الله به وما نهى عنه، إنهم القادرون على التمييز بين ما يجب ويقدمون عليه، وبين ما لا يجب ويجتنبونه، ومع ذلك؛ فإن لم يكن أهل الخارج (الغرب والشرق) راضين عن المصالحة بين المختلفين والمتخالفين، وأهل الداخل قابلين بها، لن تتحقّق المصالحة الوطنية، ممّا يجعل جهود المبادرين لا تخرج عن كونها جهودا في مرضاة الله. ذلك لأنّ (الغرب والشرق) في اعتقادي لا يأملون قيام دولة قويّة في ليبيا، ولا في تونس، ولا في مصر، وكذلك لن تكون قوية في سوريا، لا لشيء إلا من أجل ضمان التبعية، ولكن العرب من طبائعهم الرّفص، ولهذا؛ فالعرب وإن ضعفوا ووهنوا لن يقبلوا بتبعية تلغي هويتهم ومعتقدهم، ومن هنا؛ فهم يقبلون الموت ثمنا لنيل الانعتاق، وبخاصّة من الذين لا يؤمنون برسالة محمّد عليه الصلّاة والسّلام.

ومن ثمّ، يجب أن تسير المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع العمل على تحييد الآخر المُعيق لبناء الدّولة الوطنية القويّة تجنّباً للفشل.

ومع ذلك، يفضّل أن يكون الآخر شاهداً على عملية المصالحة الوطنية، ولكن لا ينبغي أن يكون أحد عناصرها الرئيّسة؛ فمنطق الليبيين تجاه بعضهم البعض وإن اختلفوا، سيكون مقدّراً لموروثهم العرفي ومعتقدهم الديني، وهويّتهم الوطنية، ولكن إن كان بينهم أجنبي على طاولة المصالحة الوطنية؛ فالأصوات بينهم ستكون مرتفعة، وقد لا يجد التقدير بينهم مكاناً ليستقر فيه.

2. أن تكون إدارة المصالحة الوطنية مشتركة من الأطراف الرئيّسة (طرف مع، وطرف ضدّ، والطرف الساكن)، وإلّا سيكون حوار المصالحة الوطنية مجرد حوار طرشان؛ فعلى سبيل المثال، إذا تشكّلت لجنة المصالحة الوطنية واقتصر تشكيلها على الطّرف المنتصر فقط؛ فمع من سيتحدث الطرف المنتصر؟ إذا حدث هذا الأمر؛ فستكون الصورة أو المشهد متكوّناً من ممثلي الطّرف المنتصر في الصدارة، أمّا مجموعة الطرف الآخر إن حضرت ستكون حاضرة وكأنّها في جلسة استماع، وهذه الصورة تظهر وكأن الاختلاف والخلاف بين من هم متصدرو طاولة المصالحة،

وبين الجالسين للاستماع، وهذه لا تعكس صورة الواقع حيث وجود الاختلاف والخلاف بين الأطراف اللببية (مع، وضدّ، والقوى الساكنة).

ولهذا، يجب أن يكون ممثلو الأطراف المختلفة والمتخالفة على طاولة الوطن من أجل أن تدار المصالحة بمنطق نحن معا ونحن سوياً. وإن لم يتمّ الأخذ بذلك ستكون إدارة المصالحة الوطنية كالعجلة غارقة في الوحل.

3 . أن يؤسس حوار المصالحة الوطنية على المنطق لا على اللغة؛ فاللغة في كثير من الأحيان تخدع مستمعيها تعبيراً وأسلوباً. أمّا المنطق؛ فهو، (حُجّة بحجّة)، ومن هنا؛ فالحُجّة تدحض الحجّة، وليس كما هو حال اللغة التي في بعض الأحيان تجعل البعض ألعوبة بين مفهوم ومفهوم، وبين دلالة ودلالة، وبين معنى ومعنى.

4 . أن تكون المصالحة الوطنية مؤسّسة على قاعدة الاعتراف المتبادل، ومن هنا، ينبغي أن يكون أعضاؤها دون استثناء معترفين ببعضهم البعض، ومن ثمّ، تبرز الشخصية الوطنية التي تعترف بأنّ الهزيمة أمر واقع، وأن الانتصار أمر واقع، كما أنّهم يعترفون بأنّ لكلّ طرف حقّاً لا ينبغي أن يحرم من ممارسته، دون أن تكون ممارسته على حساب ممارسة الآخرين لحقوقهم.

وعليه؛ فالقاعدة تنصّ على: (اعترف بي، أعترف بك، وإن أنكرت وجودي؛ فلن تنال اعترافاً مني).

5. أن يكون المتحاورون متقبّلين بعضهم البعض، كما يتقبّلون أيضاً ما هو سالب، وما هو موجب، وأن يعملوا على تثبيت الموجب، وإزالة السلب أو تصحيحه (تصحيح المعلومة الخاطئة بمعلومات صائبة)، ولهذا؛ فالقاعدة المنطقية تقول: (تقبلي أنا كما أنا، أتقبلك أنت كما أنت).

6. أن يكون المتحاورون من أجل نجاح المصالحة الوطنية مستوعبين بعضهم البعض، ومن لم يستوعب الآخرين، لا يمكن أن يكون عضواً ناجحاً في لجنة المصالحة الوطنية، بل سيكون عبئاً ثقيلاً. لأنّ المنطق يقول: (إن استوعبت الآخرين استوعبك، وإن أقصيتهم أو عزلتهم أو غيبتهم، فلن تجد منهم إلا إقصاء وعزلاً وتغييباً)، ولذا؛ فالمصالحة الوطنية لن تقوم لها قائمة إلا بالاستيعاب.

7. أن يكون الحوار من أجل المصالحة الوطنية، مؤسساً على إظهار قيمة الاعتبار، أي: اعتبار البعض لبعض دون تقليل شأن لأحدٍ منهم (اعتبرني أعتبرك، وإن قللت شأنني؛ فلا شأن لك عندي).

8. أن تكون المصالحة الوطنية مؤسّسة على التقدير الذي يستشعره الجميع، ويجعلهم يميلون تجاه بعضهم البعض، ويزيدهم تمسّكاً بالمصالحة الوطنية. ولذا؛ (فإن قدرتي نلت التقدير منّي، وإن استهنت بحالي سأستهين بأحوالك).

9. أن يكون المتصالحون متفهّمين ظروف بعضهم البعض، من خلال تفهّم ظروف الخاسر وظروف الكاسب، وكذلك تفهّم ظروف المتقبّل وظروف الرّافض؛ فعندما يكون الخاسر قد فقد الكثير، أو أنّه فقد كلّ شيء، ألا يكون تفهّم ظروفه ضرورة أخلاقية وإنسانية لا يليق بعاقِل أن يعظّ النظر عنها؟ ولذلك، (تفهمّ ظروفي وما ألمّ بي، أتفهمّ ظروفك وما ألمّ بك، وإن قرّرت غير ذلك فلن تجدني من المتفهّمين)، ومن هنا، تفترق الطرق، وتزداد المسارب الملتوية صعوبة في الأراضي الوعرة، والمملوءة بالأشواك.

10. أن تكون المصالحة بين المختلفين مؤسّسة على الاحترام المتبادل، (احترمني نل الاحترام منّي)؛ فهذه القاعدة المنطقية لا يقدر عليها إلاّ محترم قولاً وعملاً وسلوكاً، ولذا؛ (فإن لم تحترمني ستجدني في دائرة الممكن بين متوقّع وغير متوقّع).

ومن أهمّ اشتراطات الاحترام أن تكون الأطراف المختلفة والمتخالفة متساوية في دائرة المصالحة الوطنية، ولكن إن أراد البعض أن تكون له المكانة العليا في مقابل أن تكون للآخرين المكانة الدنيا؛

فلا مصالحة، وبذلك تصح المقاطعة والمواجهة والحرب الأهلية هي الملجأ الذي لا خيار عنه.

11 . أن تكون المصالحة الوطنية مدفوعة بقوة المتحاورين تجاه ما يمكن من غرس الثقة بين البعض والبعض؛ ولهذا؛ (فإن استشعرتني بأنني محل ثقة، كسبتني، وحفزتني على أن أغرس الثقة فيك). فالثقة بين الناس تدفعهم تجاه بعضهم بعضاً، كما تدفعهم إلى العمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة.

12 . أن تكون المصالحة الوطنية قائمة على ترسيخ قيمة الكرامة الشخصية، والأخلاقية، والوطنية، والإنسانية، التي تجعل للإنسان مكانة تستوجب التقدير، والاعتبار، والاحترام، ولذا؛ (فإن توقفت دون كرامتي، توقفت دون كرامتك، وفي المقابل، إن خدشت كرامتي، ليس لك عندي إلا القصاص) مصداقاً لقوله تعالى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} ⁹⁵.

⁹⁵ البقرة 179.

أساليب

المصالحة الوطنية

أساليب المصالحة كثيرة، وعلى رأسها:

1 . البدء مع الناس من حيث هم: من أجل نقلهم إلى ما

يجب أن يكونوا عليه، ومن ثم، لا يمكن أن تنجح المصالحة

الوطنية إذا بُدئ مع الأطراف المختلفة والمتخالفة بما يجب أن

يكونوا عليه؛ فما يجب أن يكون عليه، هو المستهدف دائماً

(المستهدف تحقيقه أو بلوغه)، وكذلك لا يمكن أن تنجح

المصالحة الوطنية ومنطق حوارها غير مراعي لظروف الناس

ومستوياتهم التعليمية، والثقافية والعقائدية، والفكرية، والاجتماعية

التي عليها أحوال المستهدفين بالمصالحة.

فللمثقف لغة ومنطق، وللمتعلم لغة ومنطق، وللأُمِّي لغة ومنطق،

وللعصبية لغة ومنطق، وللمدني لغة ومنطق؛ فإن لم تراع هذه

المستويات المعرفية، تصبح لغة المصالحة ومنطقها فاقدين للأسلوب

الممكن من التفاهم.

إذن، البدء مع الناس (من حيث هم)، يؤدي إلى تمكينهم ممّا

يجب أن يكونوا عليه إرادة، أمّا البدء معهم وفقاً لما يجب، لا يكون

إلا كرها، ولهذا، فالإرادة والرغبة لا يكونان متلازمين مع المصالحة الوطنية إلا إذا كانت البداية مع المختلفين والمتخالفين (من حيث هم عليه)، وبهذا، يتمّ التمكن من بلوغ الغايات المرجوة والمأمولة وهي: (ما يجب أن يكونوا عليه وفقاً للفضائل الخيرة والقيم الحميدة وما تستوجبه الضرورة الوطنية).

2. تصحيح المعلومات الخاطئة بالمعلومة الصائبة: أي:

عندما يكون الناس متخالفين على الوطن أو على الدين، تأكد أنهم لا يتخالفون إلا بأسباب المعلومات الخاطئة التي تشربها البعض، أو الأخبار الكاذبة التي سمعها البعض الآخر.

ومن ثمّ، وجب تصحيح المعلومات الخاطئة والأخبار الكاذبة بمعلومات وأخبار صائبة وصادقة حتى يتمكن المختلفون والمتخالفون من التبيين، مصداقاً لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا} ⁹⁶،

96 النساء 94.

وقال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ }⁹⁷.

إذن، عندما يشتد الاختلاف والخلاف بين الناس وجب التبيين، الذي به تتم المعرفة العادلة، التي بها يتم تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة ذات أدلة ثابتة، وبراهين بيّنة.

3. تفتين الغافلين عن الحقيقة: أي: تفتين المختلفين أو

المتخالفين بما يجب أن ينتبهوا إليه سياسة واقتصاداً واجتماعاً وأخلاقاً، حتى لا يكونوا بأسباب الغفلة على حالة من الصدام والخصام والاقتيال.

ولأن الغفلة تجعل الإنسان على غير تبين، لذا؛ فإن أقدم من أقدم على المصالحة الوطنية وهو على حالة من الغفلة، وعدم دراية بحقيقة ما سيتم بعد موافقته وقبوله بها، فقد يدفع التّمن مضاعفاً إذا ما قورن بأخذه بها مطمئناً عن وعي ودراية.

ولهذا، لا يجوز من المصلحين أن يزيّفوا وعي الناس غفلة وعدم دراية؛ أي: لا ينبغي تزييف وعي المختلفين أو المتخالفين تحت أية مظلة حتى وإن كانت المصالحة الوطنية، بل يجب تبيان الخطأ وتصويبه، وتبيان الصواب وتثبيته، وذلك بما يمكن من الحياد عن

⁹⁷ الحجرات 6.

الخطأ، ويمكن من الأخذ بالصواب (حقيقة) دون غفلة ولا تزييف وعي.

4 . ترسيخ قاعدة (نحن معاً) و (نحن سوياً): وذلك

لأجل الانحياز والولاء للوطن، بدلا من الولاء والانحياز للأشخاص؛ فالأشخاص دائما يتبدلون ويتغيرون، أما الوطن؛ فلا يتبدل ولا يتغير، ولهذا، ينبغي أن تتم المصالحة الوطنية وفقاً لقاعدة (نحن معاً، ونحن سوياً)؛ فهذه القاعدة لا مكان فيها للانحياز، ولا للعصية، ولا للإكراه، بل المكانة فيها للمواطن دون سواه.

ولذلك؛ فمن يميل أو يحيد عن هذه القاعدة، لا يليق أن يكون عضواً في لجنة المصالحة الوطنية، ومع ذلك فإن تم اختياره عضواً فيها، لا يمكن له أن يكون عضواً فاعلاً. ولهذا؛ فالممكن من بلوغ حلّ التآزمت، وإزالة الآلام والأوجاع، هو المنطق المرسخ لقاعدة (نحن معاً، ونحن سوياً) من أجل الوطن.

5 . أخذ العبر: تكون من الدين، والعرف، والتاريخ الوطني،

ترسيخاً للشخصية والهوية الوطنية، التي ينبغي أن تُجرى المصالحة من أجلها.

مواقف

لا تغفل المصالح الوطنية عنها

امتدت مواقف المواطنين في دول ما سمي بدول الربيع العربي بين مواقف الثورة ومناصرتها وتأييدها، ومواقف المنتقدين والمضادين لها، ومواقف الساكنين وكأن الحياة ساكنة، ولكن لكل مبرراته، ومنها: . في دائرة المتوقع وغير المتوقع كل شيء ممكن، ولكن لكل أسبابه، وعلله ومبرراته؛ فهناك من كان من المنتقدين لأنه كان يؤدي رسالة عضو الأمن السري في ذلك النظام الذي أسقط به أرضاً، والذي من مهنة مجنديه إظهار ما لا يبطنون، وهذه من معطيات مهن المجندين في سلك المباحث والأمن السري، الذي ولاء كثير من عناصره لرأس النظام وليس للوطن.

. هناك من تمّ وعدهم في الوقت المبيّت بما تمّ وعدهم به (الزمن الذي لم يعدّ فيه النظام مسيطراً على زمام الأمر)؛ فأصبح أولئك الموعودون بما تمّ وعدهم به، أو دفعه إليهم، غير قادرين على البقاء صامدين على مواقف عنادهم للنظام السابق، وهذه المواقف لا تحدث إلا من الذين لم يرتق وعيهم بأهميّة الوطن، وحرية مواطنيه.

. هناك من لا يفرّق بين تحية العلم (الزّاية) وتحية الحكومة، أي: لم يفرّق بين الوطن، وبين المتحكّم في أمر الوطن.

. هناك من النَّاس من غير موقفه عنادا ونكاية في البعض، وبخاصّة من الذين غيروا مواقفهم من التبعية للدكتاتوريين، إلى مواجهتهم، ومثل هؤلاء لا يزيدون عن كونهم من الغافلين الذين تجري المياه من تحت أقدامهم حتى غرقوا؛ فألقوا بأنفسهم إلى التهلكة.

. هناك من كان له أناس من قريبته، أو مدينته، أو من قبيلته، أو حتى من أقاربه وأسرته، يحسبهم لن يخالفوا النّظام السائد في بلاده، ولكن لأنّ حقيقة أمرهم غير مكشوفة لمن كانت حساباتهم خاطئة في اتخاذ هذه المواقف وما يماثلها؛ فكانت المفاجأة مدهشة لهم؛ ففاجأتهم بعلامات التعجّب والاستغراب، وجعلتهم على موقفٍ لا ينظرون منه لأسود إلا غراباً، ممّا دعاهم إلى توجيه عنادهم لمن انتمى للثورة من أقاربهم، أو أصحابهم ومعارفهم، ولكنّ عنادهم ضلّ طريقه؛ فأخذهم العناد إلى تلك المسارب التي ثار الشعب على أصحابها؛ فأصبح هؤلاء لا مهمّة لهم، إلاّ عناد الآخرين، حتى ولو كانوا أقرباء لهم من الدّرجة الأولى، ولكن كما يقولون: العرب يتقاتلون على عقل ناقة، ثمّ يعفون، ويصفحون، ويسامحون بالتقائهم على بيت شعير.

. هناك من امتلأت أنفسهم حسداً، وغيره من الذين لهم في اتخاذ
المواقف الوطنية، ولهذا، هم يُحسدون من البعض، لا لشيء، إلا
لمجرد أنهم أصحاب مواقف أخلاقية، ومن هنا، ظلّ العناد بغير
حقّ لم يفارق عقول المعاندين.

. هناك من سرق ونهب وهو مستظل تحت مظلة آراء وتوجهات
وأوامر صادرة ممن لهم علاقة مع رأس النظام؛ فتلك المظلات
في زمن المواجهة والافتتال أجازت ما لا ينبغي إجازته، بل شرّعت
بما يفسح المجال لنهب أموال وممتلكات الذين انشقوا عن
النظام ورأس قمته، والذين يواجهون نظامه، ويقاتلون كتابه في
الجهات، ولهذا سرقوا ما سرقوا، ونهبوا ما نهبوا، ثمّ خربوا
ودمّروا، في الوقت الذي لم يكونوا فيه يعتقدوا أن تنتصر الثورات
في أوطانهم، ولذا، كانت جميع أفعالهم هذه أمام مشاهدة
وملاحظة الناس الذين يكفرون بهذه الأفعال، وما يماثلها؛ فأولئك
سيظلّون مستغاضين من جميع الذين كانوا شهوداً عليهم. وبالتالي
سيُظهرون حقدهم على جميع الذين بقوا على أخلاقهم وقيمهم
الحميدة؛ ومن هنا، سيكيدون لهم المكائد كلّما سنحت الفرص،
ومع ذلك؛ فالخوف والجبن، هما المسيطران تمام السيطرة
عليهم، ممّا يجعلهم يتلوّنون بين المعارضة تارة، وبين التأييد تارة

أخرى، وكأنّهم زرب نخيل مع أبسط هبة رياح يميلون، وهكذا هم يميلون ويتبدّلون مع ميل وتبدّل اتجاهات الرّياح وكأنه في اليوم الواحد الفصول الأربعة.

وعليه، تغيّرت العلاقات بين الأفراد أقارب وأبعد، من علاقات التقدير والاحترام، إلى علاقات المزايدة المستمدّة عباراتها من ضرب الرّمّل، وليس المستمدّة عباراتها من الحكمة، وحُسن الرّأي، والقيم الحميدة والفضائل الخيرة، والذوق الرّفيع؛ فكانت الأخطاء من البعض ضدّ البعض تكاد أن تشعل نار الفتنة، وفي المقابل كان التسامح من كاظمين الغيظ للبعض مودّة.

والناس في معظمهم بعد انتصار الثّورات لا يريدون إلاّ استقراراً وأمناً، وحكماً عادلاً، ممّا جعل الحقّ يندمج في مطالبهم، حتى لا يكاد لك أن تفرّق بينه وبينهم، ولكن امتلاء بعض الأنفس على البعض يحول بينهم وبين ما يجب أن يكونوا عليه قيماً. ولذا؛ فلكلّ بعض خصوصيات منها:

. إنّ البعض قد أمر بالقتل؛ فقتل من قتل، وهذه قضية تستوجب حُكماً قضائياً عادلاً.

. إن البعض قد نهب ممّن نهب وما نهب، وهذه قضية تتطلّب صلحاً أو تسامحاً، أو اعترافاً وتوبة بعد تسوية قانونية مرضية.

. إنَّ البعض قد هتك عرض من هتك، وهذه قضية تستوجب قصاصاً
شرعياً وقانونياً.

. هناك من شتم من شتم، وسَخِرَ ممن سَخِرَ، وتنازب مع من تنازب،
وهذه قضية تستوجب استغفاراً وتوبة لله تعالى، ليكون الصفح،
والتسامح عن إرادة من بعدها رحمة.

. هناك من كتب التقارير فيمن كتب، وبث الوشائيات فيمن بثها،
وهذه قضية وإن امتلأت الأنفس بها، إلا أنَّ الصِّفح والتنازل
للأخوة يمحو من الأنفس ما يمحو، حتى تعود المحبة تحت مظلة
الأبوة والأخوة والعمومة، ومظلة ذو القربى رحمة بين الأقارب
والأباعد.

. هناك من أفسد ما أفسد مادياً؛ فُرِّعت بشأنه قضايا، وهذه القضايا
تتطلب تنازلاً، أو تسامحاً، أو تعويضاً؛ ممَّا يؤدي إلى طي ما
يطوى من الهوة التي اتَّسعت بين البعض والبعض.

. هناك من تظاهر وهتف وخطب وتوعَّد، ولكنَّه لم يقدِّم على أيِّ فعل
جنائي؛ فالتسامح والعتو كفيلاً بأن يكون هو التسوية المثلى.

. هناك من استلم أو أخذ سلاحاً، ولكنَّه لم يرفعه في وجه أحد؛ فلا
ذنب عليه؛ ممَّا يدعوه إلى تسليم ذلك السلاح لمؤسَّسات الدولة
الآمنة والمعنية برعاية هذا الأمر.

. هناك من المسؤولين من بقي منتمياً للأنظمة الظالمة حتى سقوطها، ولكنهم لم يقدموا على أي فعل من أفعال النواقص المشينة؛ فلا ذنب على الوظيفة، بل الذنب على استغلالها بغير حق، ولذا؛ فمن استغلّ مسؤولية كان مكلفاً بها، أو وظيفة من الوظائف القيادية؛ فعليه أن يقبل بحكم القانون من القضاة العدل.

. هناك من اختطف من اختطف بقوة السلاح، أو استحوذ على ممتلكات من استحوذ؛ أو حتى استفرّ من استفرّ من المواطنين بما استفرّهم به؛ فلا بدّ له من طلب العفو، ولا بدّ له من إرجاع ما استحوذ عليه، ومع ذلك قد يصل الأمر إلى المحاكم لتفصل في الأمر قضية عادلة أمام قضاء عادل.

وعليه؛ فإنّ هذه النقاط تسري على الجميع، ذلك لأنّ المظالم والمفاسد بين البعض والبعض لم تتوقف، أي: إنّها استمرت حتى بعد سقوط الأنظمة المثار عليها، مع وافر الانعدام للقيم والأخلاق الكريمة.

ولأنّ الثورة في أساسها ضدّ الفساد والإفساد، وضدّ الظلم، فالكثيرون يلتحمون ويؤيدون الثورة ومتى ما تفجّرت، ولكن، من المستغرب أن تكون المظالم في زمن الثورة، ولهذا، حتى الذين ثاروا، أو أيدوا وهم أصحاب قيم حميدة لا يمكن لهم البقاء مؤيدين لظلم

بأسبابه هم ثاروا أو بأسبابه هم يثورون، أو بأسبابه هم يؤيدون أو
يناصرون تأثيرين على ظلم⁹⁸.

⁹⁸ عقيل حسين عقيل، السياسة في دائرة الاختلاف والخلاف، القاهرة، ص 114 .

الفصل التاسع

العفو والتسامح

من

أجل الوطن

العفو

العفو: قرار إرادي لا يكون إلا بأيدٍ قويّة، واثقة من نفسها، ومتفهّمة لظروف المختلفين والمخالفين معها، يسمو بأصحابه إلى قمم الأخلاق الكريمة، دون انتظار مقابل سوى مرضاة الآخرين في مرضاة الله تعالى.

ومع أنّ العفو قيمة حميدة، لكنّه مترتب على قيمٍ سابقة عليه، وعلى رأسها قيمتي (الاختلاف والخلاف)، اللتان هما متلازمتان مع طبيعة الخلق البشري، الذي لا يتطابق فيه أثنان، وإن تماثلا علماً، ومعرفة، وثقافة، ورغبة، ولغة، ومعتقداً، واختياراً؛ فالمختلفون سيظلّون مختلفين بصفة، وذوقاً، ومزاجاً، ونوعاً؛ فأنا غير أنت، ولا (هؤلاء) بد(أولئك)، ولا الذكر كالأنثى.

ولأنّ الاختلاف والخلاف من سنن الحياة؛ فلا بد أن يكون النزاع، والخصام، والصدام، بين المختلفين، والمتخالفين على الرؤية، والمعتقد والخصوصية المتنوّعة.

وببلوغ المختلفين مرحلة الخلاف تمرّداً، وثورة، واقتتالا، لن تعود الحياة بينهم ساكنة على المحبة، ولا المشاركة، ولا التعاون إلا بعد عفوٍ، أو صفحٍ، أو تسامحٍ، أو صلحٍ.

ولأنّ العفو فضيلة خيرة، ولا يكون إلا بأيدٍ قويةٍ تعرف ما لها، وما عليها، وما للآخرين، وما عليهم؛ فأصحابه يمتلكون المقدرة والإرادة الدافعة للعفو عمّن أخطأ في حقّهم، أو ضلّ طريقه وصوابه مع من هم يتولّون رعاية أمورهم، وفي مثل هذا الشأن خاطب أرسطوطاليس الإسكندر بقوله: (إذا أعطاك الله ما تحب من الظفر فافعل ما أحب من العفو).

ولأنّ الاختلاف والخلاف من سنن الحياة؛ فكذلك العفو سنّة من سنن الأنبياء والرسل عليهم الصلّاة والسّلام، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلّم الأسوة الحسنة؛ فهو لما فتح مكّة، خاف القريشيون من انتقامه منهم، ولكن رسول الله عليه الصلّاة والسّلام، عفا عنهم، لأنّ سجيته العفو عند المقدرة؛ فقال: من دخل البيت الحرام؛ فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان؛ فهو آمن، ومن دخل داره؛ فهو آمن.

وعليه، ومع أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم على خلافٍ، واختلافٍ، مع أولئك المشركين، والكفرة، الذين كادوا له المكائد، وقتلوه، لكنّه وهو في موقف القوّة، والمقدرة، عفا عنهم.

ولذا، وجب الأخذ بما أمر الله به، وما أقدم عليه الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، من عفو وتسامح، ومن هنا، تؤخذ العبر والمواعظ، من أجل حياة اجتماعية وإنسانية آمنة وعلى خلق عظيم. توجد علاقة قوية بين العفو وتحقيق الأمن للناس، ولهذا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من دخل البيت الحرام؛ فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان؛ فهو آمن، ومن دخل داره؛ فهو آمن. أي قال: من دخل كذا، وكذا، وكذا، كما جاء نصاً؛ (فهو آمن)، ولم يقل (معفو عنه)، وهذا الأمر يدلّ على أنّ عفو رسول الله بهذا الأسلوب فعل متحقق الإغفاء، أي: إنّه العفو ولا رجعة فيه، ولأنّه كان كذلك، كان المعفو عنهم على حالة من الأمن المتحقق ولا شكوك تراودهم فيه.

وعليه؛ فالعفو قيمة مرضية للخالق والمخلوق، ولأنّها كذلك؛ فالمؤمنون يتحفّزون إلى تحقيقها كلما كانوا على القوّة وهم منتصرون.

ولأنّ العفو فضيلة خيرة، وقيمة أخلاقية حميدة؛ فيجب أن يسود بين أفراد وجماعات وقبائل ومكونات بني الوطن، حتى تنتهي خلافاتهم وخصوماتهم. والعفو الذي يمتلكه من يمتلك القوّة، لا يكون عفواً سائداً بين الناس أقارب وأبعد، إلّا بعد الغضب

والتشاحن والخلاف والتصادم؛ أي: لو لم تكن هذه ما كان للعتفو قيمة.

وعليه؛ فإنَّ العفو قيمة مفضّلة لإسقاط العقوبة، وليس لتأخيرها؛ فالمقصود من العفو، الإزالة، كما تدلّ عليه الآيات المحكمات في قوله تعالى: {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} ⁹⁹، ولهذا لم يكن المراد منه التأخير، بل الإزالة. وما يؤكّد إسقاطه للعقوبة، قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ} ¹⁰⁰.

إذن، العفو قيمة، وفضيلة ظاهرة للتسامح، به يتمّ إسقاط الحقّ برضا صاحبه، دون أن يكون هذا الإسقاط على حساب أيّ من حقوقه، وواجباته، ومسؤولياته؛ فولّي الدّم كما جاء في الآية الكريمة السابقة، له الحقّ في القتل، فإذا عفا وليّ الدم عن شيء يتعلّق بالقاتل؛ فليتبع القاتل ذلك العفو بمعروف.

⁹⁹ البقرة 227.

¹⁰⁰ البقرة 178.

أما قوله، (شيء) في الآية السابقة؛ فجاء مبهماً؛ فلا بدّ من حمله
على المذكور السابق، وهو وجوب القصاص، إزالة للإبهام؛ فصار
تقدير الآية إذا حصل العفو للقاتل عن وجوب القصاص؛ فليتبع
القاتل العافي بالمعروف، وليؤدّي إليه ما يؤدّي بإحسان.

معطيات العفو:

معطيات العفو كثيرة، ومنها:

المعطية الأولى: العفو الذي يحدث خيراً مصداقاً لقوله تعالى: {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} ¹⁰¹، وقوله سبحانه: {فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ} ¹⁰². ولهذا؛ فمن لا يعفو، ولا يُصلح بين الناس في المواقف واجبة العفو والإصلاح، لا أجر له عند الله، ولأنّ الأمر كذلك؛ فالعفو، والإصلاح، هما مصدرا رحمة؛ فلا ينبغي أن يغفل المؤمن عنهما، ولهذا، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفواً، يُحب العفو، ويحث عليه.

المعطية الثانية: أن يصير العفو سبباً لمزيد من جرأة الجاني، وقوة غيظه، وغضبه، وهذه الآية محمولة على القسم الثاني {والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون} ¹⁰³، والتمييز واجب، لكي لا يكون العفو عن المُصِرِّ كالإغراء له، ولغيره، بارتكاب المزيد من الظلم في حقّ العباد، فلو أن رجلاً قتل رجلاً وهو مصرّ على فعلته؛ فلا يجوز

¹⁰¹ البقرة 237.

¹⁰² الشورى 40.

¹⁰³ الشورى 39.

العفو عنه، لأنّ في ذلك تسفيه لمعنى العفو، وتحريضاً لآخرين،
لسهولة القيام بمثل هذه الأعمال.

ولأنّ العفو فضيلة خيرة، وقيمة أخلاقية كريمة؛ فينبغي التحفيز
عليه، والدفع تجاهه، وإلا لماذا دعا الله العبادَ إلى الأخذ بالعفو،
ورعّبهم فيه، ومناهم بالثواب عليه، مصداقاً لقوله تعالى: {وَلْيَعْفُوا
وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} ¹⁰⁴.

جاء في الآية الكريمة السابقة قوله تعالى: (وليعفوا) ولم يقل
(يعفوا)؛ فقوله، وليعفو، تدل على مفهوم العفو دون تردّد، ومهما كان
الأمر؛ فالمستطيع على العفو؛ فليعفو ولا يتأخّر، ولا يتردّد، ولهذا،
كان لحرف الواو واللأم قوّة حُجّة السرعة في اتخاذ قرار العفو،
ولكن دون التسرّع، ذلك لأجل أن يكون فعل العفو متحقّقاً وفقاً لما
يجب، كما فعل رسول الله على وجه السرعة حنماً عفا عن دخل
البيت الحرام، ودار أبي سفيان، وحتى من دخل داره، وذلك لسماحة
الدين الإسلامي وعفو رسوله الكريم، وتفهمه ظروف الآخرين.

أما لو جاءت (يعفوا) بدلاً من (وليعفوا) لكان التحفيز للعفو في
غير مكانه، أي: (يعفوا) توجب العفو، ولكنها لم تحمل في مفهومها
فعل التحفيز والحث عليه دون تردّد.

¹⁰⁴ النور 22.

لقد أوجب الله تعالى على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بأن يعفو عن أصحابه، وغير أصحابه، حتى يكون العفو صفة من صفات محمد، وستة كريمة من بعده للمستخلفين في الأرض، قال تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ} ¹⁰⁵، جاء الطلب على دلالة الأمر من الله تعالى لرسوله محمد صلى الله عليه وسلم، بأن يعفو عنهم؛ فعفي عنهم طاعة لأمر الله، وحباً في قيمة العفو، وترسيخاً لها في قلوب المؤمنين من بعده.

ولأنَّ العفو صفة من صفات محمد صلى الله عليه وسلم؛ فكان عفواً على من صاحبه، وعلى من كاد إليه المكائد، كما هو عفوه عن اليهود الذين نقضوا العهد معه أكثر من مرة، وفي كل مرة، قال تعالى: {فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} ¹⁰⁶ يقول الله عز وجل لنبية: اعف، يا محمد، عن هؤلاء اليهود الذين هموا بما هموا به من بسط أيديهم إليك وإلى أصحابك

¹⁰⁵ آل عمران 153.

¹⁰⁶ المائدة 13.

بالمقتل، واصفح لهم عن جُرمهم، بترك التعرُّض لمكروههم، فإني أحب من أحسن العفو، والصفح، إلى من أساء إليه.
وعليه:

لِمَ لا يعفو البعض عن البعض طاعة لأمر الله تعالى، واقتداء بسنة رسوله محمد عليه الصلاة والسلام، واعتزازاً بالنصر الذي مكّنه الله منه؛ فعزّهم بعزه، ونصرهم بنصره، وفي المقابل، نزع الملك من (الدكتاتوريين) وذلّهم، وجعلهم لمن خلفهم آية.

ومع أنّ العفو مأمور به (فَاعْفُ عَنْهُمْ) إلا أنّ اتخاذ قراره أمر صعب، إلا على المؤمنين، ولأنّه صعب؛ فالجزاء عليه عظيم،
{وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالصَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ} ¹⁰⁷.

¹⁰⁷ آل عمران 133 ، 134.

التسامح

مع أنّ الاختلاف والخلاف، يحدثان بين الناس في كلّ وقت، وعبر الزمن، ولكنهما على غير غاية، بل الغاية من ورائهما هي التسامح، الذي يعيد العلاقات بين المختلفين، أو المتخالفين إلى طبيعتها، فتمتدّ مودّة ومحبة بين أبوة، وأخوة، وأسرة، وعمومة، وحيرة، كما تمتدّ بعد ذلك مودّة ومحبة في بعدها الربّاني والأخلاقي والوطني والإنساني.

التسامح قيمة عاطفية أخلاقية، تمتدّ محبة، من عاطفة الأبوة والأخوة، إلى العاطفة الإنسانية التي خُلق الإنسان عليها في أحسن تقويم، ومع أنّها قيمة محمودة، لكنّها لا تسود إلا بعد اختلاف، أو خلاف، وهي كما تسود بين الأبعاد، تسود بين الأقارب، والأخوة، كما سادت بين يوسف عليه الصّلاة والسّلام وأخوته، {قَالُوا تَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ} ¹⁰⁸.

وكما أنّ التسامح قيمة أخلاقية واجتماعية وإنسانية؛ فكذلك الاعتراف بالخطأ قيمة أخلاقية واجتماعية وإنسانية، ولأنّها كذلك؛ فقد اعترف أخوة يوسف بأنّهم كانوا مخطئين في حقّ أخيهم وأبيهم

¹⁰⁸ يوسف 90 ، 91.

عليهم الصلّاة والسّلام. وباعتراف أخوة يوسف أنّهم كانوا مخطئين،
بادرهم يوسف على الفور بالتسامح (قَالَ لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومًا)، ثم
سأل الله أن يغفر لهم بوسع رحمته.

ولأن التسامح قيمة حميدة بين النّاس، كان يوسف من عباده خير
متسامح مع إخوته مصداقاً لقوله تعالى: {قَالُوا تَاللّٰهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّٰهُ
عَالَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ قَالَ لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومًا يَغْفِرُ اللّٰهُ لَكُمْ
وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ} ¹⁰⁹. فقوله (لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومًا) بمعنى لا
غضب، ولا كره، ولا حزن، ولا ألم عليكم اليوم بعد أن اعترفتكم
بأنكم كنتم مخطئين، ولذلك، (يَغْفِرُ اللّٰهُ لَكُمْ).

إذن، المتسامح هو الذي يعلم ما يحيط به من مظالم ومكائد،
ومع ذلك لا يطرؤ مواقفها تجاهها، بل يقابلها بالتسامح وهو يمتلك
القوة، التي بها يستطيع أن يواجه أصحابها ويهزمهم، ومع ذلك وكأن
من عمل له من عمل ولي حميم.

وهكذا، كان تسامح يعقوب مع أبنائه، بقوله، {سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ
لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} ¹¹⁰.

¹⁰⁹ يوسف 90 ، 91.

¹¹⁰ يوسف 98.

إذن، لم يكن بعد الاختلاف، والخلاف، والصّدام، والخصام، والصراع، إلاّ التسامح؛ ذلك لأنّ التسامح فضيلة خيرة، وقيمة حميدة مقدّرة، بين من امتلأت أنفسهم غضب بأسباب المظالم.

التسامح طيبٌ نفس، مع قوّة إرادة، تمكّن من التنازل الموجب مع الاحتفاظ بالرّضا تجاه من تمّ تقديم التنازل إليه، ولذلك؛ فالتسامح قيمة مُفضّلة ربابيين وأخلاقيا واجتماعيا وإنسانيا، يميل البعض إليه مخافة من الله ومحبة في استيعاب الآخرين، من أجل قيادتهم إلى ما يجب أن يُتبع، والحياد بهم عما يجب الحياد عنه.

ولأنّ التسامح قيمة حميدة بين النّاس؛ فهو المترتب على اقتراف خطيئة، أو سوء تفاهم، أو ارتكاب مظالم؛ ومن هنا؛ فالتسامح من مظاهر المغفرة بين المختلفين والمتخالفين (أقارب أم أبعاد)، به يُغفر الذنب، وتتألف القلوب بعد فراق، أو قطيعة، أو جفاء، ولذلك؛ فهو لين بعد شدّة وبعد ألم وتأزّم؛ ممّا يجعل الأنفس والقلوب مطمئنة، بعد أن يتمّ الإعفاء عنها، وذلك بما ارتكبه من أخطاء في حقّ الآخرين.

ولأنّ القرآن الكريم مصدر الحلّ العادل؛ فجازى السيئة بالسيئة المماثلة، والعدوان بالعدوان، إلاّ أنّ السيئة الأولى مظلمة وفتنة وباطل، أمّا السيئة الثانية؛ فهي الحلّ العدل، الذي يجب أن يؤخذ به من أجل دمع الباطل حتّى يُزهق، ولهذا؛ فمن عمل سيئة يجزى بسيئة

مثلها مصداقاً لقوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا} ¹¹¹.
وهكذا بالنسبة للعدوان {فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا
اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ} ¹¹².

إذن، كما جاء القصاص من السيئة بسيئة مثلها؛ فكذلك جاء
قصاص العدوان بالعدوان المماثل له، ولكنَّ العدوان الأول غير
العدوان الثاني مع وافر التماثل؛ فالعدوان الأول، بلا سبب، ولذا؛
فهو مظلمة، وجب الردّ عليه، لردع المعتدين ظلماً، أمّا العدوان
الثاني؛ فهو حقّ وحلّ لمشكلة وقعت؛ فيجب الأخذ به، ولكن في
المقابل من عفي واصفح وسامح؛ فالأمر مجاز عليه.

ولأنَّ التسامح قيمة حميدة؛ فهو سنّة بين النَّاسِ أقرّتها الأديان
والأعراف الاجتماعية عبر التاريخ، وسنّها الأنبياء قبل غيرهم، وقدرها
من قدرها من بعدهم من العباد؛ فكان التسامح قيمة مفضّلة منذ
البدء حيث الصراع بين ابني آدم عليه الصّلاة والسّلام حين قال
أحدهما للآخر كما جاء في قوله تعالى: {لَنْ بَسَطْتُ إِلَيْ يَدِكَ
لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنَّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ
الْعَالَمِينَ} ¹¹³.

¹¹¹ غافر 40.

¹¹² البقرة 194.

¹¹³ المائدة 28.

وعليه؛ فالتسامح هو فعل من يعلم الحقّ ويتبعه دون تشدّد، ولا تعصّب، ولا تنازلات، والمتسامح هو من يمتلك حقّ التصرف في الأمر الذي يتعلّق به؛ ممّا يجعل التسامح حقّاً له فيما يودّ أن يسامح فيه أو يعفو دون أن ينازعه فيه منازع؛ وهو الذي يُقدّر الظرف والحالة، ويستجيب لها مودّة وإحساناً، ومغفرة.

ومن ثمّ؛ فالتسامح إعلان المودة والمحبة بين النّاس، وتجنّب الفتن من أجل علاقات مرضية وحسنة، وفي ذلك قال فولتير: "أنا أكره ما تقول، ولكنني سأدافع حتّى الموت عن حقك في أن تقوله".

ولهذا، من القيم الإنسانية، وجوب التّسامح مع المختلف في الثقافة، والدين، والمعتقد والعرف. وإذا لم تُسند قيمة التسامح بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، وحكوماتهم وقادتهم، وقمم سلطانهم؛ فلا يمكن أن يسود الاحترام، ولا التقدير بينهم.

ولسائل أن يسأل:

مَن المتسامح؟ ومَن الذي في حاجة إلى التّسامح؟

نقول:

المتسامح صاحب الفضل، الذي له الأجر عند الله تعالى، أمّا الذي في حاجة للتّسامح؛ فهو مرتكب الدّنب، أو الجرم، أو الخطأ، الذي هو في حاجة لرضا المختلف معه كي لا تتأزم المواقف وتشتدّ، ويترتب عليها ما لم يحمد عقباها، ممّا يجعله يسعى مباشرة أو عن

طريق وسطاء إلى تقديم المعذرة، والاعتراف بالخطأ، حتى يرضى المظلوم من قبله؛ فإن رضي، تحققت قيمة التسامح بينهم بما تحتويه من عفو، وصفح وطيب نفس.

والتسامح يؤدي إلى التخلص من الهموم، والذنوب، والعيوب، والتأزّمات، ويُطهّر الأنفس، ويجبر العلاقات بين الأفراد والجماعات، لتعود على ما كانت عليه دون توتّر.

ومن ثمّ؛ فالحكماء هم دائماً قادرون على تقدير الظروف، وما يجب تجاه كلّ ظرف؛ فلا يشترطون فيما لا يجب، كما أنّهم يلتمسون المعذرة للغير، ولأنّهم يعرفون أنّ الإنسان لم يُخلق على الكمال؛ فهم يعذرون ويتسامحون حتى لا تسود الفتن بين الناس، أفراداً، أو جماعات، أو شعوب، أو قبائل وأمم.

ولأنّ للتسامح قيمة حميدة بين الناس؛ فلا يأتي التسامح إلا بعد اختلاف، أو خلاف، أو اقتراف خطيئة، لتتألف القلوب به بعد فراق، أو قطيعة، أو جفاء، وهو اللين بعد الألم والتأزّم، وهو المحبّة بعد الكراهية؛ فيه تطمئن الأنفس بعد كلّ عفو عمّا ارتكب من أخطاء في حقّ الغير.

والتسامح تساهل بعد شدّة ألمت بمن ألمت به من الناس، به يسود القبول والتجاوز عمّا يؤثّر سلبياً على العلاقات بين الناس؛

فيصبح هذا التسامح الذي به تمّ التجاوز لِمَا يعيق مُمكنًا من تحقيق الأهداف، والأغراض، والغايات الوطنية المشتركة دون كيدٍ ولا مكرٍ. ولهذا؛ فالتسامح قيمة مُفضَّلة أخلاقياً وإنسانياً يميل البعض إليه محبَّةً في استيعاب الآخرين؛ من أجل الحياد بهم عمّا يجب الحياد عنه، والدِّفع بهم إلى ما يجب أن يُهتدى إليه ويُتبع.

وعليه؛ فالتسامح هو فعل من يعترف بالحقّ ويتبعه، دون تشدّد، ولا تعصّب، ولا تقديم تنازلات غير مرضية، وهو فعل من يمتلك حقّ التصرف في الأمر الذي يتعلّق به؛ ممّا يجعل العفو والتسامح حقّاً له فيما يودّ أن يسامح فيه، أو يعفو دون أن يِنازعه فيه منازع؛ وهو الذي يُقدّر الظرف، والحالة، ويستجيب لها مودّة، وإحساناً، وكذلك يُقدّر أنّ الإنسان يخطئ ويصيب؛ فإن اضطرّ لذلك؛ فلا إثم عليه، بل ينبغي أن يُراعى ظرفه كما هو الحال عند كلّ من:

أ . **المضطرّ**: الاضطرار حالة تلجئ صاحبها للمخالفة على كلّ صعيد، كالحاجة إلى الطّعام، وذلك لأنّ الاضطرار في دائرة الممكن يوقع العبد في الحرام، وليس عليه شيء ما دام خارج سور البغي؛ فإذا دخله اختلف الحكم عليه، أمّا إذا حرص العبد على الطّاعة، واضطرّ إلى الوقوع فيما حرّم الله؛ فإنّه يجد الله العفو غفوراً رحيماً، ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا

أَهْلًا بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ
عَفُورٌ رَحِيمٌ {114} .

ومن هنا، وجب على الإنسان أن ينتبه إلى فكرة الاضطرار، ويلتمَّ
بمعانيها، ويدرك حدودها بالتحديد، ليستطيع التمييز بين عاصٍ باغٍ،
وبين مضطَّر ذي حاجة؛ فيجعل لكلٍّ منهما حداً كما علّمه المولى عزَّ
وجلَّ، وبذلك، تؤخذ العبر في الأحكام، ليكون التسامح قيمة سائدة
بين النَّاسِ، دون أن يكون التسامح على حساب القيم الحميدة
والفضائل الخيّرة، والأخلاق الكريمة.

ب . الضعفاء والمرضى والمحتاجون؛ فهؤلاء جميعهم قد
أصابهم العفو برحمة من الله؛ فرفع عنهم الحرج، {لَيْسَ عَلَى
الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ
حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ
عَفُورٌ رَحِيمٌ} {115} ، وهكذا المعاهون الذين يعانون من عاهة؛ فهم
وظروفهم لا حرج عليهم عند المتسامحين، {لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى
حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ} {116} .

114 البقرة 173.

115 التوبة 91.

116 النور 61.

ج . الأطفال: وهم الذين يلتمس لهم العذر في أفعالهم وأقوالهم، إلى حدٍّ معيّن، هو البلوغ، فإذا أتمّوه كانوا خارج الاستثناء، {وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم كذلك يبين الله لكم آياته والله عليم حكيم} ¹¹⁷؛ فهذه الآية توجب التسامح لأسباب القصور، وبإليت الناس يتعظون.

د . الشيوخ: غير أصحاب الحاجة إلى النساء، وهم الشيوخ الطاعنون في العمر، الذين فنت شهواتهم، {غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ} .

ذلك ما يجب أن يتحلّى به الإنسان، ليكون متسامحاً، واسع العفو، وأن يتسع صدره لكلّ من يحتاج عونه الذي هو صفة لمن استمدّ صفاته من العفو المطلق جلّ جلاله.

هـ . الضعفاء: سواء أكانوا أفراداً، أم جماعات، عندما يخضعون اضطراباً للاستخدام بأسباب الحاجة، ويظلمون الآخرين وهم مكروهون، أو أنّهم مضطرون؛ فلا شك أنّ التسامح معهم يعدّ إعلان مودة، به يتمّ تجنّب الفتن.

وعليه؛ فالتسامح سنة مرتبطة بالأخطاء القابلة للمغفرة والعفو، {فَمَنْ غُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءِ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ

¹¹⁷ النور 59.

ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ
وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ¹¹⁸ ، ولأنَّ
الحياة مليئة بالسُنن؛ فقد قال تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ).

¹¹⁸ البقرة 187.

الفصل العاشر

دولة التوافق الوطني

التوافق الوطني

المصالحة لا تكون إلا بعد خلاف واختلاف، أي: لو لم يكن الخلاف سابقاً على المصالحة، ما كانت المصالحة لاحقة له، ولأنّ المصالحة دائماً في ملاحقة الخلاف؛ فهي المستشعرة بخطورته، ولأنّها كذلك؛ فهي القادرة على إنهائه بإرادة المختلفين والمتخالفين. بدون شكّ التوافق الوطني لا يتمّ إلا عن رغبة وإرادة وتراضٍ، وقد يكون بأسباب الضرورة الوطنية، وهو لا يتمّ بين الأطراف إلا بعد تقبّل واستيعاب وتفهمّ لظروف الأفراد والجماعات والمكونات السياسية في البلاد، ودولة التوافق هي الدّولة التي تكون فيها مكانة أفراد المجتمع مكانة تراتبية، كلّ في مكانه وفقاً للقيم والأخلاق المستمدّة من الدين والعرف، وكلّ وفقاً للدستور والقوانين المستمدّة منه لتنظيم العلاقات الفردية والجماعية والمجتمعية، وليست بمكانة طبقية؛ فالمكانة الطبقية علل مكوّناتها تعود إلى النظام الذي بأسبابه مكنّ البعض ممّا مكنهم منه تمييزاً وليس تميّزاً.

والعلاقات في دولة التوافق علاقات وطنية تراتبية فيها المواطن مقدر، والمسؤول المؤهل مقدر، وممارس حقوقه مقدر، ومؤدي واجباته مقدر، أي: إنّ العلاقات في دولة التوافق علاقات تقدير للكفاءة والجودة والمهارة، أمّا العلاقات في النظام الذي يوجد على حساب الدولة بأسباب قوّة الشوكة (العصية)؛ فلا يلتفت للكفاءات، ممّا يجعل أصحاب الكفاءات وكأنّهم غرباء في أوطانهم.

فدولة التوافق هي وحدة وطن، أمّا النظام؛ فهو قوّة الشوكة (العصية) ومن ثمّ، عندما تُنظم العلاقات الاجتماعية وفقاً لرؤية قوّة الشوكة؛ فلا يمكن أن تُبنى مؤسسات وطنية، وفي المقابل عندما تُنظم العلاقات الاجتماعية وفقاً لرؤية مؤسسات الدولة؛ فلن يكون هناك ولاء إلاّ للوطن، ومن هنا؛ فدولة التوافق هي دولة التآخي والمؤسسات المسؤولة وطنياً.

ولذلك، عندما تُفخّم القيم الحميدة للشعوب وتُعظّم؛ فبالضرورة سيُفخّم ويُعظّم المواطن في وطنه (دولة التوافق)، وعندما تقوِّض القيم الحميدة؛ فلا بد وأن يجد المواطن نفسه مقوِّضاً في بلاده.

ومن ثمّ؛ فالفرق كبير بين أن يكون الولاء للدولة، وبين أن يكون الولاء للنظام (نظام الحكم)؛ فالولاء للدولة هو ولاء للوطن، وفي المقابل الولاء للنظام يتنافر مع الولاء للوطن.

وعندما يتمّ الولاء للنّظام، يصبح الولاء للحاكم وأدوات حكمه، ولهذا، يتمّ القفز على القيم الحميدة، والقوانين العادلة (المنظمة للعلاقات) بين الأفراد والجماعات، ولكن عندما يتمّ الولاء للدّولة يصبح الولاء وطني، ومن هنا، تتولّد القدوة الحسنة من القدوة الأحسن منها.

وعليه؛ فالأنظمة التي ركب أصحابها المصاعد إلى أسطح العمارات، ولم يضعوا في حسابهم أنّه لا نزول إلّا من خلالها؛ فهم صعدها بلا سلالم، وبقوا هناك إلى أن أسقط بهم أرضاً، كما هو حال زين العابدين ابن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، ومعمّر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن، وبشار الأسد في سوريا المأمولة.

ومع أنّ جميعهم قد أسقطوا إلّا أنّ لكلّ منهم خصوصية؛ فقد أسقط زين العابدين بن علي ونظامه في تونس، ولم تسقط العمارة (الدّولة)، وبقيت مؤسّسات الدّولة التونسية مع بقاء الجيش والشرطة. وأسقط حسني مبارك ونظامه في مصر، ولم تسقط العمارة (الدّولة)؛ فبقيت المؤسّسات المصرية عاملة بسلام.

أمّا في ليبيا؛ فقد أسقط معمّر القذافي، وأسقط نظامه، وكذلك أسقطت العمارة (الدّولة) حيث لا مؤسّسات ولا جيش وطني.

وهكذا سيكون الحال بالتمام في سوريا إن لم يحدث غير المتوقع؛ فسيتم إسقاط بشار الأسد، ونظامه، والعمارة أيضاً، ومن هذه الرؤية اعتبرت بشار الأسد في تعداد المسقط بهم إسقاطاً. أما اليمن؛ فكان الإسقاط فيها مشروطاً بشروط توافقية، حيث تم إسقاط على عبد الله صالح من علو العمارة؛ فكسّر، ومن ثمّ بدئ العمل على تسيير ذلك النظام المهترئ، وتلك العمارة المدعّمة بالأعمدة والروافع كي لا تسقط على رؤوس من تبقى. وهنا أقول:

إنّ الثورة الشعبية في اليمن توقّفت عند حدود الإصلاح، ومع أنّها توقّفت؛ إلّا أنّ استئنافها ممكن في دائرة المتوقع وغير المتوقع. ولذا؛ فهؤلاء الرؤساء الخمس جميعهم لعبوا برؤوسهم، ولم يلعبوا بأذيالهم؛ ومن هنا، كان الفأر أكثر فطنة وذكاء منهم، فالفأر ذات مرّة سئل:

لماذا أيّها الفأر عندما تشعر بخطر تبدأ اللعب بذيلك؟

فقال:

ألا يكون أفضل لي من أن العب برأسي؛ فأنا عندما ألعب بذيلي أفكر، ولكن عندما ألعب برأسي يُلعب بي. يا إلهي كم هي الفئران ذكية: ثمّ أودُّ أن أسأل:

كيف هو حال المواطن الليبي وأمنه الخاص في زمن انتصار ثورة
17 فبراير، والدولة الليبية بلا شرطة ولا جيش، والسلاح بيد الجميع
أفراد وجماعات مع وجود المنتصر والمنهزم جنباً إلى جنب؟
أقول:

. لأنّ المكونات الاجتماعية الليبية في معظمها مكونات قبلية،
ولهذا مهما كثر وكبر عدد المجموعات المسلّحة؛ فأصحابها لا
يغفلون بالتمام عن المكوّن القبلي ومدى تأثيره وخطورته على السّاحة
الليبية، ومن هنا؛ يُحسب للمكوّن الاجتماعي القبلي الليبي ألف
حسابٍ وحساب.

. لأنّ كلّ الليبيين يأكلون ويشربون من الدّخل النفطي الذي لم
يتوقّف، أي: لو أنّهم فقدوا الدّخل النفطي، لفقدوا الأكل والشرب
الذي يدفعهم جميعاً إلى المقاتلة من أجل العيش.

. لأنّ السّارق لو فكّر أن يسرق من يسرق، سيجد نفسه سارقاً بلا
سلاح، أي: إنّ السّارق في حقيقة أمره يريد أن يسرق، ولا يريد أن
يقتل؛ فهو يعرف جيداً أنّه إن اعتمد على بنديته في سرقة المنازل
ستواجهه بنادق من داخلها، ومن ثم، لن يقدّم على فعل السرقة،
ولهذا ظلّت المنازل آمنة بين أيدي سكّانها في الوقت الذي لم تكن

فيه شرطة ولا جيش وطنيين في ليبيا، هذا إذا ما استثنينا بعض التصرفات المؤلمة التي طرأت ظلما وعدوانا. وعليه؛ فسَلِّم القيم في الدّول الوطنية لا يُمكن أن يُبنى ويُفخّم بالمواعظ، بل يُبنى ويُفخّم بالتحوّل في علاقات المواطنين، وبناء مؤسسات الدّولة، واستصدار دساتير وقوانين منظّمة لعلاقات الأفراد، والتمكّن من العمل وفقاً لمعطيات الجودة والمعيارية، وحاجة سوق العمل، والحاجة المستمرة للتغيير من أجل الأفضل والأهم والأكثر جودة.

إذن، دولة التوافق هي دولة الحلّ التي لا يكون فيها أحد مقصّ، ولا محروم، ولا مغيب عن ممارسة حقوقه، وأداء واجباته، وحمل مسؤولياته، وغير معزول سياسياً، وهي الدّولة التي تبلغها الشعوب بعد نُقْلة تعبر بها التوقّف عند حدود الإصلاح الذي كان مقبولاً لفك التآزّمت، إلى بلوغ الحلّ السياسي والاقتصادي والأخلاقي. وهي الدّولة التي لا قيود فيها على الإرادة؛ فالشّعب وحده قادر أن يختار قِمة لإدارة سلطانه، وفقاً لدستور مُقرّ ومعتمد من قبله.

ومن هنا، تُعدّ دولة التوافق هي دولة تحقيق النُقْلة إلى كلّ ما من شأنه أن يحقّق التقدّم.

ومن ثمّ، لا حلّ في بلدان الشعوب إن غفل من غفل منهم عن أهمية التوافق في تماسك الوحدة الوطنية؛ فدولة التوافق هي الدّولة

المأمولة بلا تأزّمت، حيث التخطيط والبناء والإعمار والحاجات المتطورة فيها تشيع بالمتنوع وفقا للرجبة، وذلك بعد توجه الجميع إلى ميادين الإنتاج كلّ وفق قدراته ومهاراته وتأهيله وتخصّصه، وإلا ستتكس الأمور بمشادات في دائرة غير المتوقع.

سيادة

دولة التوافق الوطني:

عندما تبسط الدولة ترابها لمواطنيها للجلوس عليه سوياً، حينها يصبح لمواطنيها مكان يقيمون عليه علاقات اجتماعية وإنسانية، ويؤسسون تنظيمات يرتضونه عن إرادة؛ فيكون الحقّ فيه يمارس من قبل الجميع، وتكون الواجبات فيه تؤدّى من قبل الجميع، وكلّ وفق قدراته، وتخصّصه، وخبرته واستطاعته، وهكذا تكون فيه المسؤولية عبء ثقيل لا يُحمل إلا بالجميع.

ومن أجل إنشاء دولة التوافق الوطنية، ينبغي أن تفكّك تلك الألغام التي ملأت الأنفس غضباً، أو أن تفجّر بغاية حلّ، وليس بغاية زيادة الغضب غضباً؛ فالتار مع أنّها من غير شكّ هي الحارقة؛ فإنّ الماء كفيل يطفئها إن سكب عليها بقوة وإرادة الإطفاء.

ولأجل المحافظة على سيادة دولة التوافق الوطنية، يجب أن يكون لها دستوراً كفيلاً ببناء الدولة، وذلك عندما يصدره الشعب عن بكرة أبيه؛ فالدستور يحافظ على العلاقة بين من يمارس حقاً، وبين من يؤدي واجباً، وبين من يحمل مسؤولية.

ولمتسائل أن يتساءل:

متى تسود دولة التوافق في دولنا، أو في وطننا العربي الكبير؟
أقول:

. عندما يسود الحلّ بين النَّاسِ قيمة مقدّرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً وأخلاقياً وذوقياً.

. عندما يملأ نفس المواطن الاعتراف بأنّه مواطن متساوٍ مع غيره من المواطنين.

. عندما يتساوى المواطنون في ممارسة الحقوق.

. عندما يتساوون في أداء الواجبات، مع مراعاة الفروق الفردية، قدرة، واستطاعة، ومعرفة، وتخصّصاً، وتأهيلاً، وتدريباً.

. عندما يتساوون في حمل المسؤولية مع مراعاة الصلاحيّات والاختصاصات الدستورية والقانونية.

. بعد أن يكونوا طائعين لأولي الأمر منهم إرادةً، وذلك (طاعة للأمر الذي هو منهم) وليس بطاعة شخصية، ولذلك لا طاعة لمن يتولى

- حكما عن غير انتخابات حرّة ودستور وطني، ولا طاعة لأحدٍ
يتصرّف خارج ما وُكِّلَ به وفق عقد اجتماعي مدسّتر.
- . بعد أن يعترف كلّ منهم بالآخر.
- . بعد أن تقدّر الخصوصيّة، ولا يمتدّ أحد على حساب مكانة الآخر،
وما يُثبت وجوده مواطن حرّ.
- . بعد أن تُمنح الفرصة للتفهّم والتفاهم.
- . بعد أن ينتهوا عن ارتكاب أفعال الرّذيلة.
- . بعد أن ينتهوا عن النفاق.
- . بعد أن ينتهوا عن المنكر.
- . بعد أن ينتهوا عن الكيد لبعضهم بعضاً.
- . بعد أن ينتهوا عن أفعال المظالم.
- . بعد أن ينتهوا عن أعمال الخيانة.
- . بعد أن ينتهوا عن السرقة سواء أكانت فردية أم جماعية أم
مؤسّساتية.
- . بعد أن ينتهوا عن أعمال التزييف.
- . بعد أن يعدلوا وينتهوا عن أعمال الإفساد في الوطن، وسفك الدماء
فيه بغير حقّ.
- . بعد أن يستغفروا عن كلّ ظلم، أو خطأ، أو ذنب اقترفوه.

- . بعد أن يعفوا وهم يمتلكون القوة.
- . بعد أن يعتمدوا قيمة الصُّلح فضيلة خيرة في كلِّ خصام وصدام ونزاع واقتتال.
- . بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التسامح.
- . بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التأخي.
- . بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التعاون.
- . بعد أن تسود بينهم قيم المشاورة والمشاركة الموضوعيتين.
- . بعد أن تسود قيمة التقدير للجهد والتميز.
- . بعد أن يتحوّلوا من خانة المستهلكين إلى خانة المنتجين والمبدعين والمتطّعين.
- . بعد أن تسود قيمة الاعتبار بين ألوان الطيف الوطني.
- . بعد أن يتمسّكوا بالفضائل الخيرة التي لا تكون مُرضية للنّاس إلّا في مرضاة الله تعالى.
- . بعد أن يصبح التذكُّر لما كان درساً لهم وموعظة.
- . بعد أن يصبح التدبُّر لما بين أيديهم سائداً.
- . بعد أن يصبح التفكُّر فيما يجب أن يكون لهم مأمولاً ومرضياً.
- . بعد أن يصبح التأمل فيما هو كائن ممكناً من إحداث الثقله إلى ما هو أعظم.

. عندما لا يتمسكون بوجوبية تماثل القيمة مع الواقع، وكأنّ القيم تمتلك مطلقيّة الثبات؛ ففي بعض الأحيان الواقع يتقدّم على القيم، ممّا يستوجب العمل على تقييم القيم وتقويمها لكي تواكب حركة التغيّر والتقدّم إلى الأفضل والأجود والأنفع، وفي البعض الآخر الواقع يتخلّف كثيراً عن معطيات القيم، ممّا يستوجب عدم الرّكون إلى الواقع المتخلّف والتمسك بالقيم المستمدّة من الفضائل الخالدة والأعراف الكريمة التي تحفّز على التقدّم والرّقي المعرفي والحضاري.

. قبول التحدّي من أجل السيادة وممارسة الحرّية عن إرادة.
. عدم قبولهم التوقّف عند حدود الإصلاح، ولا ينظرون إليه إلّا مسانداً للحلّ.

. التمسك بالهويّة ووحدة تراب الوطن.
. التمسك بالفضائل الخيرة والقيم الحميدة، مع العمل على تنقيتها ممّا يعلّق بها وتخليصها مما يقوّضها.

. الاعتراف بأنّ الحاجات متطورة ممّا يستوجب تطوّر الحلول مع تطوّرنا بمشعبات هي الأخرى متطورة ومتنوّعة.

. حرّية الرّأي مع احترام المتنوّع من أجل جودة القرار وسلامة التنفيذ وطيّ الهوة بين الآن والمستقبل المنتظر.

- . التعبير حقّ، ولكنّه ليس بغاية؛ فالغاية المشاركة في تحمّل أعباء الوطن على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي.
- . جعل التعلّم والتأهّل والتدرّب ضرورة لكسب المهارات، والخبرات والمعارف المتنوّعة الممكنة من المنافسة والفوز بفرص العمل المتاحة.
- . التطلّع للآخر من أجل صناعة مستقبل يتجدّد.
- . الأمر بما يجب والنهي عمّا لا يجب.
- . حرّية التعليم وفقاً لمعايير الجودة وحاجة سوق العمل والحاجة إلى التغيير.
- . حرّية التنقل والتملّك دون استغلال.
- . استيعاب الآخرين وتقبّلهم بمعطيات حق المواطنة التي لا يعلو شيء على علوّها بعلو الدين.
- . حقّ المواطنة مساواة بين المواطنين ذكوراً وإناثاً، دون أيّة تفرقة، ولا انحياز لغير وحدة الوطن، وحرّية مواطنيه، وحُسن معيشتهم.
- . تأسيس كلّ ما هو مشترك في الوطن بين النّاس على قاعدة (نحن معاً) (نحن سوياً).
- . احترام الكبير والصغير، مع تقدير واعتبار عاليين للمرأة والمعاقين دون أيّ تكبرّ وتجبرّ بغير حقّ.

- . قبول الاختلاف كونه قيمة حميدة يُمكن من استيعاب وتقبّل الآخر الذي له حقّ التماثل والتطابق في دولة التوافق الوطني.
- . التطلُّع إلى الآخرين بما يفيد من أجل ما هو أكثر فائدة، مع وافر التقدير والاعتبار، حتّى تُصبح السيادة للتوافق والانسجام بين الناس حلاً مرضياً.
- . الإيمان بأنّه مهما بلغنا إلى الأفضل سياسة، واقتصاداً، وعلماً، وتقنية، وثقافة، وأخلاقاً؛ فإنّ هناك ما هو أفضل منه؛ فسعى حتّى بلوغه، وإن بلغناه نستطيع أن نرى من بعده أشياء أخرى هي أكثر أهمية، وهكذا نعمل وتستمر مواكبة التطوّر رغبة بعد رغبة.
- . الإيمان التام بأنّه لا مُطلق إلّا من عند الله تعالى، وما دونه لا يخرج عن كونه نسبياً في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.
- . تقييم كلّ الشؤون المقرّرة وفقاً للدستور والقانون والشريعة، وتقويم من يحيد عنها بغير حقّ بهف رعائته والعناية بشؤونه وأمن البلاد والعباد.
- . الحرّية في دولة التوافق المأمولة لا قيود فيها على حقّ التملك والتنقل والإبداع والفكر والرأي والتدبّر.

. الشعب هو صاحب السيادة العليا في دولة التوافق، وهو مصدر السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ولا يكون الإعلام إعلاماً إن لم يكن بين يديه.

. المسؤولية في دولة التوافق صلاحيات واختصاصات وفقاً للدستور والقانون.

. الديمقراطية هي المستوعبة لألوان الطيف الوطني، وهي المستوعبة للاختلاف والتنوع في الآراء، دون أيّ إقصاء، أو تغييب لأحد من أبناء الشعب، وبهذا؛ فهي القيمة العليا لممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات.

. الشفافية هي قيمة النزاهة في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بترسيخ السيادة وأداء المهام وفقاً لمسؤولية تامة.

. السلطة في دولة التوافق المأمولة تداولية وتعددية.

. العدل هو القيمة الرئيسة في أحكام القضاء الوطني.

. المساواة بين المواطنين في دولة التوافق شرعية قانونية دون تمييز، ولا محاباة، ولا وساطة، مما يجعل حرية الفرد والجماعة والمجتمع مصانة.

- . الحقوق يكفلها القانون المستمدّ شرعيّته من الدستور، من حقّ ممارسة الحرية إلى حقّ التملّك والتعليم والرّعاية والعلاج وحقّ العمل والسكن والتأمين والتقاعد.
- . الاحترام قيمة سامية تؤكّد سيادة المواطن مع فائق التقدير للكبير والصغير وللرجل والمرأة والمعاق.
- . الوطن ملك للجميع؛ فلا أحد وصيّ عليه دون آخر، وصون ترابه والدّفاع عنه واجب على الجميع، كلّ وفق قدرته واستطاعته والمكانة التي هو يشغلها بمسؤولية.
- . الأمن حقّ وطني؛ فلا يجوز لأحدٍ تهديد أمن الآخر، حتى لا يكون أحد متغوّلاً على غيره وبأية علة أو سبب.
- . الشّركة والجيش في دولة التوافق الوطني، هما المؤسّستان المسؤولتان دون غيرهما على حماية أمن الوطن والمواطن، على المستويين الداخلي والخارجي.
- . العمل على التغيير لما هو أفضل والبدء مع الأفراد والجماعات من حيث هم والعمل على دفعهم تجاه التغيير إلى ما يجب أن يكونوا عليه.
- . العمل على تغيير المعلومات الخاطئة لدى المواطنين بمعلومات صائبة تمكّنهم من بلوغ الغايات المأمولة.

وعليه، تصح القيم الحميدة للشعوب في دولة التوافق محررة كما هم متحررون؛ فقيمة التسامح التي لم يكن لها مكان في زمن الدكتاتوريات تُصبح سائدة مقدرة معتبرة بين الأنا والآخر أقارب وأباعد، بها تتألف القلوب بعد فراق أو قطيعة أو جفاء؛ ومن هنا؛ فالتسامح رحمة بين الناس لا يكون إلا بعد شدة تلمّ بمن تلمّ به من الناس.

ولذلك، فقيمة التسامح تؤدي إلى إصلاح ذات البين بين الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ فالمسؤول الديمقراطي في دولة التوافق، لا بد أن يكّد ويجدّد مع وافر الشفافية، لكي ينال الاعتراف ممّن تربطه بهم علاقات المسؤولية الوطنية، ممّا يجعله مقدراً من قبلهم بإقدامه على ما يحقّ الحقّ ويرسي العدل بكلّ سماحة ولين جانب.

وفي دولة التوافق كلّ الناس لا بدّ لهم وأن يتخلّصوا من الوشايات، والمكائد والأحقاد، التي زُرعت بذورها ونمت أيام الدكتاتوريات، وأن يتخلّصوا من الأحكام المسبقة التي كانت تُنقل إليهم وهي مملوءة بالدسائس، ولذلك، لن يكون في دولة التوافق تلك الثقافات؛ فلا مظالم ولا تعميم للأحكام، ولا تكميم للأفواه، بل في دولة التوافق، التبيّن من سنن الحياة سنّة.

إذن، دولة التوافق لم تكن دولة طوباوية كما هو حال المدن التي كانت تسمى بالمدن الفاضلة، تلك المدن التي كانت تشترط أن يكون الحاكم فيلسوفاً، ومن بعدها ورثت الشعوب حكم المشايخ، والدرائش، والطّغاة، ولكن دولة التوافق في الزّمن (الآن) الوطن فيها ملك للجميع؛ فلا أنا لوحدي، ولا أنت لوحدي، بل الكلُّ معاً والكلُّ سوياً، وطنٌ كل شيء فيه هو حقّ للجميع، ومن هنا، يصبح النَّاس في دولتهم متوافقين؛ فلا تنازل عن شيء هو حقّ لأيِّ مواطن، ولا احتكار لشيء هو من ثروة الوطن، ومن أجل استثمار ذلك فليتنافس المتنافسون.

وعليه، فالوطن دولة توافق، إن سادت فيه القيم الحميدة والفضائل الخيرة بين النَّاس، كانت سيادتها دليلاً على انتشار الوُدِّ بينهم، وإذا انعدمت كان الوُدُّ من غيرها معدوماً.

ولسائل أن يسأل:

متى يبلغ المواطنون دولة التوافق قولاً وعملاً وفعالاً وسلوكاً؟

أقول:

عندما تتطابق نواياهم مع ما يقدمون عليه من الأعمال والأفعال، وعندما تنتهي الخلافات بينهم بسيادة المودة والمحبة، ولكن إن سادت المظالم بينهم وعمت تماثلوا في ارتكاب المفاسد، ولهذا؛

فالمظالم قد يتماثل النَّاس في ارتكابها، كما هم يتوافقون في القيام بأعمال الإصلاح والإعمار والفلاح والبناء.

ولأنَّ دائماً أسباب الخلاف علة من ارتكاب المظالم، إذن لا يمكن أن ينتهي أو يزول الخلاف ما لم تنته وتزول المظالم.

ومع ذلك لسائل أن يسأل:

ما هي مُحَقِّقات التوافق؟

كثيرة، ومنها:

. تقبُّل الآخر وتقديره وتفهُم ظروفه المتعدِّدة.

. استيعاب الآخر (هو كما هو) والعمل معه من أجل التغيير الممكن من بلوغ النافع للجميع.

. الاتفاق عن إرادة في وجهات النَّظر، أو القرار، أو الفعل، أو العمل، دون ضغوط من أحدٍ على آخرٍ.

. عدم تقديم التنازلات على حساب ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات.

ولأنَّ التوافق قيمة حميدة ومرضية لجميع المتوافقين؛ فهو القيمة التي يجب أن تُفخِّم وتُعظِّم بكل ما يعيد التوازن والانسجام بين الأفراد والجماعات والشعوب الذين كلِّما توافقوا في أوطانهم كَوَّنوا الوحدة الوطنية، التي بها يتمكَّنوا من ترسيخ إرادتهم، ويتمكَّنوا من

صناعة المستقبل الذي به تشبع الحاجات المتنوعة والمتطورة عبر الزمن.

وفي المقابل إن تمسك كلِّ حزبٍ أو جماعة أو مكّون من المكوّنات الاجتماعية في الوطن، أو أية جهة من الجهات الإقليمية فيه برؤيته أو مصلحته الخاصة على حساب مصالح الجميع؛ فإنّ المشادات والمشاحنات والخصومات والصدامات ستكون سائدة في الميادين الرافضة لما يطرح، حتى ولو كان ما يطرح هو في مصلحة الوطن.

كيان

دولة التوافق الوطني:

دولة التوافق الوطني كونها كيانا جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتاريخيا، لا بدّ وأن يكون لها من المؤسسات والهيئات الوطنية ما يكفي لاحتضان جميع المواطنين، ومن هذه الهيئات والمؤسسات:

. الهيئات القضائية المستقلة، وهي السلطان الذي لا سلطان عليه سوى الدستور المقرّر من الشعب والمستمدّ من شريعة المجتمع.

- . النيابة العامة هيئة قضائية مستقلة، يترأسها النائب العام الذي من مسؤولياته التحقيق في كل ما من شأنه أن يمس سيادة الدولة وأمنها، ومصالح المواطنين والملكية العامة.
- . المحاماة مهنة شريفة بشرف ميثاق ممارسة المهنة قانوناً وأخلاقاً؛ فهي ركن من أركان العدالة ويمارسها محامون متخصصون.
- . الصحافة والإعلام أصوات الشعب وعيونه الساهرة، وأقلامه المعبرة بكل حرية دستورية.
- . هيئة حفظ التراث الشعبي والثقافي والحضاري للشعب هيئة عامة، تلتزم بإحياء التاريخ، الذي يحمل في طياته الموروث الفكري والتراثي والحضاري للشعب عبر الزمن.
- . هيئة الأوقاف ورعاية شؤون الوقف هيئة عامة تلتزم برعاية شؤون الوقف، وتستثمره بما يعود بالمنافع العامة الممكنة من توريثه جيلاً بعد جيل.
- . المراقبة والمحاسبة ومكافحة الفساد وفقاً لمعايير الجودة وحسن الأداء، سواء أكانت هيئة أم جهازاً أم أي مسمى؛ فهي المسؤولة التزاماً بإظهار الدليل أمام كل مخالفة أو انحراف إداري، أو سلوكي يمس سيادة الدولة وعدالتها وحسن إدارتها.

. الدفاع الوطني واجب على الجميع تحت أية مظلة وطنية مختارة
ديمقراطياً، سواء أكان هيئة أم مجلس أم أيّ مكّون من ذوي
العلاقات الرّسمية والمسؤولة قانوناً.
وعليه:

فهيكله دولة التوافق وفقاً لمعطيات ومعايير وطنية أساس قوّة
الوطن ووحدته وجمع شمل شعبه، ولذا؛ فإعطاء الصلاحيات
للوحدات الإدارية بهدف تقديم الخدمات وتسييرها هي وحدها
الممكنة من كسر المركزية المميّنة، والمحقّقة لدولة التوافق.
فالمحافظات أو الأقاليم أو الولايات وما يتفرّع منها من بلديات
وفروع أو شُعب، بدون شكّ ستكون هي الأقرب إلى المواطن تسييراً
وتفاعلاً وخدمة.

الفصل الحادي عشر

الزَّعامة

في دولة التوافق الوطني

الزَّعامَة

المصالحة لا تكون إلا بعد خلاف واختلاف، أي: لو لم يكن الخلاف سابقا على المصالحة، ما كانت المصالحة لاحقة له، ولأنّ المصالحة دائما في ملاحقة الخلاف؛ فهي المستشعرة بخطورته، ولأنّها كذلك؛ فهي القادرة على إنهائه بإرادة المختلفين والمتخالفين. الزَّعامَة: شأن هويّة اجتماعية ووطنية وأخلاقية، يبلغها من بلغ هذا الشأن بما هو عليه من شخصية مُتَّعِظَة بالحكمة وعبر التاريخ، ومتمكّنة من المعرفة والتجربة، و مستوعبة للآخرين بما هم عليه وبما يأملون.

فالزَّعامَة لا توهب، ولكنّها تُنتزع انتزاعاً؛ فأصحابها يظهرون في الكلمة حُجَّة، وفي القول حكمة، وفي الموقف ثباتاً، وفي الحركة تأني، وفي المواجهات ميزان عدل. ويدكرني في ذلك مطلب الفرنسيين من شارل ديغول: تولى قيادة فرنسا عقب الحرب العالمية الثانية؛ فكان سؤاله الوحيد وكيف حال القضاء؟ فأجابوه: أنّه بخير،

ولم يصبه الدمار الذي أصاب البلاد من جراء الحرب، فقال: إذن يمكننا إعادة بناء فرنسا"¹¹⁹.

وفي مقابل هذا القول، قال غوساف لوبون: "إن الشيء الذي يهيمن على روح الجماهير ليس الحاجة إلى الحرية وإنما إلى العبودية. وذلك أنّ ظمأها للطاعة يجعلها تخضع غرائزياً لمن يعلن بأنه زعيماً"¹²⁰ "ومع ذلك بقي الزعيم الفرنسي شارل ديغول على قوله عندما قال: "إنّ القبور مليئة برجال لا يمكن الاستغناء عنهم؛ فالزعماء يرحلون ويتركون وراءهم انطبعا بأنه لا يمكن تعويضهم"¹²¹.
وعليه؛ فالتاريخ لا يصنع الزعماء، ولكن الزعماء يصنعون التاريخ، ذلك لأنّ الزعماء هم من يحدثون فارقاً يمكن من تجاوز الأزمات وإحداث الثقلّة إلى ما هو مأمول دون تردد.

فالزعيم يتميّز بحنكته، وسعة أفقه، وامتلاك زمام أمره وأمر من يرتبطون به علاقة، ويجيد حسن التدبّر في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع؛ فيحسم موقفه وأمره بما يطمئن الأنفس ويمكن من

¹¹⁹ الأهرام الرقمي، الأهرام اليومي، أحمد البري.

¹²⁰ غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم، هاشم صالح، دار الساقى،

ط2، 1997م، ص 127.

¹²¹ الأهرام الرقمي، الرئيس بين الزعامة وسجن التاريخ، المصدر: الأهرام اليومي، بقلم عزّة إبراهيم.

نيل التقدير والاعتبار. وفي مثل هذا الشأن، قال كارل ماركس: "إن الرجال يصنعون تاريخهم، ولكنهم لا يصنعونه في الظروف التي يختارونها بأنفسهم، بل بفعل أمور فرضت عليهم من تبعات"¹²².
ومن ثم؛ فالزعيم هو من يتمكن من التفكير وهو يفكر فيما يفكر فيه؛ فلا يقف عند حدود الفكرة، بل يتعدّها إلى العلل التي جعلته يفكر فيما هو يفكر، ومع أنّه الزعيم الذي يفكر في هموم قومه وما يفكرون فيه، لكنّه قادر على مواجهتهم فيما يفكرون إن رأهم على غير غاية.

وهنا؛ فالزعامة سيادة، والسيادة لا تكون إلاّ بحجّة بها يُحقّق الحقّ، والحجّة التي بها تسود دولة التوافق في الوطن هي: سيادة شرع الله، والدستور الذي لا يصدر إلاّ عن توافق إرادي للشعب، فالدستور الذي به تصبح الدّولة زعيمة في عصرها هو الذي يتمّ إقراره من الشعب، وليس من لجان ممثلة له؛ فاللجان من مهامها الصياغة لما يقرّه المواطنون عقداً اجتماعياً ينظم علاقاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذا؛ فهي لا تحلّ محلّه في العقد الاجتماعي الذي يُحفظ دستوراً، ولكن اللجان يمكن أن تكون عامل مساعدة بما يهيئ المواطنين من الاختيار قبولا ورفضاً لكلّ مشروع

¹²² الأهرام الرقمي، الرئيس بين الزعامة وسجن التاريخ.

دستوري يمكن أن يُقدّم لأخذ الشرعية الوطنية التي بها يصبح عقدا اجتماعيا تسري أحكامه على الجميع.

ومن هنا؛ فالسيادة كفالة ضامنة للحقوق والواجبات والمسؤوليات الفردية والجماعية والمجتمعية على مستوى الوطن؛ فمن يُؤكل الأمر إليه في دولة التوافق إرادة دستورية، ويتولّى رئاسة الدولة لا بدّ وأن يصبح قاسما مشتركا لا ميل عنده ولا انحياز إلاّ للحقّ، ومن ثمّ عليه بتحقيق النجاح في إنجاز المهام والمسؤوليات المناطة به في وقتها، فإنّ أنجز ذلك بفاخر الرقيّ القيمي والأخلاقي مع وافر المسؤولية، يصبح زعيماً بهذه الجهود الرفيعة. ومثل هذه الزعامة هي زعامة التزام وكفالة بنتائج موجبة، ومرغوبة، ومأمولة قبل تحقيقها، فإنّ تحقّقت على يدٍ كان المحقّق لها زعيماً بسيادة الحقّ على يديه وفقاً للعقد الاجتماعي، والالتزام المسؤول الذي أقدم على تنفيذه.

ولذلك؛ فالزعامة لا تكون إلاّ بحمل المسؤولية، وتحمل ما يترتّب عليها من أعباءٍ جسام. وخير مثال على ذلك مثال سيدنا يوسف عليه الصلّاة والسّلام الذي أقرّ بحمل المسؤولية قبل أن يحملها، وقد التزم بحملها حقّاً، مصداقاً لقوله تعالى: {وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ} ¹²³ أي: وَأَنَا بِهِ كَفِيلٌ أُوْدِيهِ إِلَىٰ مِنْ رَدِهِ. وفيه دليل على جواز الجعالة وضمّان

¹²³ يوسف 72.

الجعل قبل تمام العمل¹²⁴. أي: إن يوسف عليه الصلّاة والسّلام كان كفيلاً متعهداً بإنقاذ البلاد والعباد من الحاجة، ولهذا، قال: (وَأَنَا بِهِ رَعِيمٌ) بمعنى كفيل وملتزم. وهكذا هم الرّعماء كفلوا حقّ، وفي المقابل الرّؤساء والقادة هم معرّضون للتنازل عنه.

ولأنّ يوسف عليه الصلّاة والسّلام كان نبياً من أنبياء الله؛ فلا شكّ أنّه زعيم، وذلك بزعامة نبوءته، التي بها تمكّن من قلوب التّاس في زمنه، وتمكّن من إدارة الشؤون الاقتصادية في بلاده، قال تعالى: {قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ}¹²⁵.

إذن، الرّعيم قادر على تحقيق أفعال وأعمال التّحدّي التي لا تكون إلّا بالحقّ وعلى الحقّ؛ فلا ينسب زعيم لنفسه حقّاً أمر بأن يفعل، بل ينسبه للحقّ تعالى. ولهذا فالأنبياء جميعهم عليهم الصلّاة والسّلام يردّون كلّ شيء يحقّونه للحقّ، ومن هنا؛ فجميعهم كانوا زعماء حقّ من خلال عملهم على إحقاقه تبشيراً، ودعوة، وتحريضاً، وإنذاراً، ووعظاً، وإرشاداً، وهدايةً، ولذا؛ فهم الرّعماء العظماء.

¹²⁴ تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 3، ص 171.

¹²⁵ يوسف 55، 56.

أما القادة والرؤساء وغيرهم؛ فينسبون كل شيء لشخصهم وبرامجهم السياسية، ومن ثم، لا تجد الزعامة فيهم مكانا تستأنس إليه أو تستقر وتحلّ فيه.

ولأنّ الزعامة مهابة؛ فأصحابها مقدّرون ومعتبرون ومهابون، ولهذا؛ فهم يُتبعون ويطاعون طاعة للأمر الذي هو من عند الله تعالى، أو أنّه الأمر الذي من عند أنفسهم (من الشعب) وذلك عندما يكون (الأمر) نتاج عقد اجتماعي وصادر من كلّ المعنيين به، أمّا الرئاسة والقيادة التي لا هيبة فيها وإن شعر بالخوف من شعر أمام أصحابها أو استجبن؛ فأصحابها في حقيقة الأمر غير مهابين، وإن ظنوا أنّ ما يبدو ظاهراً لهم من البعض لا يعبر إلا عن تقديرهم، مع أن حقيقة الأمر هي إظهار ما يمكن أن يُظهر أمامهم تجنباً وأخذ حيلة وهدراً.

ولأنّ الزعامة سيادة وكفالة مُسبقة لحدوث الفعل المأمول؛ فأمرها ليس هيناً، مصداقاً لقوله تعالى: {سَلُّهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ} ¹²⁶ أي: سَلْ يَا مُحَمَّدُ هَؤُلَاءِ الْمُتَقَوِّلِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَيُّهُمْ كَفِيلٌ بِتَحْمَلِ هَذَا الْعَبءِ؟

¹²⁶ القلم 40.

فالزعامة سيادة، والسيادة لا تكون بالمطلق إلا لمن بيده الأمر المطلق، أما السيادة في دولة التوافق الوطني؛ فلا تكون في دائرة الممكن إلا للعقد الاجتماعي (الدستور) المقر توافقاً من الشعب. فالزعيم في دولة التوافق الوطني هو من يؤمن أنّ الإنسان هو المستخلف في الأرض، وبهذا الأمر هو الزعيم فيها، ومن حقه أن يسود إنساناً مقدراً على حُسن التقويم، وعليه بالخلق الحسن الذي يمكنه من الزعامة.

ولأنّ الزعامة سيادة وكفالة؛ فهي لم تكن شدة قبضة، ولا غلظة، بل هي قوّة لين، وقوّة إرادة، وقوّة سماحة، وقوّة محبة حيث لا إكراه، والأمر عند أصحابها بين الناس شورى، وبالي هي الأحسن {وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} ¹²⁷، {وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} ¹²⁸.

ولهذا؛ فأقوى زعامة على الأرض المستخلف الإنسان فيها، هي زعامة الأنبياء والرسل عليهم الصلوة والسلام، ولأنّ الزعامة صدارة أمر، وحجة، وموقف صلب بصلابة الحقّ فيه، فهي التي تبقى بعد انتهاء أصحابها، ومن ثمّ، ينتهي الرّسل وتبقى الرّسالات الخالدة،

¹²⁷ الإسراء 53.

¹²⁸ النحل 125.

وينتهي الزعماء وتبقى زعاماتهم خالدة، وذلك بخلود وسيادة ما التزموا به على الأرض محققاً من بعدهم: "إنّ القبور مليئة برجال لا يمكن الاستغناء عنهم؛ فالزعماء يرحلون ويتركون وراءهم انطبعا بأنه لا يمكن تعويضهم¹²⁹ .

إذن، من قوّة الرّسالة والنبأ، ومن قوّة الفعل والعمل المؤسّس على الحُجّة يستمدّ أصحاب الرّعامات زعاماتهم، ممّا يجعل زعاماتهم من بعدهم زعامات باقية.

وعليه:

فلا يمكن أن يكون الزّعيم زعيماً إلاّ بزعامته، أي: لا يسود سيد إلاّ بسيادة، ولا سيادة لأحد على أحدٍ إلاّ برسالة، أو نبأ، أو حُجّة مرضية ومشبعة لحاجات الرّعامات المتطوّرة، ومن هنا، لا يمكن لأحدٍ أن يسود قومه أو شعبه أو العالم بغير موضوع زعامته.

ولذا؛ في دولة التوافق الوطنية المأمولة، الرّعامته فيها زعامته شعب بأسره، وهي الرّعامته التي لا تكون إلاّ زعامته تعاقدية، وعن إرادة حرّة بين أفراد الشّعب وجماعاته، فيها الأمر كلّ الأمر بيد الشّعب؛ ممّا

¹²⁹ الأهرام الرقمي، الرئيس بين الرّعامته وسجن التاريخ، المصدر: الأهرام اليومي، بقلم عزّة إبراهيم.

يجعل سيادة الشعب وحدها هي الزعامة والسيادة، ويجعل الشعب في دولة التوافق هو الزعيم السيّد، ولا زعيم ولا سيّد غيره.

إذن، الزعامة في دولة التوافق الوطني (الدولة الحلّ) هي التي تحمل في مضمونها ومحتواها وضوح رؤية، وتلك الرؤية في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع تُمكن من بلوغ الحلّ المأمول حقًا وعدلاً.

والزعامة المثلى في دولة التوافق الوطني هي الزعامة التي تجسّد القدوة الحسنة، حسنة الحُجّة، وحسنة القول، وحسنة الفعل، وحسنة العمل، وحسنة السلوك، وحسنة المظهر.

ولهذا، لا زعامة إلاّ بقوة، ولا قوّة أعظم من قوّة الحقّ، ومن يتّبع الحقّ لا بد وأن يكون زعيماً على القوّة المقدّرة والمعتبرة من الغير. ومن هنا، تأخذ الزعامات مجموعة صور منها:

. زعامة رسالة ونبوءة: وهي زعامة اصطفاء ووهب وجعل، وهي لا تكون إلاّ من الله تعالى، الذي اصطفاء ووهب وجعل من الأنبياء والرُّسل من جعل على النبوة زعامة مثلى.

. زعامة استخلافية: كما هو حال زعامة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلى ابن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً.

. زعامة إمامة مذهبية: كما هو حال زعامة الحنفية، والمالكية، والحنبلية، والشافعية والإباضية. التي تزعمها كل من الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام الشافعي والإمام عبد الله بن إياض رضي الله عنهم. ومن بعدهم جاء الخلف من السلف كما جاء توليد الجديد من الجديد.

. زعامة علمية.

. زعامة فنية وأدبية.

. زعامة اجتماعية.

. زعامة سياسية.

إذن، الزعامة تتجدد وتتولد قدوة من قدوة حسنة، وتعدّ الزعامة مقاماً متقدماً به يتمّ تبوأ المكانة بعد المكانة، وهي لا تكون إلا عن مقدرة واستطاعة ومهارة عالية، وكذلك؛ فهي لا تكون إلا عن حُسن معرفة، وحُسن تصرف، ودراية واعية وتامة.

الزعامة لا تكون في دولة التوافق الوطني إلا على أساس المعرفة والدراية التامة بالأمر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، الذي له علاقة مباشرة بحاجات الناس المتطورة والمتجددة وكيفية إشباعها. وهنأ؛ فالزعامة لا تكون بالانتخابات، ولا بالتكليفات، ولا بانقلابات العسكر، كما هو حال من تولوا رئاسة دول، أو تولوا قيادتها؛ فالتاس دائماً تقودهم الحجة التي تُجيب على تساؤلاتهم، وتُسهم في إشباع حاجاتهم المتطورة، سواء أكانت حجة رسالة أو نبأ، أم أنها حجة فكرية، أم علمية، أم أخلاقية، أم سياسية، ومن هنا، يلتفت الناس حول من يتزعم أمورهم، ولكن بعد أن يتعرفوا على مقدرته وسداد رأيه، وعظمة رسالته أو حجته، وسلامة أسلوبه، ومدى تطابقه قولاً وعملاً.

وعليه؛ فالزعامة لا تُفرض فرضاً، بل يُقتدى بها اقتداءً، فريس الولايات المتحدة الأمريكية السادس عشر (إبرهام لنكولن) الذي كان له اثنان من المنافسين المشهورين على رئاسة أمريكا، كان الفوز حليفه في الانتخابات الرئاسية عام 1860، والتي من بعدها أصبح

(إبرهام لنكولن) رمزاً وزعيماً وطنياً وخاصةً لولايات الجنوب التي
ثارت من أجل ممارسة الحرية المحرمة على العبيد¹³⁰.

ولذا؛ فإن فرض من فرض نفسه رئيساً، أو قائداً، أو زعيماً، أو
ملكاً، أو خليفة، أو إماماً؛ فلن يكون أيّ منهم زعيماً بما أنّهم لا
يتملكون مقومات الرّعاية الوطنية التي على رأسها: الرّسالة أو النبأ،
أو الحجّة، أو الرّؤية التّافعة، أو القدوة الحسنة.

ومن ثمّ؛ فالقدوة الحسنة زعامة، أي: لا يمكن أن يكون أحد
زعيماً إن لم يكن قدوة حسنة، وفي مقابل ذلك كثير من الرّؤساء
والقادة في العالم مع أنّهم على قمم السّلم السلطاني، إلّا أنّهم على
غير قدوة حسنة، وبذلك هم يفتقدون معطيات نيل الرّعاية.

إذن؛ فمن أراد أن يُصبح زعيماً في دولة التوافق الوطني؛ فعليه
بالقدوة الحسنة التي تُجسّد الشّخصية الوطنية قيماً وخلقاً، مع مقدرته
على إظهار روح العفو، والتسامح، والصفح والتّصالح من أجل حياة
حاضرة مطمئنة، ومستقبل مأمول يكون أكثر اطمئناناً وجودة.

الرّعاية لا عصبية فيها؛ فهي تختلف عن الرّئاسة والقيادة اللتين
قد تمتلآن بالعصبية امتلاءً، ممّا يجعل الانحياز والتعصّب في البلاد

¹³⁰ - ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الأربعاء 6 نوفمبر 2013 م، الموافق 2 محرم 1435 هـ
قائمة رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة
الأمريكية.

قيما فاسدة لا تنتج للناس إلا المظالم والمفاسد والطغيان والفتنة. ومن ثم تفسد العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية، وتتأخر البلاد عن مواكبة التقدم والتطور إنسانياً، وتقنياً، ومعرفياً، وعلمياً، وثقافياً، وحضارياً. ولذلك فللزعامه صفات منها:

. صفة الاقتداء: قال تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا} ¹³¹، وقال تعالى: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ} ¹³².

. صفة الأخلاق: قال تعالى: {اتَّأَمَّرُونَ النَّاسَ بِالْبُرِّ وَتَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ} ¹³³، وقال تعالى: {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} ¹³⁴.

. صفة المشاورة: قال تعالى: {وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} ¹³⁵، وقال تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} ¹³⁶.

¹³¹ الأحزاب 21.

¹³² الممتحنة 4.

¹³³ البقرة 44.

¹³⁴ الشورى 40.

¹³⁵ الشورى 38.

. صفة المحبة: قال تعالى: {لَنْ نَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} ¹³⁷، وقال تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} ¹³⁸.

. صفة الإرادة: قال تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} ¹³⁹، وقال تعالى: {فَدَكَّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُدَكَّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ} ¹⁴⁰، وقال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ} ¹⁴¹.

وهكذا تتعدّد صفات الرّعاة بما تتركه من أثرٍ طيّبٍ على الأنفس، وبما يحفّز على المزيد من العمل النافع، والعمل المبدع والمنتج، من أجل إشباع الحاجات المتنوّعة.

ومن هنا؛ فالرّعاة تؤدّي بأصحابها إلى عرض ما لديهم من رسالة، أو فكرة، أو حجة، أو رأي، أو رؤية، لتكون بين الناس شورى وعن إرادة حرّة، حيث لا إكراه.

¹³⁶ آل عمران 159.

¹³⁷ آل عمران 92.

¹³⁸ آل عمران 31.

¹³⁹ البقرة 256.

¹⁴⁰ الغاشية 21، 22.

¹⁴¹ يونس 99.

أما الرئاسة والقيادة فإن لم يصرح أصحابها بوجوب اتباع الغير لهم؛ فيظنونهم إبطاناً، ومن ثم؛ فالحق وإحقاقه يتم تزعمه، أما الباطل والظلم؛ فأصحابها يقودون الناس قيادة قهرية إكراهية، حيث لا قيمة للإنسان في قواميسهم السياسية.

وعليه:

فالزعامة في دولة التوافق الوطني لا بد وأن يكون أصحابها محققين للحق؛ وإن لم يُحقَّ الحقَّ فيها تُصحَّ الفرقة والفتنة دليل الحكم سائداً؛ فتظهر الرئاسة والقيادات المتعصبة قليلاً، أو طائفياً، أو حزبياً، أو أسرياً، أو أيّ شكل من أشكال النظم الدكتاتورية، التي لا ترى طاعة إلا لمن هم على رأسها، وفي المقابل الزعماء هم دائم لا يرون طاعة إلا للحقّ الذي يأملون أن يرونه سائداً بين الناس في الوطن وفي أيّ مكان من العالم.

الزعامة قيمة حميدة لا تورث، والهوة بينها وبين الرئاسة والقيادة تتسع كونهما قابلتين للتوريث، ممّا يجعل ابن الشيخ شيخاً متعصباً، وابن الملك ملكاً متحكماً، وابن القائد الظالم قائداً أكثر ظملاً، وابن الدكتاتور دكتاتوراً، وهكذا، يكون ابن الرئيس سيء السمعة أكثر سوءاً وسمعة.

أما الرّعاة كونها قيمة حميدة؛ فهي لا تورث، بل يقتدى بها اقتداءً، أما ما دونها من رئاسات وقيادات؛ فتورث كلّما تهيئت الظروف لها تورث عصبية، وتلك العصبية تمتدّ من الأجداد إلى الآباء، ومن بعدهم إلى الأبناء الذين بدورهم سيهيئونها لأحفادهم، وفي كلّ الأحوال النّاس فيها يُظلمون ويُقهرون.
وعليه:

ينتهي الرّعاء ولا تنتهي رسالتهم، ممّا يجعل قدوتهم وسُننهم الحسنة باقية للاحتذاء بها، وفي المقابل لا تسود رئاسة، ولا قيادة، ولا تسود قدوة لأصحابها.
ولسائل أن يسأل:

ومن يا ترى سيكون الرّعيم بمعطيات هذا العصر في دولة التوافق الوطني؟
أقول:

نلسون مانديلا.

وماذا تقصد بذلك؟

أقصد القدوة الحسنة.

فقال السائل: والله بهذه الإجابة وكأنك استدعيت لي عقلي

الفصل الثاني عشر

الأمن والعدالة في دولة التوافق الوطني

الأمن

الأمن: إن لم يتحقق قيمة مقدرة بين الناس، يصبح مطلباً لمن هم في حاجة إليه، وإن لم يستجاب لمطالب الناس؛ فالناس سيقبلون بالمواجهة التي تعيد لهم أمنهم الوطني.

ولذا؛ فمن أجل أمن الوطن وصونه تؤسس الأجهزة الأمنية، وفي المقابل عندما يستولي على الوطن الطغاة بالقوة فأول مهمة يقدمون عليها هي تحريف مهام وواجبات تلك الأجهزة من مهام وواجبات وطنية، إلى مهام وواجبات رعاية النظام، ولذلك؛ فالفرق كبير بين أمن المواطنين ووطنهم، وبين أمن رأس نظامه المتحكّم بالقوة في مصائر البلاد والعباد.

ولأنّ أمر الأمن الوطني تحت هذه السياسات يتبدّل وينحرف به كرها، فالأجهزة الأمنية فيه تصبح وكأنّها الخاصة بالحاكم ونظام حكمه، أو الحكومة المحكومة من قبله، ولذا؛ فمن يرضى عنه رأس النظام وحكومته وأجهزته ينام هانئاً، ومن لا يرضى عنه سيكون ميداناً

واسعاً لممارسة النشاط الأمني، دون أن تجد الأخلاق والقيم والفضائل وحقوق الإنسان مكاناً لتحلّ فيه.

وبما أنّ الأجهزة الأمنية هي العاملة بكلّ نشاط من أجل أن تثبت للحاكم أنّه وحده يساوي كلّ شيء، ولا أحد غيره يساوي أيّ شيء؛ فهي بدون شكّ ستكون أجهزة قامة للحريّة.

ومن هنا؛ فالأمن في دولة التوافق الوطني هو أمن تحقيق الحرّيات، التي لا يكون فيها أحد على حساب آخر، وهو الأمن المستمدّ من تلك الأخلاق المستمدّة من سنن الحياة للأمم والشّعوب صانعة التاريخ، ومن ثمّ لن يعد الأمن العسكري هو صاحب المكانة الوحيدة كما كان متربّعاً على عرشه تحت مظلة الدكتاتوريين، ففي هذا العصر لن يكون هو المفردة الوحيدة، بل إنّ الأمن المترتب على تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ فالجيوش والاستخبارات التي قلنا عنها في كتابنا: الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد) الذي أصدرناه في العام 2001م "إنّها لا تعرف إلاّ المتوقّع؛ فستكون من غير شكّ هي المعرّضة لغير المتوقّع الذي سيفاجئها بنزيفٍ قد ينذر بعصر النّهاية في الوقت

والمكان غير المتوقعين"¹⁴² وهذا ما حصل بالتّمام؛ فبعد أن كانت كلّ الأجهزة القائمة لحرية المواطنين في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا تعتقد بأنّها الأقوى والأقدر على المواجهة، أثبتت أنّها الأضعف بعد أن قرّرت الشّعوب بلوغ الحلّ، وقبلوا المواجهة، ودفع الثّمّن في سبيله، حتّى أسقطت تلك الأجهزة التي لا تميّز بين تحية العلم وتحية الحكومة.

وعليه، يصبح أمن المواطن في دولة التوافق هو من أمن الوطن بعد أن كان أمن الوطن من أمن قمة السلم السلطاني؛ فالناس الذين عانوا ويلات العذاب من تلك الأجهزة المكمّمة للأفواه، لا يرون أمناً يتحقّق للوطن والمواطن بدون أن يتحقّق الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي، ومن ثمّ، يأتي الأمن المنظّم لعلاقات الأفراد والجماعات وعلاقات الشعب بمؤسّسات الدّولة، وعلاقاته مع الآخرين في بقاع المعمورة.

ولكن إذا انعدم الأمن الوطني؛ لن تجد الثقة مكانا لتحلّ فيه، ومن ثمّ، تسود العصبية على حساب حقوق المواطنة وحقوق الإنسان بشكلٍ عام.

¹⁴² عقيل حسين عقيل، الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيود)، مالطا،

منشورات دار الجأ، 2001، ص 136.

العدالة

الحُكْمُ العَدْلُ وَفَقاً لِمَا يَجِبُ هُوَ قِضَاءٌ لَا يُمَكِّنُ مِنْهُ إِلَّا عَادِلٌ، وَوَفَقاً لِمَا لَا يَجِبُ قَدْ بَلَغَهُ مِنْ بَلَغِهِ، فَالْحُكْمُ فِي دَائِرَةِ الْمُمْكِنِ الْمَتَوَقَّعِ وَغَيْرِ الْمَتَوَقَّعِ بِهِ تَنْتَظِمُ وَتَصْلُحُ الْأَحْوَالُ وَالْعِلَاقَاتُ السَّكَّانِيَّةُ، أَوْ بِهِ تَفْسُدُ؛ فَإِنْ صَلَحَتْ كَانَ الْعِمَارُ وَالْبِنَاءُ وَالرِّخَاءُ عِلَامَاتُ دَالَّةٍ عَلَى وَجْهِ النَّاسِ وَأَنْفُسِهِمُ الَّتِي تَمَلُّوْهَا السَّكِينَةُ وَالطَّمَأْنِينَةُ، وَإِنْ فَسَدَتْ كَانَ الشَّقَاءُ وَالْأَلَمُ عِلَامَاتُ دَالَّةٍ عَلَى وَجْهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَمَلُّوْهُمُ الْقَلَقُ وَالشَّقَاءُ، وَفِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ كُلِّ حُكْمٍ زَائِلٌ سِوَاءَ أَكَانَ فِي مَرَضَاتِ اللَّهِ، أَمْ أَنَّهُ كَانَ فِي غَيْرِ مَرَضَاتِهِ، وَلَكِنْ الْفَرْقُ الْكَبِيرُ، ذَلِكَ لِأَنَّ لِكُلِّ حِسَابِهِ ثَوَاباً، أَوْ عِقَاباً.

ولذا؛ فَإِنَّ لِلْحُكْمِ الْعَدْلِ وَظِيفَةَ تَوْدَى بِمَسْئُولِيَّةٍ عِنْدَمَا تَكُونُ الْمَسْئُولِيَّةُ مَنَاطَةً مِنْ قِبَلِ الَّذِينَ يَتَعَلَّقُ أَمْرُ الْحُكْمِ بِهِمْ، وَلَا يُؤَدَّى بِهَا إِنْ كَانَ الْحَاكِمُ مَنْصَباً بِالْقُوَّةِ.

والْحُكْمُ الْمُرْضِي هُوَ الْحُكْمُ الْعَدْلُ، الَّذِي يَسُودُ بِالْحُجَّةِ الَّتِي تَعْبُدُ الْحَقَّ لِأَصْحَابِهِ كُلَّمَا ظَلَمُوا، وَلِذَلِكَ؛ فَالْحُكْمُ إِنْ فَقَدَ حُجَّتَهُ فَقَدَ شَرْعِيَّتَهُ، وَإِنْ فَقَدَ شَرْعِيَّتَهُ وَجِبَ التَّغْيِيرُ.

وعندما يكون الحكم مطلباً من النَّاس لا خوف منه، ولكن عندما يكون مطلباً من الذي يريد أن يحكم النَّاس؛ فالخوف والحذر يجب أن يكونا مع وافر الفطنة والانتباه، وإلا سيحدث التدم ويصبح الثمن المدفوع غالياً.

فالعدل كونه قيمة حميدة؛ فهو المرتبط بالحكم وهو القيمة التي بها يُفْتَحَم ويُعْظَم، أي: إنَّ الحكم من غير عدل لا يكون إلا مفسدة، ولأنَّ الحكم العدل مطلباً شرعياً؛ فَلِمَ لا يكون سائداً بين النَّاس؟

البلدان المتقدّمة علماً ومعرفة وسياسة واقتصاداً لا تعرف إلاَّ الحكم العدل؛ فلا احتكار فيها للسلطة ولا الثروة ولا الإدارة، والتداول فيها على السلطة يكفله الدستور، وتوزيع الثروة وكيفية التصرف يحميها القانون، وتولّي المناصب الإداريّة لا تقتصر على الأقارب وبطانة الظلّ.

أمّا في بلدان التخلف؛ فالأمر غير ذلك، الدستور فيها يمكن من الحكم، ثمّ يتمّ التخلّي عنه بالتعديل والتغيير والتحكّم فيه بقوانين الطوارئ، والثروة في البلد اغتنام فرصة كما أنّها تهرب من الضرائب، وما يمتلكه الحاكم لا يمكن أن يطمع غيره على امتلاكه، بل الحاكم لا يحقّ لأحد أن يسأله، وإن حاول أحد أن يسأل أو يتساءل حتى عن حسن نيّة سيسأل: من أنت؟

هل أنت زوجة الحاكم؟

هل أنت أحد أبنائه؟

هل أنت أحد أفراد عشيرته أو قبيلته؟ ولذا فأنت من تكون حتى

تسأل؟

ومن هنا، جاء السؤال: من أنتم؟

وعليه: فإن قيام دولة التوافق عدالة، يمكن الشعب من استيعاب بعضه بعضاً، ثم، يدفعهم وفقاً لقدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم وتخصصاتهم المتنوعة، تجاه تحقيق أهداف وإستراتيجيات وخطط مرسومة ومأمولة من قبلهم.

دولة التوافق الوطني لا بد لها وأن تحقّق لمواطنيها العدالة والمساواة القانونية والشرعية والوطنية، وفيها تُصان الكرامة والشرف والعرض. وفي المقابل بدون توافق وطني تسود الفوضى، وتفسد الأخلاق، وتُثبّط الهمم، وتتأخّر الدولة علماً وأمناً، واقتصاداً وعدلاً.

الملكية في دولة التوافق الوطني لا بد وأن تكون مُصانة؛ فالمواطن من حقّه التملك، والتصرف فيما يمتلك شرعاً وقانوناً، والدولة من واجبها ومسؤوليتها الالتزام بحماية الملكية العامة والخاصة.

دولة التوافق دولة نماء واقتصاد متطوّر ومتنوّع من أجل معيشة سعيدة، وحياة صحيّة سليمة معافاة، وبيئة نظيفة خالية من الآفات،

وكذلك الرفاه ورعاية المنتج والمستهلك، ورعاية القائمين بالخدمات العامة والخاصة هي غايات مستهدفة البلوغ.

في دولة التوافق الثروات الطبيعية ملك عام؛ فلا يحق لأحد استغلالها استغلالاً خاصاً؛ فاستثمار الملك العام، يجب أن يكون بجهود مشتركة، ووفق خطط وإستراتيجيات مرسومة ومقرّة، ووفق أهداف قابلة التحقيق وغايات يمكن بلوغها. فاستثمار ثروات الوطن وموارده الطبيعية المتنوّعة مسؤولية من يقبل حمل المسؤولية التوافقية التي يكلف بها من يكلف. ولذا، يجب الالتزام برعاية الثروات الطبيعية العامة ورعاية حقوق الأجيال فيها.

الكفالة

في دولة التوافق: العمل حقّ لكلّ مواطن قادر، والقضاء على الأمية والبطالة واجب تكفله الدولة وتلتزم به، وكما أنّ العمل حقّ مكفول؛ فكذلك التقاعد حقّ مكفول، والتأمين الصحي حقّ مكفول، والحماية ضدّ مخاطر العمل حقّ مكفول، وتوافر معطيات السلامة في العمل حقّ مكفول، والإجازات حقّ مكفول تنظّمه القوانين المستمدة من الدستور الصادر من الشعب.

ومع أنّ العمل وما يترتب عليه قانوناً هو حقّ مكفول تلتزم الدولة به؛ في مقابل ذلك لا يحقّ تشغيل الأطفال الذين هم دون سنّ البلوغ الممكنة من تحمّل أعباء العمل وما يترتب عليه من مسؤوليات. ولأنّها دولة التوافق الوطني المأمولة؛ فيجب أن يكون السكن فيها حقاً مكفولاً لمكوّنات الأسرة؛ فمثلته مثل التعليم والصّحة والعمل والأمن وحقّ التقاعد.

التقاضي في دولة التوافق الوطني لا بدّ وان يكون حقاً مكفولاً دستورياً وقانوناً، ولا وجود في دولة التوافق للمحاكم الاستثنائية التي تحكم على من تحكّم بغير حقّ، كما كان الأمر في تلك السنين والأعوام التي فيها تمكّن من القفز على سُدود الحكم.

فدولة التوافق مسؤولة عن رعاية القيم الحميدة، والفضائل الخيرة، والأخلاق الكريمة، والآداب والفنون، والتراث الثقافي والحضاري للشعب، كما أنّها المسؤولة عن رعاية التعليم وجودته، والرعاية الصحية وجودتها، ورعاية الأسرة بما يمكن من احترام وتقدير واعتبار للقيم والأخلاق، كما أنّ دولة التوافق الوطني هي المسؤولة عن رعاية مكونات المجتمع المدني، والمكونات السياسية من تنظيمات وأحزاب، ومن هنا؛ فهي دولة التوافق الكفيل بممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات الوطنية، وهي الكفيل بالرعاية الاجتماعية المتنوعة وفقاً لما يقرّه الدستور والأخلاق الكريمة.

وهكذا، يكون في دولة التوافق المأمولة التعبير مكفول مع حرّية تامّة للصحافة والإعلام، والتأليف، والطباعة والنشر، وكلّ ذلك وفق ما يضمنه الدستور والقانون المستمدّ منه، ويصبح من حقّ المواطن أن يعبر عن حرّيته وأن يمتلك وسيلة إعلامية مقنّنة، كما أنّه من حقّه التأليف والبحث العلمي في مجالاته الفكرية والعملية والميدانية.

ولأنّ الحرّية مكفولة الممارسة في دولة التوافق؛ فالتظاهر المدني يعدّ وسيلة من وسائل التعبير المكفولة، ممّا يستدعي منح المتظاهرين رُخصاً بعد معرفة المستهدف قانوناً.

ومن ثمّ، يجب تقدير منظمات المجتمع المدني، وتقدير النقابات المؤسّسة على موثيق شرف مهني وحرفي، التي آراؤها تُثري سيادة المواطن، وتُسهم في تطويره علماً ومعرفة وثقافة وسياسة واقتصاداً.

الحرية في دولة التوافق الوطني مصانة، ولحياة المواطن حرمة خاصة، وللحرية الفكرية مداها، ولحرية الرأي مداها؛ فمن حقّ المواطن أن يُعبّر عن رأيه قولاً وكتابةً وبحثاً ونشراً؛ فالعلوم والفنون والآداب تُعدّ معطيات رئيسة للنهوض من أجل تحقيق الرّقي والإبداع، ولذا، وجب على الدّولة رعاية علمائها وأدبائها ومبدعيها. ولا يجوز التصنّت على المواطنين وتقييد حرّياتهم المكفولة دستوراً وقانوناً، ولا اعتداء على أيّ مواطن بغير اعتداء منه؛ فالشريعة والدستور والقانون هي الحجّة وهي القوّة الفاصلة أمام القضاء العادل.

ولأنّ الحرية على رأس القيم الأخلاقية للإنسان أينما كان؛ فلا شكّ أنّها بالتمام هي على رأس القيم في دولة التوافق؛ فالمواطن فيها ينبغي أن يكون حرّاً في إقامته، وسفره وترحاله، فلا يحقّ لأحد أن يؤخّره عن سفره، أو يمنعه من عودته لوطنه، أو يُقلق إقامته في منزله، أو يضايقه في حركته وسكونه، وبخاصّة عندما تكون حركته وسكونه عن مسؤولية أخلاقية وشرعية وقانونية.

إذن، كفالة دولة التوافق هي كفالة التزام بتأدية المسؤولية المقننة والمنظّمة، ولها من اللوائح والقوانين المستمدة من الدستور ما يكفي لتنظيم مجتمع الدولة الذي اختار التوافق دولة فضائل خيرة، وأخلاق كريمة، وقيم حميدة.

ومن ثمّ، تعتبر الكرامة في دولة التوافق حقاً لكل مواطن كما أنّها حقّ لكل إنسان؛ فاحترام الآخرين وتقديرهم واعتبار كرامتهم هو من خلق مجتمع دولة التوافق؛ فالإنسان الذي خلقه الله في أحسن تقويم، لا ينبغي أن يهان، أو يُذلّ، أو يقلل من شأنه، بل شخصيته واجبة الصون شرعاً وأخلاقاً ودستوراً في دولة التوافق الوطني.

ولذا، ينبغي أن يكون التعليم في دولة التوافق مكفولاً ومجانياً للجميع، ويكون إلزامياً حتى سنّ البلوغ، ومن ثمّ يصبح لا مكان للأمية في دولة التوافق الوطني.

ولأهمية التعليم في بناء الإنسان وبناء الوطن، ينبغي أن يكون التعليم عامّاً وخاصّاً خاضعاً لمعايير الجودة المقدّرة على المستوى الداخلي والخارجي. والتعليم لا يجب أن يقتصر على حاجة سوق العمل فقط، بل ينبغي أن يمتدّ إلى كلّ ما من شأنه أن يُحدث التّقلّة، ويُحدث التّغيير إلى الأّنفعة والأّجود والأّهم.

ومن ثمّ، تُصبح التربية الوطنية على رأس اهتمامات ومسؤولية الدولة، ممّا يجعل تعليم القيم والفضائل الخيرة على رأس اهتمامات المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد عليا وجامعات.

وهكذا، هو حال الرّعاية الصّحية في دولة التوافق؛ فهي رعاية مكفولة للجميع، وهي واجب وطني على عاتق كلّ من يتحمّل مسؤولية وطنية، فالتأمين ضرورة وواجب تنفّذه الدولة وترعاه، مع رعايتها للعلاج المجاني المجوّد وفقاً لمعايير الصّحة العالمية.

رئيس دولة التوافق الوطني لا يكون إلّا رئيساً مُرضياً ومنتخباً بالاقتراع، ولمدّة محدّدة دستوراً، وقابلة للتجديد بانتخابات جديدة، ولمرة واحدة ونهائية.

رئيس دولة التوافق قاسم مشترك للجميع؛ فلا ينحاز لفئة، أو جماعة، أو حزب، أو جهة دون أخرى حتى وإن كانت من وراء انتخابه رئيساً؛ فالوطن ملك للجميع والرّئاسة فيه حقّ للجميع.

حكم الرّئيس في دولة التوافق، حكم دستوري (صلاحيات واختصاصات واضحة لا لبس فيها).

المؤتمرات الوطنية العامّة، والمجالس الوطنية العامّة، والبرلمانات في دول التوافق، هي السلطة المشرّعة، فيها تُرسم السياسات العامّة مع مساءلة من يحدد عنها.

الحكومة النّاجحة في دول التوافق هي الكفيل بتنفيذ ما يقرّ من الشعب تشريعاً، ومن ينتخب أو يكلف بوزارة من وزارات الدّولة، يُصبح وزيراً وطنياً ذا شخصية اعتبارية، وليس بوزير حزب من الأحزاب، أو جهة من الجهات أو جبهة من الجبهات، حتى وإن دُفع به من قبلها مرشحاً لرئاسة الحكومة.

الدستور المأمول في دول التوافق الوطني عقد اجتماعي يرتضيه الشعب عن إرادة حرّة، ولأنّه كذلك؛ فهو المرجعية لأيّ قانون يمكن أن يصدر لتنفيذ ما يستوجب تنفيذه.

في دولة التوافق تنشأ مؤسسات وهيئات ومجالس نوعية تتّصف بالحيادية التامة كونها رقيبة على سلامة المعيارية والحيادية والوحدة الوطنية، وهي هيئات ومؤسسات مستقلة لا تتأثر ولا تتصدّع برؤى خاصّة.

خَتَامًا

خاتماً

الهوية الوطنية بين متوقع وغير متوقع قد تبقى هي كما هي هوية، وقد تصبح بما تعمل أيادي شعوبها هويات وانتماءات؛ ففي الماضي كانت القراءات السياسية المتوقعة إنّ الهويات الوطنية تبقى هي كما هي هويات، ما لم يتدخل الأجنبي، ولكن في دائرة المتوقع الآنية؛ فالأجنبي يرى أنّ المحافظة على هويات الشعوب تكفيه كثير من الآلام، ولكن ما يدور من صراعات داخلية في بلدان الشعوب التي هي في حاجة للأجنبي، قد تدفعه إلى تبني من يلتجئ إليه مناصراً، وهنا، تكمن علة وطنية.

في دائرة المتوقع كلّ الجماعات البشرية، والتكتلات الإقليمية، والمجموعات المسلحة، والأحزاب السياسية، والمنظمات الدولية، ودول العالم بشكل عام، ترسم سياساتها وتضع خططها وافتراساتها وتوقعاتها المأمولة، التي ما يتحقق في دائرة المتوقع، ومنها ما لم يتحقق في دائرة غير المتوقع، مما يجعل المفاجأة غير السارة تلد مفاجئات غير سارة؛ فيعاد من جديد رسم الخطط والسياسات

والاستراتيجيات، ومع ذلك منها ما يتحقق ومنها ما لم يتحقق، وذلك بأسباب عدم الأخذ بما هو غير متوقع.

لقد سجّل التاريخ هويّة للاتحاد السوفيتي، والتاريخ ذاته شطب تلك الهوية من صفحاته، وجعله على هويّات بعد فترة امتدت من (1922 . 1991م)¹⁴³. فلو سألنا من سألنا خلال تلك الفترة: هل يمكن أن يشطب التاريخ من سجلّاته هويّة الاتحاد السوفيتي؟ نقول:

في ذلك الوقت هناك من كان يراها في دائرة المتوقّع، وهناك من لم يرها في هذه الدائرة.

إذن، على المفكرين والسياسيين أن لا يقصروا تفكيرهم ورؤاهم وخططهم على المتوقّع فقط، بل عليهم أن لا يغفلوا عن غير المتوقّع، وإلا سيفاجؤون بما هو مؤلم.

في دائرة المتوقّع ستظل هويّة الشعب الأمريكي هي كما هي، وفي دائرة غير المتوقّع قد لا تكون هوية هي كما هي، أي: قد تلد الهوية الأمريكية من أحشائها هويّات؛ فيصبح من يستظل اليوم بلحاف الهوية الأمريكية ملتحفًا بهويّات جذورها ضاربة في التاريخ.

105 Richard Sakwa The Rise and Fall of the Soviet Union, Routledge, pp. 140–143.

وعليه؛ فإنّ دائرة غير المتوقَّع دائماً مملوءة بالمفاجئات والعجائب والمستغربات، فبالمقارنة بين ما تلعبه أمريكا من أدوار، وما كان يلعبه الاتحاد السوفييتي وحفيده اليوم (روسيا) من أدوار، لا يجعل البعض يتوقَّع أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أصبحت تتبنّى ثورات الشُّعوب، وأنّ الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي (روسيا) هو المتخلّي عن هذا الدَّور الذي كان أكبر متبني له. أي: إنّ الزَّمن الذي هو كفيل بترويض الطغاة، سيكون هو الكفيل باستبدال المواقف بين متوقَّع وغير متوقَّع.

في ذلك الزَّمن كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل أن يصبح الإخوان المسلمون حكّاماً في أوطانهم، وهكذا، كان حال الاتحاد السوفييتي بالتمام، ولذا؛ في ذلك الزَّمن كان هذا الأمر غير متوقَّعاً، ولكن في هذا الزَّمن أصبح في دائرة المتوقَّع، ومع ذلك لكلّ شيء ثمن، أي: أصبحت السياسات الفاعلة هي التي تُرسم وفقاً لما هو متوقَّع وما هو غير متوقَّع، ولذلك، يخطأ من يغفل عندما يرسم سياساته واستراتيجياته عن دائرتي الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع).

في دائرة غير المتوقَّع كان الكثيرون لا يصدقون إنّ الإخوان المسلمين يحكمون مصر وتونس وليبيا مرّة واحدة، ولكن عبر الزَّمن

في دائرة المتوقَّع كان الكثير من الإخوان المسلمين لا يرون مسافة تبعدهم عن سدّة الحكم وقمّة سلطانه.

وهكذا، كان من غير متوقَّع أن تعلوا الأصوات الناصرية في شوارع المدن والقرى المصرية في هذا الزّمن، وبالكيفية التي بها ارتفعت، ولكن بالنسبة للناصرين كان ذلك متوقَّع كما تحقّق بالتمام في 30 يونيو.

وعليه؛ فإنّ دائرة غير المتوقَّع ثورة ستفاجئ كلّ من يقتصر تفكيره ورؤاه على ما هو متوقَّع فقط. وفي المقابل الآفاق تُفتح أمام الذين يقدّمون على كلّ ما من شأنه ممكن.

ومن ثمّ، لو نظرنا لما يجري في مصر وتونس وليبيا، لتوقَّعنا أنّ الصّدّام والخصام سيظل بين الثّوار والثائرين عليهم، ولكن لو تأملنا ثورة غير المتوقَّع، لعرفنا أنّ الصّدّام والخصام سيكون على أشده، أوّلاً: بين الثوار والثائرين وذلك، بمنطق (الصّراع على السلطة)

وثانياً: سيكون بين هؤلاء جميعاً ومعهم المثار عليهم في مواجهة المتطرّفين الذين لا يفرّقون بين هؤلاء وأولئك.

ولأنّ في دائرة المتوقَّع كلّ شيء ممكن؛ فلا استعراب أن تتوحّد جهود هؤلاء في مواجهة أولئك، أي: إنّ الذين يؤمنون بفكرة يرونها المنقذ من الحياة الدنيا، وممكّنة من جنات النعيم والفردوس

المفقود، لن يتأخروا عن الإقدام على كلّ ما من شأنه أن يمكّنهم من بلوغ ما يعتقدون.

وبملاحظة ما يجري في المشهد السياسي (المصري والتونسي والليبي) نجد أنّ فتن قد بدأت في الظهور بين أبناء الوطن الواحد (بين الإخوان المسلمين ومن تحالف معهم، وبين غيرهم من القوى الوطنية) لكن في دائرة المتوقّع هذه مجرد إرهابات لصدمات آتية بين المتطرّفين وغير المتطرّفين (من الطرفين)، وليس بين ثائرين ومثار عليهم، ومن هنا، ستعاد حسابات الأكثرية وإلا فلا أحد يستثنى.

في بداية التسعينيات كانت توقعات المُنظر الأمريكي صموئيل هنتجتون حدوث صدام حضاري بين المسلمين والغرب، ولذلك رجّح أن تكون علاقات الغرب بالإسلام متوتّرة على نحو ثابت من العدائية¹⁴⁴.

ومن هنا، كان الافتراض القائم في دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية: إنّ المتطرّفين الإسلاميين هم رأس حربة يجب أن يُكسّر قبل أن يدمي بأهل الغرب؛ فكانت الاستعدادات بكلّ الوسائل من قبل تلك الدّول لمواجهة الخطر القادم نحوها، ولكن اليوم بالنسبة

¹⁴⁴ صامويل هنتجتون، الإسلام والغرب آفاق الصّدام (ترجمة مجدي شرشر). القاهرة،

مكتبة مدبولي، ص 147.

لهم أصبح ما كان غير متوقَّع متوقَّعا، حيث أصبحت الدَّول الغربية ترسم خططها وسياساتها بما يمكن المسلمين من المواجهات الداخلية (إسلاميين ضدَّ مسلمين)؛ فحفَّزت على تمكين الإسلاميين من الحكم، لا لمحبةٍ فيهم، لكن لكونهم قوَّة جذب لغيرهم من الإسلاميين المختلفين والمتخالفين في رؤاهم، وأفكارهم، وطموحاتهم؛ فأوجدت أرضية لجمع شتاتهم من الخارج، لتكون الصدمات داخل الحدود الوطنية وليس خارجها (صداما مع الذات وليس مع الغير).

وبهذا المشروع ستكون رحي الصراع الداخلي دائرة بين الأخوة (المسلمين)؛ فالغرب عازم على أن يلهي المسلمين بأنفسهم (إسلاميين ضدَّ مسلمين) وذلك لمعرفته أنَّ بعض منهم يرى من باب الوجوب أنَّ تكون الخلافة الإسلامية له دون غيره؛ فغيره لا ينبغي له ذلك، وإن تقدَّم من تقدَّم؛ فهو من وجهة نظرهم، فاقد لمعطيات الخلافة الإسلامية؛ ومن ثم، ينبغي مواجهته صداما وخصاما واقتتالا، سواء أكان من الإخوان المسلمين، أم أنه من غيرهم. وهنا، يصبح العداء والصدام والاقتتال على أشده بين الأخوة، وهذا ما توقَّعه أهل الغرب الذين افترضوا أنَّ المسلمين هم أقدر من غيرهم على تصفية حسابات بعضهم بعضا.

ولأنّ كلّ شيء بين متوقّع وغير متوقّع؛ فلا استغراب، ولأنّه لا استغراب، فلماذا البعض يستغرب أنّ أوّل من ينطبق عليهم قانون العزل السياسي في ليبيا هم الذين ثاروا على ذلك النظام الذي بأسبابه اصدر المؤتمر الوطني العام هذا القانون؟

ومع أنّه لا استغراب في دائرة الممكن، حيث كلّ شيء بين متوقّع وغير متوقّع، لكن الحيرة ستظل حيرة في الأنفس والعقول؛ ولذا، لا استغراب أن لا نرى في المستقبل أحد من الذين هم الآن في صدارة المشهد السياسي التونسي والليبي، خاصّة وأنّ من كان معهم متصدرا للمشهد السياسي في مصر أصبح سجين بين الجدران.

فالذين يتصدّرون المشهد السياسي التونسي، أو المشهد السياسي الليبي، معظمهم سيختفون، سواء أكان الاختفاء بأساليب ديمقراطية في انتخابات آتية يتحرك الجسم الساكن فيها بقوة عدده، أم أنّه بثورة غير المتوقّع، التي ستواجه كلّ من يعتقد أنّه يستطيع أن يحكم مصر، أو ليبيا، أو تونس، أو اليمن، أو العراق، أو سوريا، تحت أيّ عنوان من العناوين المحروقة، من قبلية، وحزبية، وطائفية، وجهوية؛ فالوطن دائما لا يحكمه إلّا مواطنوه بمختلف ألوان طيفهم، وإلا، لا أمن، ولا سلام، ولا استقرار.

وحتى لا يدخل الشعب التونسي، والمصري، والليبي، واليمنى، والعراقي، والسوري، في صدامات وصراعات دامية عليهم بأمرين:

الأول: المصالحة الوطنية التي تستجيب لمطالب الجميع دون استثناء؛ فلا غالب، ولا مغلوب؛ فمن قتل نفسا بغير حق؛ فحكم الله فيه مرضٍ، ومن هتك عرض؛ فالقصاص عدل لا مفّر منه، ومن نهب مالا؛ فعليه بترجيّعه، أو تقبّل العقاب القانوني، ومع ذلك؛ فللعفو، والصفح، مكانة في الدين الإسلام والصلح خير. ولأنّ الصّح خير؛ فيجب أن يأتي الجميع لهذا الخير، وبخاصة من يرى نفسه منتصرا، حتى لا تضيع الفرص الجامعة للشمل الوطني.

الثاني: بناء دولة التوافق الوطني التي تستوعب الجميع، ولا تستثني أحد، إلّا من استثنى نفسه بفعل يجرّمه القانون؛ فلا إقصاء، ولا تهميش، ولا حرمان، ولا هيمنة، ولا عزل سياسي؛ فليبدأ دولة التوافق الوطني، ينبغي أن تمارس الحقوق فيها من قبل الجميع، وكذلك الواجبات تؤدّى، والمسؤوليات تُحمل، وفق صلاحيات واختصاصات قانونية.

وفي دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، الدّولة التي لم تضع في حساباتها ما تقدّم؛ سيؤول أمرها إلى: حرب أهلية بين مدن وفُرَى، أو بين جهات وأقاليم، أو بين قبائل وقبائل، أو بين متطرّفين ومتطرّفين،

ولن يُحسم الأمر فيها إلا بتدخل أجنبي، تدخل يدفع في دائرة المتوقع تجاه هوية وطنية ليبية واحدة، أما في دائرة غير المتوقع؛ فيدفع تجاه ليبيا أكثر من هوية، (شرق، وغرب، وجنوب) أو هويات (تبو، وطوارق، وأمازيغ، وعرب).

وإن تقرّر ذلك دولياً، سيتم تدافع فرنسي وتشادي وجزائري ونيجيري من الجنوب إلى الشمال، ويتمّ تدافع مصري، مع الداعمين العرب، وأساطيل البحر الأبيض المتوسط من الشمال والشرق إلى الغرب، وهكذا سيكون دور تونس مدعوماً من الشرق والغرب كما سبق وأن كان لها دور أيام ثورة 17 فبراير، ومن ثمّ، تصبح السماء التي تمطر ذهباً، تمطر بما يؤلم ويحزن، خاصّة وأنّ الفصل السابع بالنسبة لليبيا أبوابه لم تُقفل بعد.

اسأل الله تعالى سلامة هوية وطني ليبيا

2013/ 11/15م

أ. د. عقيل حسين عقيل

المصادر

والمراجع باللغة العربية

- 1 . الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- 2 . الموسوعة العربية العالمية. شركة أعمال الموسوعة، الطبعة الثانية، 1999.
- 3 . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، 1986.
- 4 . الموسوعة الفلسفية. وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفيت "ترجمة سمير كرم". بيروت، دار الطليعة، 1974 .
- 5 . الموسوعة في العلوم الاجتماعية "ترجمة عادل مختار، وسعد عبد العزيز". الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
- 6 . الموسوعة القيمة لبرمجية الخدمة الاجتماعية، عقيل حسين عقيل. الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2007.
- 7 . أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، مطبعة الأمل التجارية، غزة.
- 8 . أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتاب العربي، ط2، 1994م.

- 9 . أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية، دار الفكر، بيروت، 1994 م.
- 10 - أريك فروم، الخوف من الحرية، (ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1972.
- 11 . إميل دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع "ترجمة د. محمود قاسم، د. السيد محمد بدوي". الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1988.
- 12 . إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 13 . التفكير الإبداعي. مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.
- 14 . العولمة والهوية، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون، عمان، 1999.
- 15 . إدوارد سعيد، خارج المكان (ترجمة فواز طرابلسي)، بيروت، دار الآداب للنشر والتوزيع، 2000.
- 16 . أولريش بك، هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية "ترجمة أبو العيد دودو" كولونيا، منشورات الجمل، 2001.

- 17 . أنطوني جيندر، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية
(ترجمة مالك أبو شهيو) طرابلس، دار الرواد، 1999 .
- 18- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في
الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1984.
- 19 . باسل شيخو، هل فات الأوان لتبدأ من جديد حدد
مسارك. دمشق: دار القلم، 2004.
- 20 . توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم
العولمة (ترجمة ليلي زيدان) القاهرة، الدار الدولية للنشر
والتوزيع، 2000.
- 21 . توماس فريدمان، العالم مسطح تاريخ موجز للقرن الواحد
والعشرين "ترجمة عمر الأيوبي" بيروت، دار الكتاب
العربي، 2006.
- 22 . تيرسي جروس، كيف تجعل المستحيل ممكنا التحولات السبعة
لإعادة هندسة ذاتك ومؤسستك "ترجمة علاء أحمد
صلاح". القاهرة، إصدارات ييمك، 2002.
- 23 . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي "ترجمة بولس غانم".
بيروت، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، المكتبة الشرقية،
1972.

- 24 . جيارار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك "ترجمة جورج كتورة". بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.
- 25 . جيانى فاتيما، نهاية الحدائة الفلسفات العدمية والتفسيرية فى ثقافة ما بعد الحدائة (ترجمة فاطمة الجيوشي). دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998.
- 26 - جوزيف س ناي، القوة الناعمة، وسيلة النجاح فى السياسة الدولية، محمد توفيق البجيرمى، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004.
- 27 . حالات فوضى الأثار الاجتماعية للعولمة (ترجمة عمران أبو حجلة). عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 1997.
- 28 . خليفة محمد الزعابى، كُن مُعْجِزاً حَلَّق فى القمة. دبي، مركز الخليفة للتنمية الاجتماعية والإدارية، 2004.
- 29 . دوروثى ليدز، قوة الكلمة "ترجمة عبد الرحمن توفيق". القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيمك)، الطبعة الثانية، 1999.
- 30 . دونالد هـ. ويز، إجراءات المقابلة الشخصية بنجاح "ترجمة شوكار زكى". القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2000.

- 31 . روبرت ك كوبر، كيف تفجر الطاقة الهائلة الكامنة بداخلك وتوظفها في القيادة والحياة "ترجمة مكتبة جرير" الرياض، مكتبة جرير، 2004.
- 32 . روجيه باستيد، السيسولوجيا والتحليل النفسي، (ترجمة روجيه البعيني)، ط1، دار الحدائق، بيروت 1988م.
- 33 . ريتشارد نيكسون:
- أ . -، نصر بلا حرب (ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر). القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، 1991.
- ب . -، ما وراء السلام (ترجمة مالك عباس). عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.
- 34 . سعاد خيرى، العولمة وحدة وصراع النقيضين عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية. بيروت، دار الكنوز الأدبية، 2000.
- 35 . سمير أمين، نقد روح العصر (ترجمة فهيمة شرف الدين). بيروت، 1998.
- 36 . سيد محمد غنيم، سيكولوجية الشخصية (محدداتها). قياسها. نظرياتها). القاهرة، دار النهضة العربية، 1975م.
- 37 . سليمان مظهر، قصة الديانات. القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998.

- 38 . صلاح بن معاد، مجتمع ما بعد الرأسمالية (صلاح بن معاد).
الرياض، الإدارة العامة للطباعة والنشر، 2001.
- 39 . صاموئيل هنتنجتون:
أ . -، الإسلام والغرب آفاق الصّدام (ترجمة مجدي شرشر).
القاهرة، مكتبة مذبولي، 1995.
- ب . صدام الحضارات إعادة صنع النّظام العالمي "ترجمة طلعت
الشابب". القاهرة، دار الكتاب المصرية، 1998.
- 40 . عقيل حسين عقيل:
أ . -، سيادة البشر دراسة في الفكر الاجتماعي. مالطا، دار الجأ،
1995.
- ب . -، التصنيف القيمي للعولمة. مالطا، منشورات دار Elga،
200.
- ت . -، الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد). مالطا،
منشورات دار الجأ، 2001.
- ث . -، منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة،
بيروت، 2004.
- ج . -، البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار
الدولية، القاهرة، 2007.
- ح . -، مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية، القاهرة،
2008.

- خ . -، التطرّف من التهيؤ إلى الحلّ، القاهرة، المجموعة الدولية، 2011م.
- د . -، السنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
- ذ . -، المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
- ر . -، الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية، القاهرة، 2011.
- ز . -، الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية، القاهرة، 2011م.
- س . -، سنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
- ش . -، خريف السلطان (الرّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
- ص . -، الرّفص (استشعار حرّية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
- ض . -، تفويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
- ط . -، أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الليبية للنشر والتوزيع، القاهرة: 2012م.
- ظ . -، وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

- ع . —، ثورات الربيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.
- غ . —، العزل السياسي في دائرة الحرمان والهيمنة، القاهرة، 2014م.
- ف . —، السياسة بين خلاف واختلاف، القاهرة، 3014.
- 41 . عارف تامر، الدولة الفاطمية الكبرى، المكتبة الفاطمية، دار آل البيت، ط1، 2007م.
- 42 . عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، جامع العلوم والحكم، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1408هـ: (ص263).
- 43 . عبد الرؤوف، فيض القدير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1356هـ.
- 44 . عبد المنعم ماجد، ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر التاريخ السياسي، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994.
- 45 . عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تاريخ الخلفاء، مطبعة السعادة، القاهرة، 1952 م.
- 46 . علي زيعور،
- أ . —، مذاهب علم النفس. بيروت، دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م.
- ب . —، الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم، ط2، دار الأندلس بيروت، 1985م.

- ج . -، قطاع البطولة والبرجسية في الذات العربية، ط 1، دار الطليعة
بيروت، 1982.
- 47 . عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية الجزء الثاني. بيروت،
المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1984 .
علي الصّلابي، الحركة السنوسية في ليبيا وسيرة الزعيمين محمد
ادريس السنوسي وعمر المختار، المكتبة العصرية،
2007م .
- 48 . علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث
العلمي. الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة
الأولى، 1988م.
- 49 . عبد المجيد الشافي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ. بيروت، دار
الطليعة، 2000.
- 50 . عبد المنعم شحاته، أنا والآخر سيكولوجية العلاقات المتبادلة.
القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2002.
- 51 . عبد الحليم قنديل، الأيام الأخيرة، دار الثقافة الجديدة،
القاهرة، 2008.
- 52 . فرنسيس فوكوياما:
أ . -، نهاية التاريخ وخاتم البشر (ترجمة حسين أمين).
القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى،
1993.

ب . -، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء
الاقتصادي (ترجمة معين الإمام، ومجاب الإمام). دمشق،
1998.

- ج . -، نهاية الإنسان (عواقب الثورة البيو تكنولوجيا). "ترجمة
أحمد مستجير"، القاهرة: شركة مطابع لوتس، 2002.
- 53 - فريد وآخرون، الشخصية، الهو، الأنا، الأنا العليا، (ترجمة
وجيه اسعد)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2002م.
- 54 - كارل ابراهام، التحليل النفسي والثقافة، (ترجمة وجيه أسعد)،
منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1998م.
- 55 . لسان العرب. ابن منظور، بيروت، دار لسان العرب، المجلد
الأول.
- 56 . لستر ثورو، مستقبل الرأسمالية (ترجمة عزيز سباهي)، دار
المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1998.
- 57 . موسوعة مدربون بارعون (التدريب المباشر). مركز الخبرات
(بيمك)، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005م.
- 58 . موسوعة مدربون بارعون (العوامل السبع للتغيير)، مركز الخبرات
المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005م.
- 59 . محمد أركون،
أ . -، نزعة الأنسنة في الفكر العربي (ترجمة هاشم صالح)،
بيروت، دار الساقى، 1997.

- ب . -، الفكر الإسلامي قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط2، 1996م.
- ج . -، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط2، 1996م.
- 60 . محمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد. عمان، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1996.
- 61 . محمد مصطفى بازامة العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1965.
- 62 . محمد بن علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ، 1996.
- 63 . محمد وقيدي، بناء النظرية الفلسفية "دراسات في الفلسفة العربية المعاصرة " بيروت، دار الطليعة، 1990م.
- 64 . محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس.
- 65 . محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط: الطبعة الأولى 1414هـ.
- 66 . محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، الأحكام السلطانية دار الفكر، بيروت، 1994 م.
- 67 . محمد بن بهادر، البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م.

- 68 . محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت.
- 69 . محمد بن محمد بن محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، مطبعة الأمل التجارية، غزة.
- 70 . محمد نصر عبد الرحمن؛ سند احمد عبد الفتاح، دراسات في تاريخ الأيوبيين والمماليك، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- 71 . محمد عبد الله عنان، الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983م.
- 72 - محمد عزت حجازي (وآخرون)، نحو علم اجتماع عربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- 73 . محمود محمد طه، نحو مشروع مستقبلي للإسلام. الكويت، دار قرطاس، 2002.
- 74 . محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، ط7، 1991م.
- 75 . مرتضى العسكري، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، دار الغدير، بيروت، 1972م،
- 76 . منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد. دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

- 77 . مشير عمر المصري، المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة، مركز النور للبحوث والدراسات، غزة، 2006م.
- 78 . نعوم تشومسكي:
أ _ _ ، تواريخ الانشقاق (ترجمة محمد نجار). بيروت، شركة الطبع والنشر اللبنانية، 1997.
- ب - _ ، النزعة العسكرية الجديدة (ترجمة أيمن حنان حداد). بيروت، دار الآداب، 2001.
- ج _ _ ، الحادي عشر من أيلول (تعريب مجموعة من المختصين). دمشق: التكوين للباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- 79 - هشام شرابي، النظام الأبوي (اشكالية تخلف المجتمع العربي)، ترجمة محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1993م
- 80 . وليد عبد الناصر، حوار الحضارات في عالم متغير. العدد 41768، 15 أبريل، 2001.
- 81 . يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة. القاهرة، دار الشروق.
- 82 . يوسف العث، الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداءً من فتنة عثمان، دار الفكر الطبعة الثانية ، 1985.

المصادر والمراجع الأجنبية

- 1 - Albert, Ethel M, "The Classification of Values, A Method and Illustration", American Anthropologist, Vol. 58, 1965.
- 2 - A. J. May 'The Age of Metternich 'Holt, Rinehart & Winston, New York, 1933.
- Abbett, Kants. T. K., Theory of Ethics, London, 1927,
- 4- Anthony Giddens. the Third way, The Renewal of Sociality, 1998.
- 5 - Ashley J.Tellis, Janica Bially, Christophe Layne and Melissa Mc Pherson, Measuring National Power in the Postindustrial Age, RAND Corporation, 0002.
- 6 - Bush, Chilton R., "A System of categories for General News Content" Journalism Quarterly, Vol.37.no.2,1970.
- 7 - Alexander L. George, "Coercive Diplomacy", in: Robert J. Art and Kenneth Waltz (eds.) ,The Use of Force: Military Power International Politics,(U.S.A: Roman and Littlefield ')
- 8 - Bolck, J., & Thomas, H., Is Satisfaction with Self a Measure of Adjustment? journal of Abnormal and Social Psychology, 1965.
- 9 - B. Gilley, "The Determinants of State Legitimacy: Results from 72 Countries", International Political Science Review, VOL.27,NO.1, 2006
- 10 - D. A Easton, "Systems Analysis of Political Life", New York: Wiley, 1975

- Edward W. Said, *Out of Place*, A. Knoff 1998.
- 12 - Edward M Burns ‘Western Civilizations ‘Eighth Edition, W. W. Norton & Company, New York, 1973.
- 13 - Ernest J Wilson, "Hard Power, Soft power, Smart Power", The American Academy of Political and Social Science, SAGE publications, 2008.
- 14 – Francis Fukuyama. *Trust. Social Virtues and the Creation of prosperity*, London, Hamish Hamilton, 1995.
- 15 - bHolsti, Ole, R., “Content Analysis for the Social Sciences and Humanities” New York, Addison-Wesley, 1969
- 16 - Henry k Skolimowski; *Living philosophy: Eco-philosophy as a Tree of life*; Arkana Paperbacks.
- 17 _ [http; islam- online. net/ Arabic mfaheem](http://islam-online.net/Arabic/mfaheem), 2002. Joseph Nye, *Power in the Global Information Age: From Realists to Global*, (New York, Routeldge, 2004.
- 18 - Maria Otero, "Civilian Power for Security in the 12 st Century ‘an In interview by Glenn Kessler, Council on Foreign Relations, January 6, 2012.
- 19 - Marc J. Hetherington And Suzanne Globetti,"Political Trust and Racial Policy Preferences", *American Journal of Political Science*, Vol. 46, No. 2, Apr. 2002.
 - M.A. Chaudhary & Gautam Chaudhary, *Global Encyclopaedia of Political Geography*, 2009.
- 20 - Niculae Tabarcia, *Power Relations between Realism and Neo- Realism in Hans Morgenthau's and*

- Kenneth Waltz's Visions, Strategic Impact, No4., April, 2009
- 21 - Robert Dahl, The Concept of Power, Behavioral Science, Vol. 2, July 1957.
 - 22 - Roth, C. H. Fundamentals of Logic Design. 2nd Ed. St, paul, West pub. Co, 1979.
 - 23 - R.M. Kramer And T. R.Taylor, "Trust in Organizations: Frontiers of Theory and Research", Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1995.
 - 24 - M.E. Warren, "Democracy and Deceit. Regulating Appearances of Corruption", American Journal of Political Science, VOL.50,NO.1,January 2006.
 - 25 - Culture Concept", In G. A. Almond & S. Verba(Eds.), The civic culture revisited: An analytic study, Boston, Mass.: Little, Brown, 1980.
 - 26 - S .Feldman, "The Measurement and Meaning of Political Trust", Political Methodology, VOL. 9,1983.

صدر للمؤلف

- صدر للمؤلف 57 بحثاً نشرت داخل ليبيا وخارجها.
صدر له 80 مؤلفاً منها خمس موسوعات.
أشرف على 37 رسالة ماجستير ودكتوراه.
ناقش ما يزيد عن 40 رسالة ماجستير ودكتوراه.
. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:
1. الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.
 2. طرق البحث الاجتماعي.
 3. الفكر والسياسة.
 4. الإسلاميات.
 5. الأدب

* تُرجمت له ونشرت مجموعة من المؤلفات باللغة الإنجليزية واللغة التركية.

عناوين المؤلفات ومواضعها

- 1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.
- 2 . الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.
- 3 . فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.
- 4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.
- 5 . سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.
- 6 . المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.
- 7 . البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.
- 8 . التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.
- 9 . الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.
- 10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.
- 11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

- 12 . منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.
- 13 . خدمة الفرد قيم وحدائة، دار الحكمة، 2006م.
- 14 . خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.
- 15 . البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 16 . البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 17 . البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 18 . الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 19 . البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.
- 20 . مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.
- 21 . المقدمة في أسماء الله الحسنی وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت . دمشق، 2009م.

- 22 . موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2009م.
- 23 . ألتتم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
- 24 . مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
- 25 . خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
- 26 . قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
- 27 . أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
- 28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
- 29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
- 30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
- 31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.

- 32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت،
2010م.
- 33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق .
بيروت، 2010م.
- 34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق .
بيروت، 2010م.
- 35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت،
2010م.
- 36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن
كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
- 37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت،
2010م.
- 38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت،
2010م.
- 39 . محمّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت،
2010م.
- 40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة
الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

- 41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف،
المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع
والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة،
2010م.
- 43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى،
المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى،
المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق
ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة،
2010م.
- 46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب،
المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة
الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمد، المجموعة
الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

- 49 . موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 50 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 51 . التطرف من التهيوء إلى الحل، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.
- 52 . ألسنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011م.
- 53 . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011م.
- 54 . الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.
- 55 . الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.
- 56 . سنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.
- 57 . خريف السلطان (الرّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
- 58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقدامية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

- 59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة
وانشر، بيروت، 2011م.
- 60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقية) شركة الملتقى للطباعة
وانشر، بيروت، 2011م.
- 61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة
وانشر، بيروت، 2011م.
- 62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة
وانشر، بيروت، 2011م.
- 63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة
وانشر، بيروت، 2011م.
- 64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة
وانشر، بيروت، 2011م.
- 65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة
وانشر، بيروت، 2011م.
- 66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة
وانشر، بيروت، 2011م.
- 67 . من قيم القرآن (قيم مرجعية) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

- 68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.
- 69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.
- 70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنية)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.
- 71 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م
- 72 . الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.
- 73 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.
- 74 . ربيع الناس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.
- 75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.
- 76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.
- 77 . ثورات الربيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

- 78 . العزل السياسي في دائرة الحرمان والهيمنة، القاهرة، 2014م.
- 79 . السياسة بين خلاف واختلاف، القاهرة، 3014.
- 80 . الهوية الوطنية بين متوقع وغير متوقع، القاهرة، 2014.

المؤلف في سطور

أ.د / عقيل حسين عقيل

- ولد في ليبيا ١٩٥٣ .
- بكالوريوس آداب ١٩٧٦ جامعة طرابلس .
- ماجستير في التنمية البشرية .
- دكتوراه في الخدمة الاجتماعية .
- استاذ بجامعة طرابلس .
- شارك في مؤتمرات علمية عديدة في مجال العلوم الاجتماعية .
- أشرف على العديد من الرسائل العلمية .
- شغل منصب وزير التعليم العالي وتقلد مناصب أخرى .
- نشر العديد من المؤلفات والموسوعات والأبحاث في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية .